جـــامعة – ابـــن خلـــــــدون– تيـــارت

كليـــة العلـــوم الإنســـانية والعلوم الإجتماعية

قسم العلوم التجارية وعلـــوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلـــوم التجارية

تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسة

الموضوع:

مكانة وأهمية المؤسسة الصغيرة في القضاء علـــــى البطالـــــة

من إعداد الطالبة:
حـــري مخطارية

تحت إشراف:
د. بولنوار البشير

نوقشت علنا يوم 30 أكتوبر 2007

أعضاء لجنة المناقشة:

- د/كربالي بغداد .....أستاذ محاضر .....رئيسا .....جامعة وهران
- د/بولنوار بشير.....استاذ محاضر.....مقررا ..... جامعة وهران
- د/بلعزوز بن علي .....أستاذ محاضر .....مناقش..... جامعة الشلف
- د/خليد علي .....أستاذ محاضر .....مناقش..... جامعة الجزائر
- أ/بن عمارة أحمد .....أستاذ مكلف بالدروس .....مناقش.....جامعة تيارت

2007/2006

فهرس الجداول

الفصـــل الأول: البطالـــــة في الجـــزائـــــر

الجدول رقم (1-1): مجموع العاطلين والقوى العاملة في الجزائر وفق إحصائيات سبتمبر 2001

الجدول رقم (1-2): مجموع العاطلين والقوى العاملة في الجزائر وفق إحصائيات سبتمبر 2003

الجدول رقم (1-3): تقسيمات البطالة حسب فترة البحث عن عمل سبتمبر 2003.

الجدول رقم (1-4): تطور الناتج الداخلي للخام بين سنة 1994 - 2004

الجدول رقم (1-5): معدلات البطالة حسب مستوى التعليم – حالة الجزائر-

الجدول رقم (1-6): تسريح العمال حسب القطاعات، العدد، والنسبة المئوية إلى غاية السداسي الأول لسنة 1998.

الجدول رقم (1-7): تطور الإستثمار والإدخار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام

الجدول ؤقم (1-8): تطور عدد الإضرابات بين 1998-2004

الجدول رقم (1-9): يبين لنا تطور البطالة في الجزائر

الفصل الثاني: الحلول التقليدية والغير تقليدية لمشكلة البطالة في الجزائر تحليلا وتقييما

الجدول (2-1): يبين تطور برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية للفترة 1998-1999

الجدول(2-2): وضعية التخصصات المالية الممنوحة والمستهلكة من وكالة التنمية الاجتماعية (مليار دينار)

الجدول رقم (2-3): عدد المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل للسداسي الثاني لسنة 1998 ديسمبر 2001.

الجدول رقم (2-4): تطور عدد المستفادين من التعويض على الأنشطة ذات المنفعة العامة

الجدول رقم (2-5): المستفيدين من برنامج التأمين عن البطالة

الجدول رقم (2-6): الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج

الفصل الثالـــــث: مفهوم وخصائص وأهمية الصنـــــاعات الصغيـــرة

الجدول رقم (3-1): تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

الجدول رقم (3-2): المعايير التي أخذت بها بعض الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة

الجدول رقم (3-3): حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب معيار عدد الأجزاء

الفصل الرابـــــع: الصنـــاعـــات الصغيـــرة في الجزائـــــــر

الجدول (4-1) الاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنميـــة قطـــاع المؤسســـات ص م (1967-1979)

الجدول (4-2) توزيع الاستثمارات المخصصة لتنمية قطـــاع المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة 1967-1979

الجدول (4-3) التوزيع الجغرافي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية (1974-1979)

الجدول رقم (4-4): معدلات إنجاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية عام 1978

الجدول رقم (4-5): مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (1967-1978)

الجدول رقم (4-6) : حجم الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم(4-7): توزيع مشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية (1980-1984)

الجدول رقم (4-8): توزيع المشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (1983-1987)

الجدول رقم (4-9): نسبة التشغيل وعدد المؤسسات في أهم القطاعات حتى أكتوبر 2001

جدول رقم (4-10): التجسيد الميداني لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخطوات العملية التي اعتمدتها السلطات العمومية في الجزائر وفقا لتسلسلها الزمني.

الجدول (4-11) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمـــل إلـــى غايـــة 1999

الجدول رقم (4-12) : مساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل سنة 2002

الجدول رقم (4-13): مساهمة بعض فروع النشاط الاقتصادي في تكوين PIB لسنة 1998

الجدول رقم (4-14) : توزيع القيمة المضافة حسب قطاعات الأنشطة 1999 – 2000

الفصل السادس:تجارب بعض الدول الناجحة والدروس المستفاد منها في مجـــال الصـــناعات الصغيرة

الجدول رقم (6-1): الجهات ومجالات التخصص

الجدول رقم (6-2): بعض الأمثلة للمشروعات الصغيرة ومشاركتها في اقتصاديات دول العالم

مقدمـــــة:

عانى الإقتصاد الجزائري من مجموعة من المشاكل تظهر من خلال التضخم، والعجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية والبطالة.

ومازالت البطالة تدق ناقوس الخطر الذي يعكس وضعية النظام الإقتصادي الذي مرت به الجزائر والواقع الذي تعيشه المؤسسات حيث أن الترقيعات البعيدة كل البعد عن الموضوعية في الطرح والواقعية في التطبيق لم تجد نفعا، وخاصة بعد الأزمة الإقتصادية التي عاشتها الجزائر عندما انخفضت أسعار البترول سنة 1986 وتدهورت عملية تمويل المؤسسات الإقتصادية، حيث تعتبر البطالة مشكلة من بين أخطر المشاكل التي تواجه بلادنا، وتبرز خطورة هذه المشكلة في أن تزايد عدد العاطلين عن العمل يشكل إهدارا لعنصر العمل البشري مع ما ينجم عن ذلك من أثار إقتصادية وخاصة تفاقمها بين الشباب مما أدى إلى نتائج إجتماعية خطيرة، حيث أصبحت البطالة تشكل سببا رئيسيا في إنخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى في المجتمع وسبب تزايد نسبة من يقعون تحت خط الفقر.

هذا وتحظى الصناعات الصغيرة في الوقت الراهن بإهتمام مخططي السياسات الإقتصادية والإجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول، فهذا النوع من المشاريع لا يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة أو تقنيات معقدة، مما يجعل تخصصها في مجال محدد والسيطرة عليه أمر في متناول اليد.

ولا شك في أن دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة في إرساء ركائز التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإنجاز هذه الصناعات لأهدافها الرئيسية في مجال التوظيف واستعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المهارية المختلفة، والحد من ظاهرة البطالة بين الشباب في معظم الدول العربية، أمر يتطلب التعرف على واقع هذه الصناعات من حيث الأدوار التي تؤديها والتحديات التي تواجهها الدروس المستفادة من ممارستها وتجاربها السابقة.

من أجل ذلك، تتجه الجزائر وجميع الدول النامية حاليا، نحو تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة، باعتبارها أحد الحلول الواعدة والسريعة لمواجهة مشكلة البطالة، و ربما تعمل على دفع التنمية الشاملة المتوازنة للمجتمع في مختلف الأنشطة، ولتحقيق ذلك لابد من تمويل الأنشطة التي تؤدي إلى دفع عملية الإستثمار، وبالتالي إستيعاب الكثير من الأيدي العاملة الراغبة في العمل والقادرة عليه.

وتماشيا مع النظام العالمي الجديد، بدأت الجزائر عملية إصلاح شامل إعتمدت فيها على سياسة الإصلاح المالي والنقدي، وسياسة التعديل الهيكلي، والسياسات الإجتماعية.

نتيجة لذلك قيد دور الدولة، وتأثرت فئة كبيرة من المجتمع كان نتيجته تكدس عدد كبير من العاملين بالهيئة الحكومية والوزارات ومنشآت القطاع العام، من الخرجين بلا عائد يذكر من ذلك على هذه الجهات، كما أن مؤهلاتهم كانت لا تتناسب مع الأعمال المسندة إليهم ذلك مرجعه إلى عدم توافق السياسات التعليمة مع سوق العمل ومتطلباته، حيث ابتعدت السياسة التعليمية عن الإبتكار والتطوير وتمسكت بالحفظ والتلقين، وأمام هذه الأحداث تتمثل أهمية موضوع البحث في دراسة الدور الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تؤديه للحد من مشكلة البطالة ويستلزم ذلك الإجابة على الإشكالية التالية:

– ما دور الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات الصغيرة في حل مشكلة البطالة؟، وإذا كان هذا الدور إيجابيا فما حجمه؟، وما طبيعة فرص العمل التي تقدمها المؤسسات الصغيرة (مؤقتة أو دائمة)؟

وسنحاول في هذا البحث الإجابة عن هذه الإشكالية الأساسية، فضلا عن التساؤلات الفرعية التي تثار أثناء البحث.

أهداف البحـــــــث:

تظهر أهمية وأهداث البحث في دراسة الدور الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تؤديه للحد من مشكلة البطالة، ولكي يتحقق هذا سوف نتعرض للنقاط الآتية:

1- دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة

2- حجم المساهمة في حل مشكلة البطالة، ونسبة المستخدمين (كما ونوعا).

3- إستمرارية هذه الفرص ودوامها.

4- دور القوانين والتشريعات في تحديد معايير المؤسسات الصغيرة وحمايتها باعتبارها أحد الحلول لمشكلة البطالة.

منهـــــج البحـــــــث:

يعتمد هذا البحث على العديد من مصادر المعلومات منها الدراسات التي إعتمدها البنك العالمي من جهة والدراسات التي قامت بها منظمات العمل العربية، وهناك مصادر أخرى داخلية تتعلق بالإقتصاد الجزائري وقد إعتمدنا على الدراسات والبيانات والإحصائيات من المجلس الوطني للإحصاء والمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الوكالات المختلفة منها وكالة التنمية الإجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي...وغيرها بالإضافة إلى مصادر أخرى متنوعة.

ولقد إستخدمنا في تحليل المعلومات والبيانات على أسلوب التحليل المنطقي بنوعيه الإستقراء والإستنباط بالإعتماد على الأرقام الرسمية سواءا تلك الصادرة من الهيئات الرسمية الجزائرية والمنشورة داخليا، أو المنشورات الخارجية المقدمة من المؤسسات الدولية.

كما أشير إلى إستعمالنا لبعض المصطلحات المترادفة وهذا نظرا لإعتمادنا على مصادر مختلفة وما تشوب ذلك من إختلاف في ترجمة المصطلحات مثل SMALL BUSINESS الأعمال، المشروعات، المؤسسات الصغيرة.

من أهم الصعوبات التي واجهتنا هي عدم توافر قاعدة بيانات إحصائية دقيقة عن القضايا الإجتماعية مثل الفقر، التعليم، الصحة، وظروف معيشة السكان وفي حالة توافر قاعدة بيانات عن ظاهرة معينة كالشغل والبطالة نجدها غير دقيقة بل ومتناقصة من مصدر لآخر ولا شك أن غياب البيانات الدقيقة تؤدي إلى صعوبة مهمة البحث والتحليل وعدم دقة النتائج التي يتم التوصل إليها ومنها صعوبة وضع الحلول الممكنة لهذه المشاكل.

خطـــــة البحـــــــث:

من خلال الإشكالية المطروحة وإمكانية الإجابة عنها باستخدام المنهج السابق، ذلك من خلال مجموعة من الفصول نلخصها فيما يلي:

الفصـــل الأول البطالـــــة في الجـــزائـــــر

المبحـــث الأول: البطالـــة، مفهومهـــا، أنواعهـــا، كيفيـــة قيـــاسهـــا

المبحث الثـــانـــي: أسبـــاب البطالة في الجـــزائـــر

المبحـــث الثالث: الآثـــار المترتبـــة على مشكلـــة البطالة في الجـــزائـــر

أما في الفصل الثاني سنتطرق للحلول التقليدية والغير تقليدية لمشكلة البطالة في الجزائر تحليلا وتقييما من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الحلول التقليدية لمشكلة البطالة في الجزائر تحليلا و تقييما

المبحث الثاني: الحلول الغير تقليدية لمشكلة البطالة في الجزائر تحليلا وتقييما

وفي الفصل الثالـــــث سنتناول مفهوم وخصائص وأهمية المؤسسات الصغيـــرة من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفهـــوم الصنـــاعـــات الصغيـــرة محليـــا ودوليـــــا

المبحـــث الثـــاني: خصائـــص الصنـــاعـــات الصغيـــــــرة

المبحـــث الثالـــث: أهميـــة الصنـــاعـــات الصغيـــــرة اقتصـــاديا واجتماعيـــا

وسنقسم الفصل الرابـــــع "الصنـــاعـــات الصغيـــرة في الجزائـــــــر" إلى ثلاث مباحث:

المبحـــــــث الأول: تطور الصنـــاعـــات الصغيـــرة في الجـــزائـــــر

المبحـــث الثـــاني: أسبـــاب اهتمـــام الدولـــة بالصناعـــات الصغيـــــرة

المبحـــث الثالث: آليات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائـــــر

وسنعرض في الفصـــل الخـــــامس معـــوقـــات الصنـــاعـــات الصغيـــرة في الجـــزائـــــر من خلال دراستنا لمبحثين إثنين:

المبحـــث الأول: المعوقـــــــات التمـــويليـــة

المبحـــث الثاني : المعوقـــــات الغيـــر تمويـــليـــة

وأخيرا في الفصل السادس سنتعرض لتجارب بعض الدول الناجحة والدروس المستفاد منها في مجال الصناعات الصغيرة في مبحثين إثنين:

المبحـــث الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في مجال الصناعات الصغيرة

المبحث الثاني: الدروس المستفادة من.تجربة الدول المتقدمة والنامية في مجال الصناعات الصغيرة

الفصل الأول

تمهيـــــــد:

إن إنتشار البطالة يعتبر مؤشر لضعف الأداء الإقتصادي الوطني وقصور الجهاز الإنتاجي وتكاد تكون هذه الظاهرة عامة بين مجتمعات العالم، سواء المتقدم أو النامي وإن تزايدت في هذه الأخيرة.

وتعتبر البطالة بمثابة رهان حقيقي أمام المجتمع ويجب إبعادها عن خفايا الإدارات وإمتصاص أولي الخبرة وحدهم، وأن تكون موضوع دفع قوي للغاية من أجل تمكين التعبير عن طروحات تعددية حول اسباب هذه الظاهرة وخصائصها وطرق تسييرها والمعالجة التي تتطلبها حيث أنها مشكلة مركبة تتطلب التفكير في حلها بشكل متكامل أي كجزء من عملية تنمية شاملة إقتصادية واجتماعية للعمل على حلها أو التخفيف من حدتها بكل أبعادها.

إن ظاهرة البطالة في الجزائر تعتبر مشكلة رئيسية إذ أن النتائج الضعيفة لجهاز الإنتاج الوطني لم تسمح بإعطاء دفع إنشاء مناصب للشغل ولحتى الإحتفاظ بالمستوى العام للشغل.

وعليه سوف نتناول في هذا الفصل مشكلة البطالة من خلال ثلاث مباحث:

- المبحث الأول مفهوم البطالة، أنواعها، وقياسها
- المبحث الثاني نتعرض فيه إلى أسباب البطالة في الجزائر
- المبحث الثالث الآثار المترتبة عليها سياسية كانت أو إقتصادية أو إجتماعية.

المبحـــث الأول: البطالـــة، مفهومهـــا، أنواعهـــا، كيفيـــة قيـــاسهـــا.

يختلف مفهوم البطالة من منظور إلى منظور، حيث نجد أن المنظور الاجتماعي، يبحث عن الظواهر السلبية التي يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية للبطالة، والتي تظهر في زيادة الجرائم، والتطرف وأعمال العنف كما أنها تشكل سببا رئيسيا في انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى في المجتمع، وسبب تزايد أعداد من يقعون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى بعض السلبيات في المجتمع وإذا ما توجهنا إلى المنظور الاقتصادي للبطالة نجد أنه يهتم بالمشكلة من حيث أشكالها، أنواعها وأسبابها، كما يمتد التحليل الاقتصادي إلى أبعد من ذلك ليسجل الاختلالات الهيكلية للنظام الاقتصادي والتي تفوق التشغيل الكامل، و بتعثر النظام الاقتصادي في خلق فرص جديدة للعمل لكل قادر عليه.

أما عن المنظور السياسي للبطالة، فنجد أنه يدرس الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب وعلاقة ذلك بعزوف هؤلاء الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، وهذا راجع لعدم اقتناعهم بالدور الذي تؤديه الدولة لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر، وهذا يساعد على إيقاع أغلب الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل فريسة للانحراف.

أما المنظور الإحصائي الديمغرافي في مشكلة البطالة، فهو الذي يهتم بالتعريفات والمحددات التي يمكن بمقتضاها اعتبار الفرد مشتغلا أو متعطلا وكذلك يقوم بتعريف من هم الأفراد النشطين اقتصاديا ومن هم الأفراد الذين يعتبرون داخل قوة العمل ومن هم الذين خارج قوة العمل، وأيضا بين العمل.

والجدير بالذكر، أن جميع المفاهيم السابقة، لها أهميتها، وعلى ذلك فسوف نتناولها بالدراسة والبحث لا سيما المنظور الاقتصادي و الاجتماعي للبطالة، حيث نجد أن هذه المشكلة في مقدمة المشكلات التي تهتم بها مختلف الدول و منها الجزائر[1].

1- مفهـــوم البطالـــة

البطالة في اللغة تعتبر التعطل، و في هذا يقال"بطل الأجير (بالفتح) يبطل بطالة- أي تعطل فهو عاطل،و تعطل الرجل إذا بقي لا عمل له "أما البطالة في الاصطلاح فلها أكثر من مفهوم" فهي الفاقد البشري غير المشغل عند الاقتصاديين[2]" سواء كان هذا الفاقد البشري كاملا أو ناقصا، و يظهر ذلك في نوعية البطالة السافرة والمقنعة.

لا شك في أن أول سؤال منطقي يواجهنا "من هو العاطل" معنى أهم صفات العاطل أنه لا يعمل، ومع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل مثل الأطفال، المرضى والعجزة وكبار السن الذين أحيلوا إلى التقاعد ويحصلون الآن على معاشات، فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلا، ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون على العمل مثل الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات، والمعاهد العليا ممن بلغوا سن العمل (عادة 16 سنة). فهؤلاء رغم توافر قدرتهم على العمل لا

---

(1)- د/أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، مصر، 2002، ص:09.

(2)- لمزيد من التفسير يمكن الرجوع إلى العلامة ابن منظور-راجع لسان العرب-المحيط- طبعة لسان العرب، بيروت، بدون تاريخ.

يبحثون عن العمل لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة على النحو الذي يفيدهم مستقبلا في الحصول على وظائف ذات أجر أعلى، ولهذا لا يصح إدخالهم في دائرة العاطلين وعليه نستنتج أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطل.

كذلك يوجد هناك بعض الأفراد الذين لا يعملون لحظة إجراء التعداد أو وقت إعداد إحصاء البطالة، ولكنهم لا يصنفون ضمن دائرة البطالة لأن لهم وظيفة أو عمل تغيبوا عنه بصفة مؤقتة، بسبب المرض أو الإجازة أو لأي أسباب شخصية أخرى.

من ذلك يتبين لنا، أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا و في الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين، وأن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير في دائرة العاطلين (شكل رقم 1).

وعموما هناك شرطان أساسيان و يجتمعان معا، لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية وهما:

1- أن يكون قادرا على العمل.

2- أن يبحث عن فرصة العمل

وتأسيسا على ذلك، يجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف العاطل بأنه"كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى" وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب[1].

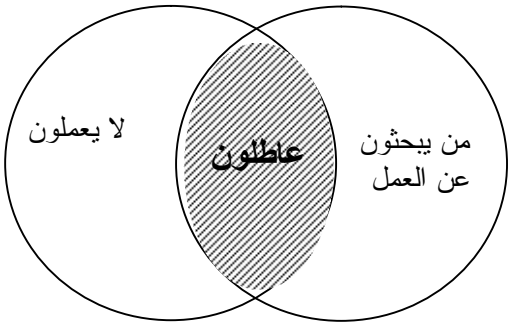

شكل رقم (1): إيضاح من هم العاطلون؟

(1)- د/رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 1997، ص: 17.

2- أنـــــواع البطالـــــــة:

إذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس، النمو والعمر والعرق وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة، فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة فهناك عدة أنواع من البطالة.

حيث صنف الاقتصاديون البطالة إلى منظورين الأول هو شكل البطالة والذي يتحدد في نوعين هما البطالة السافرة، البطالة المقنعة.

أما عن المنظور الثاني، فلقد حدد الاقتصاديون بأنه منظور مصدر البطالة، و سبب البطالة، حيث تحددت في البطالة الدورية والبطالة الاحتكاكية، البطالة الموسمية[1].

2-1- منظور الشكل: الذي يتحدد في نوعين الأول البطالة السافرة و النوع الثاني البطالة المقنعة.

2- 1- 1- البطالة السافرة[2]: يقصد بها حالة التعطل الظاهر الذي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى. ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل و ليس بخاف أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني.

وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري. وعادة ما يحصل العاطل على إعانة البطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية. أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة بســـــــبب عدم وجود نظام للإعانة البطالة، وبسبب غياب أو ظآلة برامـــــج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية وتنقسم البطالة السافرة بدورها إلى **نوعين : النوع الأول : البطالة الاختيارية والنوع الثاني : البطالة الإجبارية.**

2-1-1-أ- البطالة الاختيارية: هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره و إرداته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل و تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن. فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.

2-1-1-ب- البطالة الإجبارية: فهي تلك الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره. و هي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل و قادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد.

---

(1)- ياسمين محمود فؤاد، أثر برنامج إصلاح الإقتصادي على التضخم والبطالة في مصر، رسالة ماجســـتير، كليـــة الإقتصـــاد والعلـــوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص:10.

(2) د/علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها – دراسة تحليلية تطبيقية- الدار الجامعية، مصر، 2005، ص:17 – 18.

2-1-2- البطالة المقنعة[1]: هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو في الناحية الظاهرية، أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات.

2-2- منظور المصدر[2]: أو "سبب البطالة"، فنجد أنها تتحدد في أنواع مختلفة من البطالة، وهي البطالة الدورية، البطالة الموسمية، البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية، و سوف نتعرض لهم تبعا.

2-2-1- البطالة الدورية: هي أهم أنواع البطالة، نظرا لأنها أثر من آثار الركود الاقتصادي وتظهر فيما لا يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات كافيا بالدرجة التي تهيئ فرصة العمل لكل قادر على أداء العمل والراغب فيه، حيث ينخفض الناتج الوطني نتيجة انخفاض الإنفاق الوطني، بما يؤدي إلى اتجاه المؤسسات إلى إنتاج قدر أقل من السلع والخدمات، وبالتالي تقليل عدد العمالة لديها وعلى ذلك فالبطالة الدورية بطالة إجبارية، تظهر سماتها في أنها تحدث خلال فترات زمنية غير منتظمة.

2-2-2- البطالة الموسمية: هي البطالة التي تحدث نتيجة التغير الطبيعي لمعدلات الإنتاج، و هي تنشأ نتيجة الانخفاض المنتظم نسبيا في النشاط الاقتصادي، وهي لا تتحقق إلا في القطاعات الإنتاجية (مثل الزراعة، الصيد، أو في مجال الخدمات الفندقية).

2-2-3- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تمثل الفترة التي يوجد فيها الفرد بدون عمل بين فترتي عمل، وهذه الفترة هي الفترة اللازمة للبحث عن عمل مناسب إثر إنقضاء علاقة العمل لأي سبـــب كان، وتتحقق هذه الصورة من البطالة بصفة رئيسية في إطار الهجرة إلى الريف، حيث يخرج أبناء الريف إلى المدن الكبرى، والمراكز الحضرية تاركين أنشطتهم الزراعية أو الخدمة في الريف بهدف البحث عن فرصة عمل أفضل أو أكثر ملائمة من وجهة نظرهم.

2-2-4- البطالة الهيكلية: هي أحد أنواع البطالة الإجبارية، وهي ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه.

وبعد استعراض هذه الأنواع يتضح بأنه قد يحدث أحيانا صعوبة في التفرقة بين أنواع البطالة التي تظهر في وقت واحد.

3- قيـــــاس حجــم البطـــــالة[1]:

لقد زادت نسبة البطالة، نتيجة عدم قدرة الحكومة على استيعاب المزيد من القوى العاملة، كما تعذر على القطاع العام ذلك، نتيجة عدم قدرة هذا القطاع على استغلال الطاقة الصناعية لديه، وعدم تطوير منتجاته.

---

(1)- د/علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها – دراسة تحليلية تطبيقية- مرجع سبق ذكره، ص: 30 – 31.

(2)- د/نعمت الله نجيب إبراهيم، نظرية إقتصاد العمل، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص:167 – 169.

(1)- د/خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي – المشكلة والحل – مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، ص:23.

ومن هنا ظهر عجز المجتمع في تحديد الأنشطة الإنتاجية اللازمة للإنتاج السلع، أو لتقديم خدمات مطلوبة على المستويين المحلي والدولي. ولكي نتمكن من إيجاد الحلول العاجلة والسريعة لمشكلة البطالة، لا بد من تحديد حجم المشكلة، ذلك من خلال التعرف على طريقة قياس حجم البطالة، وللإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة.

أي أن معدل البطالة = مجموع عدد المتعطلين / مجموع أعداد قوة العمل x 100

ورغم بساطة هذا المعدل، فإن حسابه يواجه بصعوبات كثيرة، ليس أقلها الصعوبات المفاهمية التي تتعلق بتحديد المقصود بالعاطل وذلك على نحو ما عرضنا حالا، وما يشير إليه هذا المصطلح من مجموعة مركبة في اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد، من حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل والطلب عليه في أسواق العمل المختلفة. كذلك هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل، بعد تعريفهم، وأيضا بشأن حصر قوة العمل. وكذلك هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، المقصود بذلك هل يعلن معدل البطالة كل شهر، أم كل ثلاثة شهور، أم كل نصف سنة أم كل سنة؟.

كما تتفاوت أيضا مناهج قياس معدل البطالة ففي كثير من البلاد ذات الإمكانات المحدودة غالبا ما يعتمد على التعدادات السكانية في حساب هذا المعدل. وتجدر الإشارة إلى أنه طبقا للإحصاءات العمل في بعض البلدان الصناعية المتقدمة ينسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدنية فقط، أي بعد استبعاد من يعملون في الجيش وفي بلاد أخرى ينسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيها من يعملون في الجيش.

ومن الجلي أنه إذا حسب المعدل على أساس إجمالي قوة العمل (شاملة من يعملون في الجيش) فإنه سيكون أقل مما لو حسب على أساس قوة العمل المدنية فقط.

ويقدر البعض أن الفرق بين حساب المعدلين قد يتراوح بين 0,1% و 2,0% وذلك راجع إلى حجم الجيش في البلد محل الدراسة[1].

وللإيضاح كيف يمكن قياس معدل البطالة في الجزائر، سوف نستعين بالإحصاءات المقدمة من طرف المكتب الوطني للإحصاء (ONS):

مجموع قوة العمل للفترة سبتمبر 2001 (ONS)

قوة العملActive	8568221	%100،0
يعملون Occupée	6228772	%72,7
عاطلون en charge	2339449	%27,3

(1)– د/منى الطحاوي، إقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984، ص:80 – 81.

المصدر: www.ONS.dz/i/P_garde_a. htm

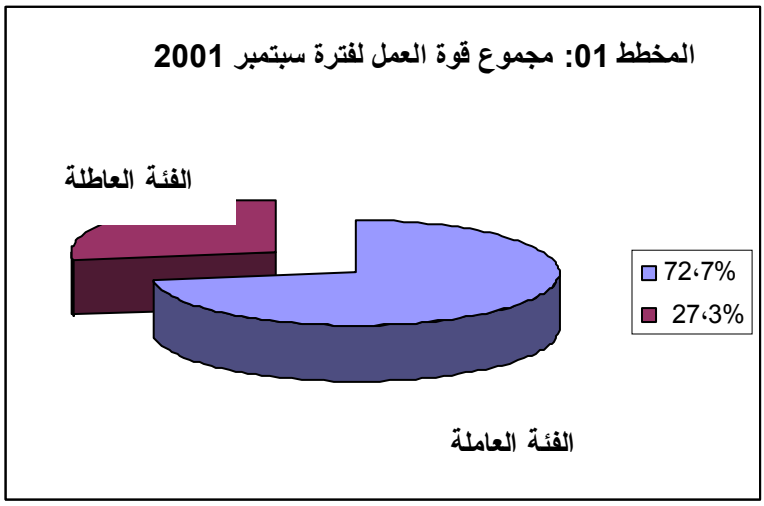

مجموع قوة العمل للفترة سبتمبر 2003 (ONS)

قوة العمل Population Active	8762326	% 100,0
يعملون Population Occupée	6684056	%76,3
عاطلون Population en charge	2078270	%23,7

المصدر: www.ONS.dz/i/P_garde_a. htm

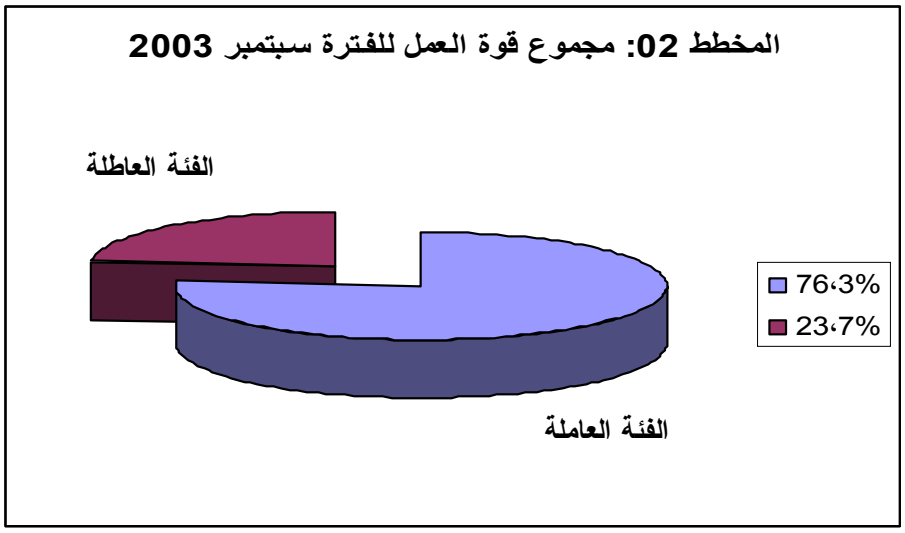

عند تحليلنا لهذه الإحصاءات الخاصة بالعمل والبطالة، المقدمة من طرف المكتب الوطني للإحصاء نستنتج مايلي:

- فيما يخص القوة العاملة في الجزائر في 2001 تقدر بـــ 3607715 شخص أي نسبة 58% من مجموع القوة العاملة، يتراوح أعمارهم بين 20–39 سنة أي أن متوسط الفئة العمرية للأشخاص الأكثر من 20 سنة وأقل من 39 سنة تقدر بـــ 901929 شخص لكل فئة عمرية، فيما يخص البطالة، نلاحظ أنه 70,98% هم طالبوا عمل لم يبلغوا سن الثلاثين (30) فنسجل في المرتبة الأولى الفئة العمرية من 20–24 سنة بـــ 687958 بطال أي بنسبة 29 % من مجموع البطالين، أما

المرتبة الثانية فهي من نصيب الفئة بين 24–29 سنة بـــ 578985 شخص أي بنسبة 24,7 % وفيما يخص الفئة العمرية الأقل من 19 سنة فتقدر بـــ 16,8 % من مجموع البطالين، أما باقي الفئات العمرية فتسجل بمجموع 29,1%.

ولكثير من الشرح، سنعرض فيما يلي جدول خاص بالعاطلين والقوة العاملة في الجزائر حسب مختلف الفئات العمرية وفق إحصائيات سبتمبر 2001[1] وهذا ما سوف نوضحه في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1–1): مجموع العاطلين والقوى العاملة في الجزائروفق إحصائيات سبتمبر 2001

	قوة العمل P.ACTIVE	% (*)	العاملين P.OCCUPEE	% (*)	البطالين P.CHOMAGE	% (*)
15–19سنة	766169	8,94	372728	5,98	393441	16,82
20–24 سنة	1498116	17,48	810158	13,01	687958	29,41
25–29 سنة	1541353	17,99	962368	15,45	578985	24,75
30–34 سنة	1217772	14,21	936882	15,04	280890	12,08
35–39سنة	1054204	12,30	898307	14,42	155897	6,66
40–44سنة	831898	9,71	738611	11,86	93287	3,99
45–49سنة	703134	8,21	630472	10,12	72662	3,11
50–54سنة	493446	5,76	435283	6,99	58163	2,49
55–59سنة	241867	2,82	223698	3,59	18169	0,78
60 فأكثر	220264	2,57	220264	3,54	0	0,00
المجموع	8568221	100,00	6228772	100,00	2339452	100,00

(*) حسابات شخصية من خلال المعطيات المقدمة من طرف المكتب الوطن للإحصاء ONS، 2001.

المصدر: www.ONS.dz/i/P_garde_a. htm

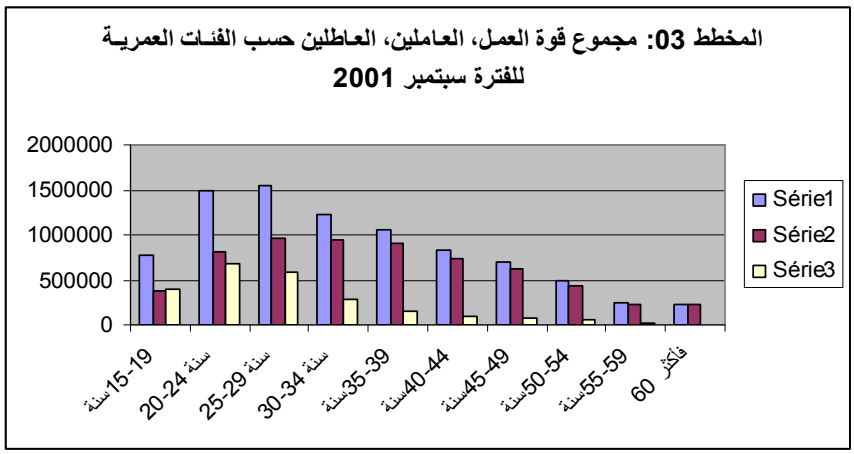

(1) Lahcen Bouriche , Le chômage et les politiques de l'emploi "cas de l'Algérie", mémoire de magistèr, en sciences économiques, Université Tlemcen , 2003 – 2004, P: 125.

في حين أنه في سبتمبر 2003، من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن القوة العاملة تتركز خاصة فـــي الفئة العمرية من 20–29 سنة بـــ 3063985 شخص متبوعة بالفئة العمرية الأقل من 34 سنة، أي أن البطالة تمس غالبية الأشخاص دو الفئة العمرية الأكثر من 20 سنة والأقل من 24 سنة بنسبة 32,09 % و24,51% للأشخاص ما بين 25 سنة و 29 سنة أي أن نسبة 72,43% هم بطالين أقل من 30سنة وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (1–2): مجموع العاطلين والقوى العاملة في الجزائروفق إحصائيات سبتمبر 2003

	قوة العمل p.active	(*) %	العاملين p.occupée	(*) %	البطالين p.chomage	(*) %
أقل من 20سنة	670674	%7,65	341538	% 5,11	329136	%15،84
20–24سنة	1518235	%17,33	851363	% 12,74	666872	% 32،09
25–29سنة	154750	%17,64	1036461	%15,51	509289	%24,51
30–34سنة	1286577	%14,68	1041010	%15,57	245567	% 11,82
35–39سنة	1111088	%12,68	977556	%14,63	133532	% 6,43
40–44سنة	882697	% 10,07	807590	% 12,08	75107	% 3,61
45–49سنة	713977	%8,15	651461	%9،75	62516	% 3,01
50–54سنة	536253	%6,12	495958	%7,42	40295	% 1،94
55–59 سنة	259531	%2,96	243577	% 3,64	15954	% 0,77
أكثر من 60سنة	237543	%2,71	237543	% 3,55	0	% 0,00
المجموع	8762326	% 100,00	6684056	% 100,00	2078270	% 100,00

(*):حسابات شخصية من خلال المعطيات المقدمة من طرف المكتب الوطني للإحصاءONS –2003–

المصدر www.ONS.dz/i/P_garde_a. htm

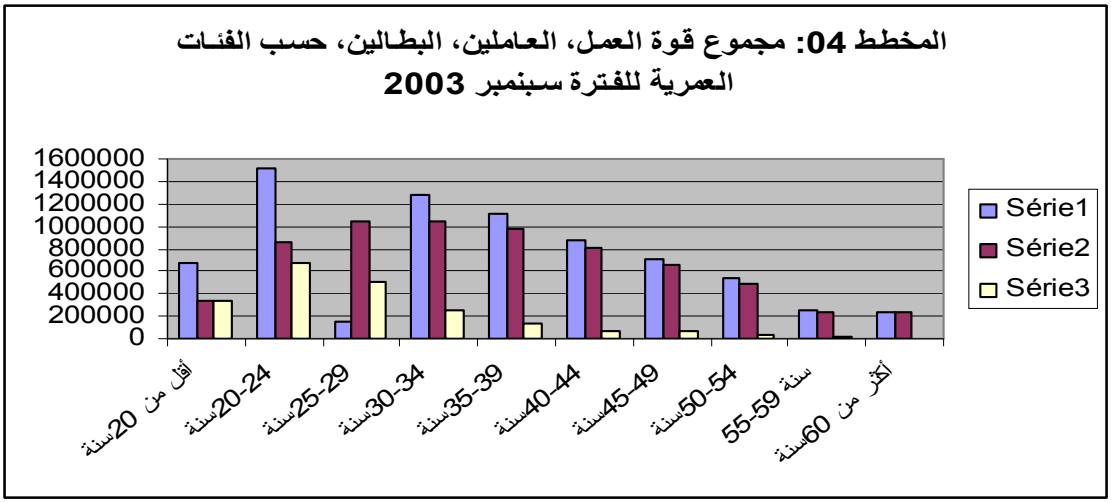

بالإضافة إلى أنه أكثر من نصف البطالين يعيشون في المدن بنسبة 58,85% و41,15% يعيشون في الأرياف[1].

أما فيما يخص فترة البحث عن عمل، فإن 3/5 البطالين يبحثون عن عمل منذ سنتين(02سنة) وبشكل أدق، فإن من بين 2078270 بطال حسب إحصائيات سبتمبر 2003 نجد 80787 شخص أي بنسبة 38,87 % من مجموع البطالين الذين يبحثون عن عمل منذ سنة(01سنة)، و425540 شخص أي بنسبة 20,48 % يبحثون عن عمل منذ سنتين(02 سنة)،و13,75% منذ ثلاث سنوات (03 سنوات)، في حين أن الأشخاص الذين يبحثون عن عمل منذ خمس سنوات (05سنوات) فأكثر فيقدر عددهم بـــ 388745 أي بنسبة 18,71% و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1−3): تقسيمات البطالة حسب فترة البحث عن عمل سبتمبر 2003.

فترة البحث عن عمل	محققة (effective)	%
01 سنة	807870	38,87
02 سنة	425540	20,48
03 سنة	285835	13,75
04 سنة	170280	8,19
05 سنة	388745	18,71
المجموع	2078270	% 100,00

المصدر: www.ONS.dz/i/P_garde_a. htm

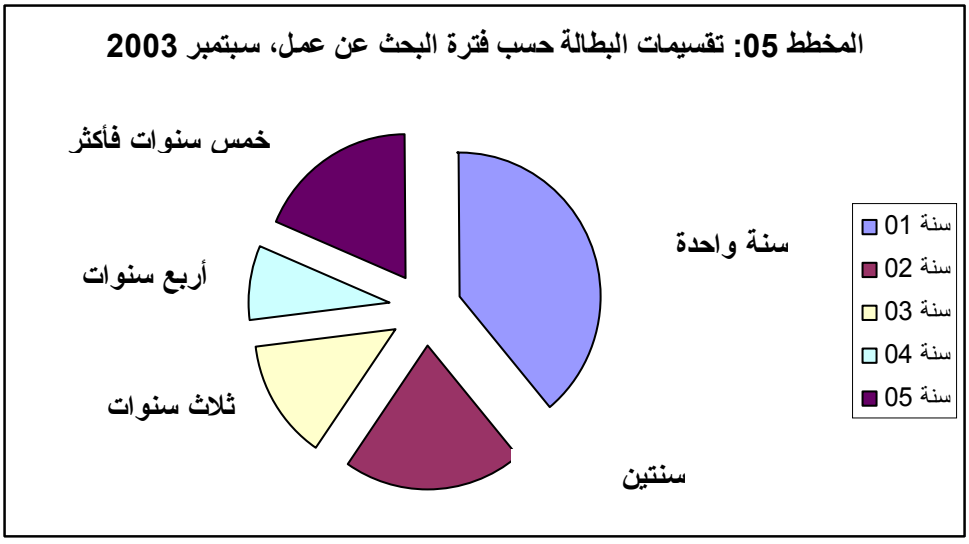

المبحث الثـــانـــي: أسبـــاب البطالة في الجـــزائـــر.

لا شك أن للبطالة أسباب كثيرة أهمها: القضية السكانية، الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد، وكذلك استخدام تكنولوجيا متقدمة وعوامل أخرى كثيرة.

(1)- Lahcen Bouriche , Le chômage et les politiques de l'emploi "cas de l'Algérie", op – sit , P: 128.

ولأننا بصدد دراسة المؤسسات الصغيرة ودورها في معالجة مشكلة البطالة لتوسعنا في عرض مفهوم البطالة في الجزائر أكثر من هذا ولكن أردنا الإشارة سابقا لبعض الإحصاءات والبيانات الهامة التي تعطي للباحثين والمهتمين إيضاحا عن الموضوع محل البحث، وهذا بهدف خدمة تلك الدراسة والكشف عن العلاقة بين البطالة والمؤسسات الصغيرة.

1- القضيـــة السكـــانية[1]

يلعب السكان في أي مجتمع دور أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوة العاملة، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع عدم زيادة الإنتاج، وبفرض ثبوت العوامل الأخرى على ما هي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة وهنا يأتي دور الدولة لكي يتحقق التوازن، بين عرض العمل والطلب عليه من خلال عملية تنظيم السكان لكي يمكن المحافظة على مستوى المعيشة وتلافي انتشار البطالة بصورها المختلفة.

غير أن تباطؤ النمو الديمغرافي خلال السنوات الأخيرة لا يمكن أن يقلص أثر هيكله على تطور الحاجات الاجتماعية و طبيعتها. وبالفعل فإن نسبة السكان القادرين على العمل تبقى تتميز بالأعداد الهامة من الذين ولدوا خلال السبعينات والثمانينات وبلغت نسبة السكان في سن العمل(15-64سنة) 48% سنة 1977، 52% سنة 1987 و 59 % سنة 1998.

وتبين المعطيات الأخيرة للديوان الوطني للإحصائيات أن هذه النسبة ما فتئت تتزايد إذ بلغت 62,2 % سنة 2003 وانتقلت إلى 63,1 سنة 2004.

إن التطورات التي أجريت على أساس تزايد متوسط للطلب الإضافي بنسبة 1,7% ومعدل مرونة للتشغيل قدره 0,5% مقارنة بالنمو بينت أنه من أجل تقليص البطالة إلى النصف خلال عشر سنوات ينبغي أن يتزايد الناتج الداخلي الخام بنسبة لا تقل عن 6% في السنة .

إن آفاق تطور السكان تكشف عن حاجات اجتماعية جديدة خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2015 وتكشف التقديرات الديموغرافية أن آفاق 2020 ستتميز بضغوط ديموغرافية على التشغيل وعلى منظومة التقاعد لأن:

- اليد العاملة سترتفع بنسبة 3% بمعدل 2,5% عند الرجال و 4,95 % عند النساء وستكون الفترة الممتدة بين 2000 و 2015 هي الفترة التي تعرف أشد التوترات على التشغيل وستكون سوق التشغيل أقل توتر بعد سنة 2015 و ذلك بفضل أثر انخفاض نسبة النمو الديمغرافي.
- وسينتقل عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة من مليونين (2 مليون) سنة 2000 إلى 3,6 مليون سنة 2020. وكان السكان الذين أعمارهم 60 سنة يمثلون نسبة 4% من مجموع السكان سنة 1966 ونسبة 6,8 % سنة 2002 وسيمثلون نسبة 10 % في سنة 2020 ونسبة 22 % سنة 2040 (25 % في المدن الشمالية الكبرى). ويتطلب ذلك محاور بحث جديدة للتكفل بهم اجتماعيا وطبيا وكذلك فيما يتعلق بتصور منظومة المعاشات.

(1) – تقريرالمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، لجنة أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص:17 – 18.

إذا معدل النمو السكاني في الجزائر يتهدد بانتشار البطالة، بكافة صورها ما لم يقابل ذلك زيادة في الإنتاج وزيادة في الاستثمار والتشغيل لإشباع الحاجات الأساسية للسكان.

إذ بلغ معدل نسبة النمو السنوي للناتج الداخلي الخام 3,66 % بين سنة1994 وسنة 2004 وهي نسبة تفوق نسبة النمو الديمغرافي. وهو ما نوضح في الجدول أدناه

الجدول رقم (1-4): تطور الناتج الداخلي للخام بين سنة 1994 - 2004

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام 10^9 دج	1487,4	2005	2570	2780,2	2810,1	3215,1	4078,7	4235,7	4446	5264,2	6100
نمو حجم الناتج الداخلي الخام %	1,1-	3,8	3,8	1,1	5,1	3,2	2,5	2,1	4,1	6,8	5,2
تزايد السكان %	2,2	1,9	1,7	1,6	1,57	1,51	1,48	1,55	1,53	1,58	1,63

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات

2- السياســـة التعليميـــة[1]

لقد خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية محطمة، و رأى أصحاب القرار فيها، أن مخرجهم الوحيد هو الاهتمام بالعلم و التعليم فعكفوا على دراسة نظام التعليم و تطبيقه تارة ثم دراسة نقاط الضعف وتجنبها تارة أخرى.

ونتيجة لذلك، ما إن انقضت فترة السبعينات حتى تفوق العامل الياباني على نظيره الأمريكي في الإنتاج الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى استشعار ما يحيط بها من خطر ونتيجة لذلك أصدر الرئيس الأمريكي ريجان تقريره المشهور(أمة في خطر) الذي عالج فيه قضية التعليم، باعتبار أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة القادرة على تفادي هذا الخطر.

ومن هنا تظهر لنا أهمية السياسة التعليمية في أي بلد وكيف أنها تؤثر بالإيجاب في حالة استخدامها الاستخدام الصحيح و السليم.

وإذا ما نظرنا إلى السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر حاليا، نجد ولا حرج في هذا أنها عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات وأيضا في الزيادات الغير عادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس سنويا من الخرجين دون أن يكون لذلك طلب حقيقي بسوق العمل. ويرجع ذلك إلى غياب التخطيط والتنسيق السليم بين الوزارات المعنية منذ سنوات طويلة مضت، وأيضا إلى التقيد في النظم المتبعة مما أدى إلى عدم التوازن بين قوة العمل المعروض وحجم الطلب عليه، ولقد ظهر ذلك في زيادة المعروض من التخصصات المختلفة عما هو مطلوب منها.

ولقد أظهرت الدراسات المتعددة للسياسة التعليمية في الجزائر، أن بها عدد من المشكلات أهمها:

(1)- ياسمين محمود فؤاد، أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي على التضخم والبطالة في مصر، مرجع سابق، ص:72.

1- غياب السياسات والأهداف وعدم وضوحها بصفتها أحد المشكلات الرئيسية التي يعاني منها النظام التعليمي ويظهر ذلك في ضعف ارتباط السياسات التعليمية بخطط التنمية مما أدى إلى:

أ- افتقاد عناصر التكامل والترابط والتنسيق في السياسة التعليمية، حيث تمت دراسة كل مرحلة تعليمية على حدة.

ب-عدم الربط بين التعليم و خطط العمالة أدى إلى تزايد العمل الموازي الغير رسمي و خاصة في مجال النشاط التجاري ومما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي بين 400.000 إلى 600.000 يغادرون المدارس سنويا[1].

ج-عدم الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني.

2- غياب المنهج المتطور، وذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة.

3- عدم كفاية الأداء بخصوص الإدارة التعليمية، فيما يتصل بوضع الأهداف ورسم السياسات والخطط، واتخاذ القرارات والأخذ بالبعد المستقبلي والعناية بالتقنيات الإدارية الحديثة، والإفادة من الدراسات الحديثة حول تنظيم العمل و أساليبه.

ومن الملاحظ أنه ترتفع نسبة المتعلمين في إجمالي عدد المتعطلين فنجد في الجزائر مثلا أنه نسبة 61 % من جملة المتعطلين عام 1991 هم ممن حصلوا على تعليم متوسط أو ثانوي أو جامعي.

جدول رقم (1-5): معدلات البطالة حسب مستوى التعليم – حالة الجزائر-

المستوى التعليمي	1987	1995
الإبتدائي	-	25,80
المتوسط	52,7	29,9
الثانوي	6,9	20,7
التكوين المهني	-	11,3
الجامعي	-	4,4
من دون تعليم	35,20	7,3

المصدر: 1987 – الإحصاء العام / الديوان الوطني للإحصاء

1995- تحقيق حول مستويات المعيشة (الديوان الوطني للإحصاء ONS 1995)

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل للتعليم اليوم مردود اقتصادي أم لا؟ علما بأننا لا ننكر الدور الاجتماعي الذي يؤديه التعليم، ولكن يتلاحظ لنا أن سياسة التعليم في الجزائر تدفع بأعداد كبيرة من الخرجين سنويا (80000 جامعي سنة 1996 ليصبح في سنة 2000 100.000 خريجي الجامعات والمعاهد)، دون أن يكون لهؤلاء طلبا فعليا في سوق العمل لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف.

(1)- د/ مدني بن شهرة، وصفة الصندوق النقد الدولي للجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي، مجلة مصر المعاصرة، تصدرها الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 479، القاهرة، جويلية 2005، ص: 78.

وهنا نرى بأنه ومع الأسف الشديد أصبح المتعلم اليوم عبئا على مجتمعه، نظرا لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه ولا لمجتمعه.

كذلك نطرح سؤال آخر، هل نحن في حاجة إلى كل هؤلاء الخرجين؟ و الإجابة قد تكون ب"نعم"، فالسؤال هنا لماذا البطالة الحالية التي نشاهدها في الجزائر و في أغلب التخصصات' والثاني إذا كانت الإجابة بـــ"لا" فلماذا الإصرار على هذه السياسة التي تدفع لسوق العمل سنويا بكل هذه الأعداد.

ونرى بعد كل ما تقدم، بأنه لا أمل في أي حل يتم التخطيط له، إلا بعد وقف النزيف وذلك من خلال تخطيط سليم للقوى العاملة، يتم من خلاله تحديد الأعداد المقبولة بالمدارس والجامعات والتي يمكن لسوق العمل استعابها بعد ذلك. وفي المرحلة الثانية يتم الالتفات إلى الفاقد البشري السافر والمقنع، والعمل على إيجاد حلول مناسبة له، وإلا سوف تزداد المشكلة تعقيدا على المدى القصير والطويل.

3-أسباب أخرى ساهمت في زيادة معدل البطالة في الجزائر

للبطالة أسباب متعددة لا يمكن حصرها،إلا أننا نحاول جاهدين الإشارة إلى أهمها فقد كشفت الفترة الممتدة بين 1986 و1994 إلى ظهور مقتضيات اقتصادية جديدة من خلال التنافسية وعن هشاشة الاقتصاد بسبب أزمة المديونية، حيث أن انخفاض سعر برميل النفط إلى مستويات 10 دولارات في سنة 1986، بالإضافة إلى تراجع القدرة الشرائية للدولار بنحو نصف قيمته كان لهما انعكاسات مأسوية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وتميزت هذه الفترة بتنفيذ ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي أدت إلى إعادة جدولة الديون الخارجية في سنة 1994 وتبني برنامج التعديل الهيكلي.

وتميزت هذه المرحلة الانتقالية التي كانت ستسمح بالخروج من الاقتصاد المسير إداريا إلى اقتصاد السوق. بتدهور جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية[1] حيث:

- كان النمو الناتج الخام سلبيا بالقيمة الحقيقة (-3,4 %)
- انخفاض دخل الفرد بنسبة 15,7 %
- ارتفاع التضخم بمعدل سنوي قدره 23 % بين سنة 1987 وسنة 1994.
- انخفض دخل الأسر بنسبة 20 % بالقيمة الحقيقية بسبب التقلص الشديد لمداخيل الأجراء.
- انخفضت المساعدات المالية انخفاضا قاسيا.
- ارتفعت نسبة البطالة بداية من سنة 1987 فبلغت نسبة 28 % في سنة 1994.

3-1- الخوصصة في الجزائر: من أبرز التحولات المميزة للتاريخ الاقتصادي المعاصر، برنامج الخوصصة والذي من خلاله صار للقطاع الخاص دور أكبر في النشاط الاقتصادي وتقلص دور الدولة عما كانت عليه سالفا وقد ظهرت

(1)- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، لجنة أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مرجع سابق، ص:28.

الخوصصة كأسلوب وأداة للتنمية، بعد عجز الملكية العامة بنظامها البيروقراطي العقيم عن التطور وارتبط برنامج الإصلاح الإقتصادي وآليات السوق بسياسة الخوصصة التي تعتبر أحد العناصر الأساسية للنظام الرأسمالي.

وللخوصصة أكثر من مفهوم حيث يرى البعض أن الخوصصة هي:" توسيع الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد، ويتم ذلك من خلال قيام الدول بتصفية القطاع العام(جزئيا أو كليا) أو عن طريق عقود الإيجار و منح الامتيازات.

والذي يمكن استخلاصه، هو أن الخوصصة "هي أحد الأدوات الهامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي،بفرض الإعتماد الأكبر على السوق والقطاع الخاص بهدف تحقيق أعلى فائدة ممكنة في التنمية الشاملة والتوظيف الكامل".

ويجدر القول أن الاعتبارات الإيديولوجية التي غالبا ما اختلطت بمصالح الجماعات هيمنت لمدة زمنية طويلة على النقاش بين الشركاء الاجتماعين.

-إن الحفاظ على المؤسسات ومناصب الشغل وكذا التضامن مع مستقبل كل الشباب البطالين، احتلت في هذه النقاشات حيزا دون الضغوطات الناتجة عن مشاكل النمو والتشغيل والبطالة و البنية الديمغرافية.

وبالفعل فإن شريحة هامة من المواطنين القادرين على العمل أبعدت تماما أو جزئيا من المشاركة في النمو وتتمثل في ما يلي[1]:

- حوالي 1,7 مليون شاب بطال.
- حوالي 1,8 مليون عامل غير دائم.

أي ما يعادل 3,5 مليون تقريبا من المواطنين القادرين على العمل وهو عدد يفوق عدد العمال الأجراء الدائمين (2,9 مليون بما في ذلك العمال الدائمين الغير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي).

وبرزت ظاهرة فقدان مناصب الشغل بصفة لا إرادية منذ سنة 1985، وقد بلغت 104622 منصب عمل أو بمعدل خسارة قدرها 26156 سنويا خلال الفترة الممتدة بين سنة 1985 و 1988. وشمل فقدان مناصب العمل بصفة خاصة الفروع التي تعتمد في تموينها بشكل واسع على الواردات مثل البناء، الأشغال العمومية والري والصناعات الغذائية والنسيج.

*وتلي فقدان مناصب العمل عمليات تسريح العمال قدر عددهم بـــ 500.000 منذ سنة 1990 باعتبارها سياسة للإنعاش نشاطات المؤسسات العمومية.

ويوضح الجدول التالي تسريح العمال حسب القطاعات، حسب العدد والنسبة إلى غاية السداسي الأول لسنة 1998.

(1)-تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، لجنة أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مرجع سابق، ص: 28 – 29.

الجدول رقم (1–6): تسريح العمال حسب القطاعات، العدد، والنسبة المئوية إلى غاية السداسي الأول لسنة 1998.

	مؤسسة عمومية اقتصادية	النسبة	مؤسسة عمومية محلية	النسبة	مؤسسة خاصة	النسبة	المجموع	النسبة
قطاع الفلاحة	2205	1,7	1234	1,5	370	35,6	3819	1,8
البناء وأشغال العمومية	76514	59،6	51157	61،7	195	18,8	128266	60,2
قطاع الخدمات	19345	15,1	24522	29،3	150	14,5	44017	20,7
قطاع الصناعة	30235	23,6	6310	7،5	223	31,1	6868	17,3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر: المأخوذة عن د/مدني بن شهرة، وصفة صندوق النقد الدولي للجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق، ص:106.

والخلاصة هي أن برنامج الخوصصة في الجزائر،قد زادت من نسبة البطالة وحدتها،إلا أننا نؤكد على أن زيادة حدة البطالة التي نتجت عن برنامج الخوصصة والتعديل الهيكلي ما هي إلا تحول في شكل البطالة من بطالة مقنعة إلى بطالة سافرة،وفي كلتا الحالتين فالبطالة موجودة.

3–2– صعوبات في تحويل موارد هامة من الادخار إلى استثمارات[1].

إن تطور الاستثمارات الخاصة المرتقب من تحرير السوق تأخر تحقيقه على الرغم من التحسن الملموس لمستوى الادخار المسجل خلال السنوات الأخيرة.

وبين سنة 1999 وسنة 2004 انتقلت نسبة الادخار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام من 28,7 % إلى 45,7 % وانتقلت نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام من 24,4 % إلى 25 % خلال نفس الفترة.

ومن جهة أخرى فإن الجزء الأكبر من الاستثمار هو حصة الدولة وحصة المحروقات اللتان تمثلان 70 %.

(1)-تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، لجنة أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مرجع سابق، ص:42.

وتعبر هذه الوضعية عن ضرورة تحسين مناخ الاستثمارات عن طريق تحسين أداء المنظومة المالية والوساطة المصرفية.

الجدول رقم (1-7): تطور الإستثمار والإدخار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الادخار الوطني	28,7	41,3	40,2	38,9	43,6	45,7
التراكم الإجمالي للأموال الثابتة	24,4	24,4	22,7	24,5	24,0	25,0

المصدر:مصالح مندوب التخطيط ONS

في سنة 2004 بلغت نوايا استثمار المتعاملين الخواص 386،4 مليار دج مقابل 501 مليار دج في سنة 2003 بتراجع قدره33 % وينبغي التذكير أن قانون الصفقات العمومية يعطي الأولوية للمؤسسات الوطنية في حدود 15 % بالنسبة للعرض الذي يقدم أقل عطاء.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ خلال هذه السنوات الأخيرة،يبقى مناخ الاستثمار يتميز بالتخوفات و/أو الصعوبات التي تعترض سبيل المتعاملين الخواص على القيام بالاستثمار. إن المسائل المتعلقة بالعقار و التمويل والبيروقراطية والمنافسة الغير شرعية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي أثارها المتعاملون الاقتصاديون، وكل هذا أدى إلى ضآلة فرص التوظيف.

ويظهر إصلاح المنظومة المصرفية أكثر ضرورة للإسراع في الاستثمار

3-3- سياســة استخــدام الطــرق الإنتــاجية الحديثة[1]

ولقد ساعد استخدام الطرق الإنتاجية الحديثة والتي تهتم برأس المال (التكنولوجيا) إلى تقليل استخدام الأيدي العاملة و بالتالي زيادة حدة البطالة في الجزائر، هذا ولقد أكد خبراء العمل والاقتصاد على أن التكنولوجيا بصفة عامة،لا يمكن أن تتحقق فعالياتها الاقتصادية الكاملة،إلا في حالة نجاحها في خلق تناسق كامل بين عناصر الإنتاج ، ابتداء بالعامل وانتهاء بالطاقة،مرورا برأس المال والمواد الخام وإذا لم يتم هذا التناسق،فسوف يكون الإنسان ضحية للآلة،بالاستغناء عنه ومن هنا يرجع استخدام التكنولوجيا الملائمة.

وعن التكنولوجيا وتأثيرها على العمالة، يرى البعض، أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان إلى خفض عدد العمال المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية، و يرتفع عدد العاملين

(1)-د /أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، رسالة دكتراه، مرجع سابق، ص:26 -27.

غير المباشرين في هذه الأنشطة ولكن بصفة عامة سوف ينخفض عدد العاملين المباشرين ويرتفع عدد العاملين الغير المباشرين وعلى أي حال فإن عدد العاملين سوف ينخفض إلا إذا واكب التطور التكنولوجي زيادة مناظرة في حجم الإنتاج. ويوضح الشكل التالي هذا الرأي

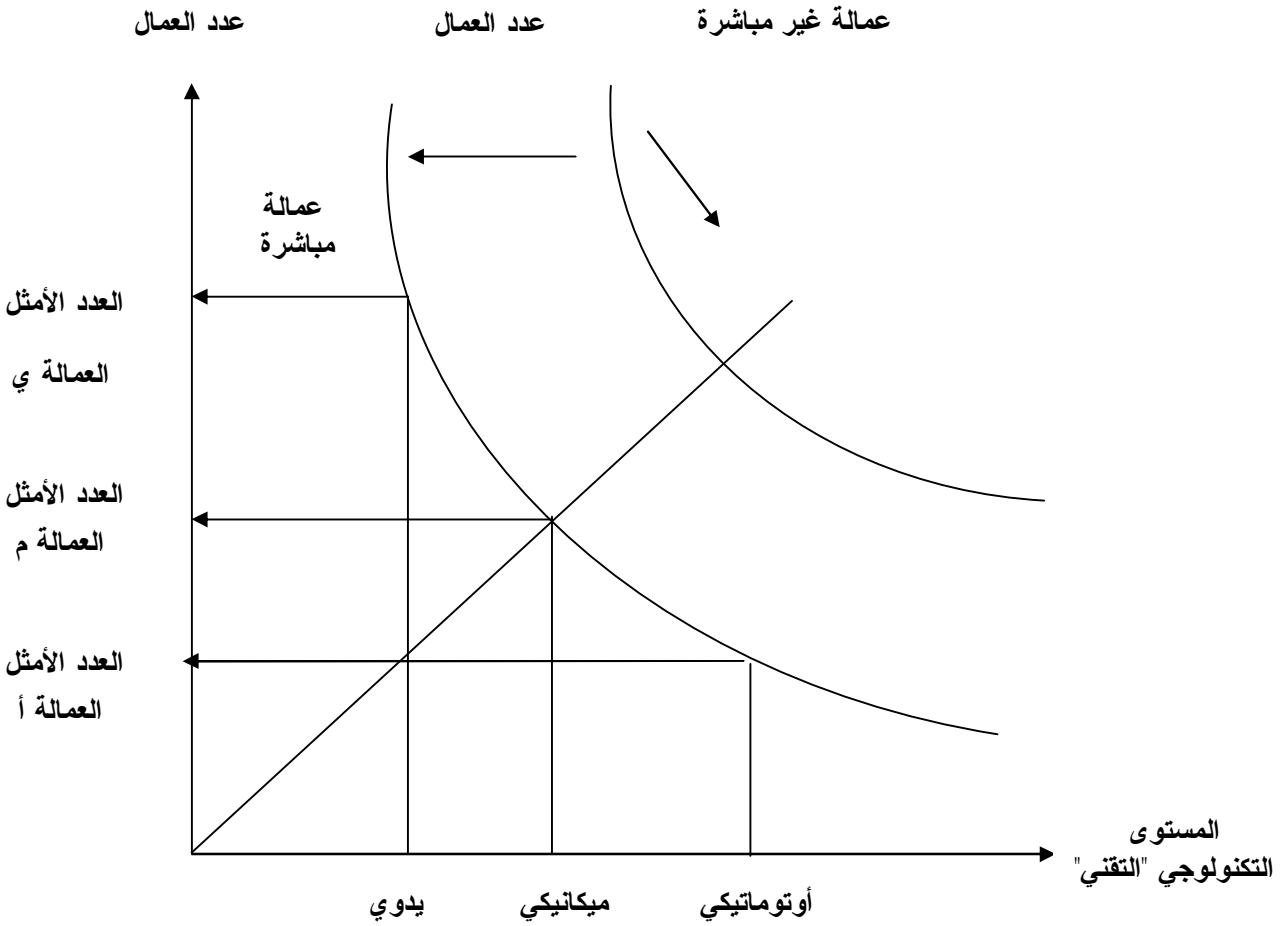

ونلخص من كل ما تقدم، إلى أن التكنولوجيا العليا،ربما تسبب في زيادة عدد البطالة، إذا لم يواكب ذلك زيادة في الإنتاج،تواكب هذه الزيادة في استخدام هذه التكنولوجيا العليا.

ونرى بأن التكنولوجيا تساهم في زيادة حدة مشكلة البطالة في الجزائر لعدم تطبيقها القواعد سالفة الإشارة.

3-4- ارتفاع نفقات المعيشة:

يؤدي ارتفاع نفقات المعيشة وانخفاض الأجور إلى لجوء الأفراد الذين يعملون فعلا إلى سد هذه الفجوة حيث يبدأ في البحث عن فرص عمل إضافية، بغرض تغطية نفقات الحياة اليومية والمعيشية، والتي تتمثل في المأكل و المشرب والمسكن والعلاج وغالبا في الدروس الخصوصية.

ولاشك في أن شغل الفرد أكثر من وظيفة يؤدي حتما إلى زيادة مشكلة البطالة في الجزائر وبالتالي تزداد المشكلة تعقيدا لا سيما وأن أصحاب الأعمال غالبا يفضلون من لديه خبرة في العمل والذي يقبل أجرا أقل من الأجر المحدد لهذه الوظائف، وغالبا ما يكون راغب العمل من أصحاب الخبرة وفي نفس الوقت لم يتقدموا بأي شروط لأنهم في حاجة إلى تلك الوظائف لسد حاجاتهم الأساسية كما سلف الإشارة.

كما أن مسألة الأجور موازاة مع مشاكل اجتماعية مهنية أخرى تثير عددا من مطالب العمال التي انعكست في التوقف الجماعي عن العمل.

ومنذ ظهور الحق في الإضراب فإن القطاع العام عرض عدة مطالب و خاصة المتعلقة بالأجور.

ولم يشهد القطاع الخاص إلا نسبيا حركات الإضراب كما يبينه الجدول الآتي.

الجدول رقم (1-8): تطور عدد الإضرابات بين 1998-2004

	1998	2000	2001	2004
القطاع العمومي الاقتصادي	113	113	44	22
القطاع الخاص	28	26	06	--
المؤسسات وإدارات عمومية	54	48	02	13
المجموع	195	187	52	35

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2005،ص 87-88.

وهل هذا يعني أن شروط العمل و مستوى الأجور أحسن في القطاع الخاص؟

وحسب نتائج التحقيق الذي قام به المعهد الوطني للعمل سنة 2002 في القطاع الاقتصادي فإن المعدل الشهري الصافي في القطاع العمومي الوطني(23687 دج) والمحلي(17496 دج) يفوق معدل الأجر في القطاع الخاص (18400دج) والزيادات في الأجور هي الأخرى كانت أكثر أهمية في القطاع العمومي الوطني مما هو عليه في القطاعات الأخرى.

وخـــــلال العشرية (1991-2002) بلغـــــت الزيادات 42,6 % في القطاع العمومي الوطنـــي و 29,0 % في القطاع الخاص.

ومن جهة أخرى فإن القطاع العمومي مازال يسجل فقدان كبير من مناصب الشغل حيث بلغت أزيد من 1000 بين سنة 2001 و 2004.

ونكتفي بهذا القدر علما بأن هناك أسباب أخرى كثيرة تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر.

4- خصائـــص البطالـــة في الجـــزائر[1]:

بالفعل تراجعت نسبة البطالة بشكل محسوس خلال السنوات الأربع الأخيرة وفي سنة 2004 بلغت هذه النسبة17,7 % (نفس النسبة المسجلة سنة 1986). مع ذلك تضفي خصائص هذه البطالة إلى جانب خصائص مناصب الشغل شكلا أكثر حدة للبيئة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة خاصة أن بوادرها الأولى تعكس إحساسا عميقا بالحرمان.

وينبغي التذكير بالطابع المستديم للبطالة وأن تباين نسبة البطالة التي لا تزال مصدر جدل حاد، كثير انشغالات أقل حدة بالمقارنة مع جمود خصائصها التي تتطلب معاينة أقرب وعلى العموم يمكن القول بأن تثير مميزات البطالة في الجزائر هي كما يلي:

4-1- تنتشر هذه البطالة وسط الشباب: ينبغي أن تحمل هذه الكلمة معناها الكامل،وتجدر الإشارة أن بلدان الاتحاد الأوروبي قد دقت ناقوس الخطر سيما أن نسبة البطالة بلغت 10 % وسط الشباب وفي الجزائر تعد نسبة البطالة بين الشباب مصدر قلق فقد بلغت نسبة 49 % لدى الأقل من 20 سنة و 44 % للشباب ما بين 20 و24 سنة في سنة 2004،كان ثلاثة أرباع (4/3) (73 %) من العاطلين عن العمل ضمن فئتان السن الأقل من 30 سنة مقابل 42 % سنة 1966.

4-2- العديد من الشباب لا يتمتعون بالخبرة والمؤهلات: إن قابلية التوظيف يعني احتمال إيجاد منصب شغل وبالنظر لسن العاطلين عن العمل ومدة البطالة المتزايدة بالنظر للتأهيل يبرز هذا التعريف الخاصيتين (الخبرة والمؤهلات) ويتقلص هذا الاحتمال الأخير في البطالة وأهميتها.

-ففي الجزائر لا يتمتع ثلاثة أرباع (4/3) العاطلين عن العمل بأي تأهيل ففي سنة 2001، لم يتم إدماج حوالي مليونين شاب من فئة السن من 6 إلى 18 سنة ضمن المنظومة المدرسية، ويمثل هذا العدد أكثر
من 20 % من العدد الإجمالي للسكان كما لو يتم تسجيل نسبة 75% من الشباب الأقل من 18 سنة ضمن المنظومة التربوية .

ويساهم ضعف المنظومة التربوية في تفاقم نسبة البطالة كما يحدد خاصيتها الرئيسية وبتسجيلها حوالي 500.000 ترسب مدرسي سنويا تشكل مسألة التكوين المهني رهانا حقيقيا للمستقبل وبين تحقيق الديوان الوطني للإحصاء فيما يخص التصنيف حسب التأهيل فإن نسبة 64,86 % من طالبي الشغل هم غير مؤهلين و 26,60% منهم لهم مستوى جامعي والجدير بالذكر أن هذه التسربات مست الذكور 58 % أكثر من الفتيات و ينبغي الاهتمام بهذه الظاهرة الجديدة لا سيما بالنظر للإنعكاساتها على مشروع المجتمع[1].

---

(1)-تقريرالمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، لجنة أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعيـــة، مرجع سابق، ص:56 – 57 – 58.

(1)- د/ مدني بن شهرة، وصفة الصندوق النقد الدولي للجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي، مجلة مصر المعاصرة، مرجع ســـابق، ص: 95.

4-3- شباب يعانون لمدة طويلة من البطالة: في سنة 2003 أظهر تحقيق أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات يكشف على وجود بطالة طويلة المدى (38,9 % من البطالين يبحثون عن منصب شغل منذ أكثر من سنة وأن نسبة 20,5 % منهم يبحثون عن الشغل لمدة تفوق سنتين و 18,71 % هم أشخاص يبحثون عن العمل منذ أكثر من 05 سنوات) لكن طول مدة البطالة تؤدي إلى تقلص المؤهلات المكتسبة وفرض إيجاد منصب شغل، وتدفع الكثير من الشباب لممارسة النشاطات الغير الرسمية والانحراف. لهذا السبب تأخذ فعالية السياسات العمومية معنى خاص بالنظر لتأثيرها على احترام مبدأ الإنصاف في الاستفادة من مناصب الشغل.

4-4- فوارق جهوية هامة تكاد تصل إلى حد الجهوية: تبرز الهيكلة الجهوية للبطالة فوارق في انعكاسات النمو في مجال التشغيل وتعد مناطق الجنوب التي سجلت نسبة نمو تتجاوز المتوسط الوطني مثالا معبرا عن ذلك وقد سجلت هذه المنطقة التي تشمل على 13 ولاية نسبة بطالة تعادل(31,8 % وحتى 41 % في ولاية االوادي).

ومنذ سنة 1998،أدركت السلطات العمومية هذه الفوارق وأسست الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب الذي لم يشرع في العمل فيه إلا في سبتمبر 2005.

إن إعادة نشوب التوترات في عدد من المناطق بسبب الصعوبات التي واجهها الشباب في الإستفادة من مناصب الشغل،يبرز الفجوة القائمة بين الجهود المالية التي تبذلها الدولة وأهميتها ونظرة الفئات السكانية الواسعة لهذه الجهود خاصة أنها لا ترى ثمارها.

وقد أعرب شباب منطقة الجنوب عن إحساس عميق بالحرمان في الإستفادة من مناصب الشغل. وينظر لبطالتهم كنتيجة لغياب الإنصاف في توزيع ثمار النمو.

وينبغي التذكير أنه تم إطلاق مخطط خاص بالجنوب(المرسوم التنفيذي 200-242 المؤرخ في 16 أوت 2000) ومن ضمن الأهداف الرئيسية لهذا المخطط الذي يشمل 13 ولاية و258 بلدية، مكافحة الفوارق الجهوية وقد شكلت نسبة البطالة أحد المعايير الأولية للبرامج المؤهلة للصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة في الجزائر:

من المعروف أن مشكلة البطالة،ليست مشكلة فردية فقط، ولكنها مشكلة تمس البناء الإجتماعي داخل الدولة. ولقد أكدت الدراسات التي تمت في هذا الشأن على أن هناك شواهد مختلفة تدل على أن لمشكلة البطالة آثار واسعة ومتشعبة على مختلف جوانب الحياة في المجتمع الجزائري و لقد ظهرت هذه الآثار على الإقتصاد الجزائري وكذلك على الأسرة وأيضا في المجال السياسي. ومن أهم الآثار التي ترتبت على مشكلة البطالة تهديد الإستقرار والسلام الاجتماعي، القيم السلبية في مختلف جوانب الحياة[1].

وسوف نتعرض إلى الآثار السياسية و الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية للبطالة في الجزائر.

(1)- ورقة مقدمة من طرف: بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، الدعم المالي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة،، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يوم 17 – 18 أفريل 2006، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص:358.

1- الآثـــار السيـــاسيـــة[2]:

ظهرت الآثار السياسية لمشكلة البطالة في الجزائر بشكل ملموس في السبعينات وحتى النصف الأول من التسعينات وهذا مع بداية سياسة الإنفتاح والتحرر، حيث زادت أعداد الخرجين التي ترغب في شغل الوظيفة الحكومية نتيجة توقف الحكومة عن سياستها التي نادت بها من قبل، في أنها قادرة على إيجاد فرص عمل لكل خريج، وعلى الصعيد الآخر تعذر وجود بديل للشباب أو مخرج للإيجاد فرصة عمل. من هنا بدأت تظهر الآثار الإجتماعية والسياسية لمشكلة البطالة.

ونتيجة لذلك بدأ الشباب الذين لا يجدون فرصة في الإقتراب من الإنحراف السياسي، ويظهر ذلك في مجالات كثيرة منها التوجه إلى القيادات أو الجماعات غير المقبولة من المجتمع كالتيارات الإرهابية وغيرها التي لها أثارها السيئة على مستقبل المجتمع. كذلك ساعد ذلك الشباب على العزوف عن الإنضمام للأحزاب السياسية والمشاركة السياسية السليمة وبالتالي فقد الكثير من الشباب المصداقية والنزاهة ومعاني الإنتماء والعطاء وأعلنوا نقمتهم على أنفسهم و على المجتمع.

والبطالة من وجهة نظر العاطل عن العمل لظروف خارجة عن إراداته تمثل فشل الجماعة التي ينتمي إليها، وفي هذه الحالة الدولة أو المجتمع أو النظام السياسي في خلق فرص عمل تشبع أهم احتياجاته الأساسية أي الحاجات إلى العمل والشعور بقيمة الذات واحتياجاته المادية من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحية إلخ...وهنا تظهر مشاعر الإغتراب وعدم الإنتماء لدى الفرد العاطل فينفصل بالتدريج عن النظام القائم ثم يصبح معاديا له.

والخلاصة هي أن ارتفاع معدلات البطالة بنوعيتها(السافرة والمقنعة) في الجزائر، يؤديان حتما إلى ضعف المشاركة السياسية سواء في الإنتخابات العامة أو المحلية أو من خلال الأجزاب السياسية وهو ما أكدته كل الدراسات التي أجريت على المشاركة السياسية في الجزائر وهو ما يرى فيه علماء السياسة علامة على فقدان الإحساس بشرعية النظام السياسي لدى قطاعات واسعة من المواطنين ومن هنا نجد أن حجم المشكلة كبيرة وأن الآثار المترتبة عليها خطيرة والمطلوب من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع ضرورة العمل على إيجاد الحلول الموضوعية والسريعة للحد من مشكلة البطالة في الجزائر وإلا سوف نتعرض إلى أمر لا يحمد عقباه.

2- الآثـــار الاقتصاديـــــة[1]:

تظهر الآثار الإقتصادية للبطالة،في أنها تؤدي حتما إلى فقد القدرة على استخدام العنصر البشري الإستخدام الأمثل والكامل له، مما يساعد على إهدار تلك الطاقات الشابة وبالتالي عدم إشراكهم في برنامج التنمية.

وللإيضاح ذلك نجد أن الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل هم شباب جامعي متعلم أو على خريجي مدارس متوسطة قامت الدولة بالإنفاق عليهم دون أن يكون لذلك عائد اقتصادي مما يشكل إهدار كبير لتلك الأموال التي تكبدتها الدولة والأفراد على حد سواء في الإنفاق على التعليم.

---

(2)- د/رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، مرجع سابق، ص:232.

(1)- د/عبد العزيز جميل مخيمر، د/أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشـــباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص:19.

والفقد الإقتصادي للبطالة يظهر في ما يكتبده ويخسره المجتمع من سلع وخدمات كان من الممكن إنتاجها إذا وظفت قوة العمل المتعطلة التوظيف السليم،حيث يختلف الفقد بإختلاف نوع البطالة فالفقد الناجم عن البطالة السافرة، هو عبارة عن "جزء من قوة العمل الراغبة في أداء العمل وقادر عليه،و لا تجد الفرصة لذلك، نظرا لأن فرصة العمل المتاحة لا يمكن لها تغطية الأعداد المتزايدة من السكان والتي تدخل سوق العمل سنويا"

وهذا يعني أن البطالة فاقد بشري غير مستغل،حيث أشار هذا التقرير إلى أن معدلات البطالة في الجزائر والمتوقع حدوثها كما هي موضحة بالجدول التالي :

الجدول رقم (1-9): يبين لنا تطور البطالة في الجزائر (%)

السنوات	1987	1988	1990	1991	1992	1994	1995	1996	1997	1999	2000	2001	2003
م.البطالة	22،5	12،6	19،76	20،2	23،8	24،36	24،8	27،99	28،66	29،29	28،71	27،3	23،7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS ص: 59.

وبتحليل هذه المعدلات يتضح أنها مؤشر كبير للإهدار الموارد البشرية والإستثمار البشري، وخصوصا في مجال التعليم كما سبق الإشارة،وهناك صور أخرى للفقد الناتج عن تفشي ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص.

3-الآثـــار الاجتمـــاعية[1]:

تزايدت حدة المشكلات الاجتماعية المرتبطة بمشكلة البطالة،حيث ظهرت أنماط لم تكن مألوفة من قبل في المجتمع الجزائري منها الإدمان والتطرف والعنف وأنواع جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل مثل الإغتصاب الجنسي، والسرقة بالإكراه والسلاح، وجرائم القتل كما أن الجرائم التقليدية قد زادت نسبتها على ما كانت عليه من قبل مثل السرقات بأنواعها والنصب والتزوير والإحتيال إلخ....

والجدير بالذكر بأن هناك شواهد منتقاة من خلال تقارير الأطباء النفسيين و العقلين على أن تزايد نسبة الإضطرابات النفسية وأكثرها شيوعا القلق النفسي والاضطرابات العقلية وأهمها مرض الإكتئاب، كانت نتيجة طبيعة لزيادة حدة البطالة نظرا لأن الإنسان العاطل عن العمل لا يستطيع أن يفي بالإحتياجات الأساسية له وللأسرته ليس هذا فحسب بل أنه يفقد أهم مقومات الشخصية وهو الشعور بالقيمة والأهمية، فضلا عن مشاعر الإحباط الشديد الذي يمتلكه ومن المعروف علميا أن الإحباط يؤدي بالضرورة إلى العدوان واليأس،وعلى ذلك تكون البطالة مدمرة للشخصية الإنسانية التي لايسود في مجتمعها الرعاية الاجتماعية، ونظام التأمين ضد البطالة للعاطلين عن العمل،كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة، فضلا عن فقدان العاطل عن العمل،الشعور بقيمته وأهميته واحترامه لذاته واحترام الآخرين له،بما في ذلك أقرب الناس إليه، كزوجته،وأبنائه،ووالديه وإخوته إلخ....

(1)- تقريراللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، الأثر الإجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة، الأمم المتحدة، نيـــويرك 2000، ص:32.

والخلاصة أن مشكلة البطالة، كانت ولا تزال لها عظيم الأثر في ارتكاب بعض الجرائم وكذلك زيادة معدلاتها وخصوصا جرائم السرقة، وهتك العرض والاغتصاب حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن أعمار مرتكبي هذه الجرائم ترتكز في العمر من 18 سنة وحتى 30 سنة، أي أن أغلبهم في سن العمل، وكذلك من الذكور.

خاتمـــــة:

وهكذا تعد أزمة البطالة إحدى المشكلات الكبيرة التي تشكل مظهر ونتاجا للأزمة الإقتصادية لا في الجزائر فقط، بل أصبحت ظاهرة عالمية تمثل واقعا في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تشير إحصاءات وتقارير البنك الدولي الصادرة خلال الأعوام الماضية إلى تزايد معدلات البطالة في كثير من دول العالم بما يفوق معدل البطالة في الجزائر.

وإذا كانت ظاهرة البطالة هي في حقيقتها حالة من عدم التوازن والإختلال بين المعروض من العمالة كما ونوع، وبين الإحتياجات الحالية والمستقبلية للعمالة اللازمة للمشروعات الإنتاجية والخدمية بالدولة، فإن الدراسات تشير إلى كثير من الأسباب والعوامل التي تسهم بصورة أو بأخرى في إحداث هذا الخلل، ولعل من أهمها الزيادة في معدلات النمو السكاني بنسب أكبر من معدلات النمو في العالم، مع صعوبة مقابلة تلك الزيادة باستثمارات كبيرة لخلق فرص للعمل بالمعدل نفسه.

أما المتغير الآخر والأكثر أهمية فهو التوسع في التعليم بمعدلات متزايدة، حيث أتاحت الدولة فرص التعليم لجميع طبقات الشعب إبتداء من التعليم الأساسي، وحتى نهاية المراحل الجامعية، كما أخذت الدولة على عاتقها تدبير الإعتمادات المالية اللازمة التي تضاعفت غير مرة خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي إنعكس بدوره على زيادة أعداد الخريجين الذين تركزت أفكارهم وإتجاهاتهم نحو الوظيفة الحكومية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتصدي لهذه المشكلة العامة آخذة في إعتبارها الاثار الإجتماعية والإقتصادية الناتجة عنها، إلا أن المشكلة لازالت قائمة ومن ثم فإن هناك ضرورة لبذل أقصى الجهود للإتجاه نحو الحلول العملية لخلق فرص عمل منتجة لشباب الخريجين بعيدا عن دواوين الحكومة، وبحيث تعبر تلك الحلول عن الإحتياجات الحقيقية لسواق العمل، وتستهدف في الوقت نفسه الإسهام الجاد لتحقيق قيمة إنتاجية مضافة، وفائض إقتصادي ملموس على مستوى الدولة.

الفصل الثاني

تمهيـــــد:

سبق أن تحدثنا سلفا عن نشأة البطالة في الاقتصاد الجزائري، حيث رأينا أن نشأة البطالة في الجزائر، كانت نتيجة عدة تفاعلات وعوامل منها ما يرتبط بسياسة التعليم والتدريب ومنها ما يرتبط بالفنون الإنتاجية المستخدمة ونمط تخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وغيرها من الأسباب.

وقد كان لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي الأثر الكبير في تفاقم حدة البطالة، نتيجة السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدولة في هذا الشأن، حيث أوضحت النتائج النظرية والتطبيقية، بأن هناك انخفاضا ملحوظا في معدل التضخم، مما أدى إلى ارتفاع في معدل البطالة حيث أوضحت التقديرات بأن انخفاض معدل التضخم بمقدار 1% يصاحبه ارتفاع في معدل البطالة يتراوح مابين 1% و 1,5% [1] .

ونظرا لأن أسلوب مواجهة البطالة يختلف باختلاف النظام الاقتصادي المتبع وبناءا على ذلك يتم اختيار الأدوات والأساليب السياسية والاقتصادية المناسبة لمواجهة مشكلة البطالة، ولكي نتمكن من هذا، لابد أن نحدد أولا الفلسفة الاقتصادية للعلاج باعتبارها الخطوة الأولى ثم نعمل على رسم إطار عام للسياسة التي يتم اتخاذها في المجال محل المعالجة.

وعلى هذا يفرق الاقتصاديون بين الأنواع المتعددة من الأنظمة على أساس ملكية عوامل الإنتاج، وكيفية توجيه الموارد الاقتصادية ومنها القوى العاملة[2].

وبعد تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة يأتي دور التنفيذ وهذا لا يمكن إتمامه دون تطوير المؤسسات الحكومية والاقتصادية التي سوف تقوم بتطبيق هذه نظم وإلا فلا فائدة ترجى من تطبيق هذا النظام مادام القائمون على هذا النظام لم يتطوروا والذي نشير إليه في هذا الشأن هو أن هذه الأنظمة جميعها تتفق على هدف واحد وهو معالجة مشكلة البطالة، وخلق فرص عمل جديدة بغرض تحقيق التوافق بين المتعطلين وبين الوظائف المتاحة.

على الرغم من كونها تختلف في أساليبها وسياستها كما سبق الإشارة حيث نجد أنها تختلف في الأدوات المستخدمة، وأيضا تختلف من حيث النظام المتبع وكذلك تختلف في مواجهة النوعيات المختلفة في البطالة.

ومن هنا يمكن استعراض الحلول التقليدية والحلول الغير تقليدية التي اتبعتها الجزائر لحل مشكلة البطالة، والتي من خلالها طبقت الحكومة أنظمة اقتصادية مختلفة خلال المرحلة الماضية، لحل مشكلة البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: الحلول التقليدية لمشكلة البطالة في الجزائر تحليلا و تقييما

سعت الدولة جاهدة في إيجاد أنسب الحلول لمشكلة البطالة إلا أنها وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد لم تحظ بالنجاح المنشود والدليل على ذلك وجود نسبة ليست قليلة من الشباب العاطل.

(1)– د/علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها – دراسة تحليلية تطبيقية – مرجع سابق، ص:97.
(2)– د/أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلات البطالة في مصر. مرجع سابق : 33.

ولقد ظهرت مجهودات الدولة، حينما رفعت شعار مسؤولياتها في إيجاد فرصة عمل لكل خريج جامعي أو من حاملي الشهادات بشكل عام، من خلال مكاتب القوى العاملة حيث حرصت الحكومة على الظهور سياسيا بأنها قادرة على إيجاد عمل لكل من بلغ سن العمل، وأنها أقامت مجتمعا لا يعرف البطالة. كما أنها أخذت بنظام التأمين ضد البطالة، كأحد الحلول التشريعية التقليدية، وعلى جانب آخر أخذت الدولة ببعض الحلول الغير تقليدية والتي تتحدد أساسا في تشجيع المشروعات الصغيرة و سوف نتعرض لأهم هذه الحلول تباعا.

1- الحلـــول التقليديـــة التي تبنتهـــا الحكومـــة لمشكلـــة البطالـــة

كانت أهم السياسات التي اتبعتها الدولة في محاولتها للتصدي لمشكلة البطالة تتمثل في الآتي:

1-1- في إطارأجهزة تشغيل الشباب (أجهزة التشغيل المؤقت):

يبلغ عدد مناصب الشغل التي يتم إنشاؤها في إطار الأجهزة الأربعة في سنة 2004، 329868 منصب تتوزع كالتالي[1] :

1-1-1- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:

إن هذا البرنامج يهدف إلى إدماج الشباب العاطل عن العمل مؤقتا، بالإدارات، المؤسسات،أو الإدارات المحلية منذ بداية 1990 التي تهدف إلى ترقية الشغل لمدة تتراوح من 03 أشهر إلى 12 شهرا مقابل أجر تدفعه المندوبية من صندوق دعم و تشغيل الشباب لفائدة هذه الهيآت المستخدمة، وبهدف الشغل المأجور بمبادرات محلية إلى امتصاص طلبات العمل المسجلة لدى الوكالة المحلية للشغل، ولدى مكاتب البلدية المخصصة لهذا الغرض هذا من جهة ومن جهة أخرى يهدف إلى تحسين الحياة المعيشية للشباب وإعطائهم فرصة لاكتساب خبرة مهنية،حيث تسلم لهم شهادات عمل عند انتهاء فترة التعاقد وتشمل مجموعة الأشغال ذات المنفعة العامة.

- تهيئة الهياكل القاعدية.
- صيانة التجهيزات
- المحافظة على الغطاء الغابي
- تحسين المحيط

الاهتمام هذا من قبل الجماعات المحلية قادر على خلق العديد من مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة تسمح بإدماج مهني لعدد كبير من الشباب الطالبين للعمل.

كما ساعد هذا البرنامج من توظيف 72500 شاب في سنة 2004، 63% منهم من جنس الإناث[1].

وقد ارتفع عدد الأشخاص المستخدمين من هذا البرنامج بزيادة قدرها 3% لفترة 1998-1999 وبـــ 3.8 % الفترة من 01 سبتمبر 2000 إلى 01 سبتمبر 2001.

والجدول التالي يوضح تطور هذا البرنامج حسب القطاعات الإنتاج للفترة 1998-1999.

---

(1)- تقريرالمجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي، (لجنة التقويم)، مشروع تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني مـــن سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص: 112.

(1)- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي، (لجنة التقويم)، مرجع سابق، ص: 112 – 113.

الجدول (2-1): يبين تطور برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية للفترة 1998-1999

القطاع	**1998**	**1999**	**التغيير %**
الفلاحة	9487	8842	6,8-
البناءوالأشغال العمومية	38936	32142	17,4-
الصناعة	2498	1978	20,8-
الخدمات	68852	75194	9,2+
الإدارة	33170	39409	18,8+
المجموع	152943	157565	3,0+
	68322	72211	5,4-

المصدر: MTPS

1-1-2- عقود ما قبل التشغيل:

قبل الحديث عن هذا البرنامج لا يفوتنا الحديث عن الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) التي أنشأت في سبتمبر بمرسوم رقم 90 مهمة هذه الهيئة هي تسجيل طلبات وعروض العمل وذلك بعد إطلاعها على وضعية سوق العمل وتتم هذه المهمة الأخيرة على أساس وضع نظام للمعلومات يساعد على تقديم معلومات دقيقة و نشيطة و تلقي عروض العمل و طلباته لكل المؤسسات سواء عامة أو خاصة، وهي بدورها تقوم بترتيب الملفات حسب الخبرة والمدة أو حسب التخرج.

يخص برنامج عقود ما قبل التشغيل حاملي الشهادات والجامعيين والتقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة.ومدة عقد هذا التشغيل هي 12 شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة 06 أشهر وبالنسبة للأجر تساهم الهيئة المستخدمة بنسبة 20% من الأجر المدفوع لحاملي الشهادة الجامعية أي ما يعادل قيمته 6000 دج والتقنيين الساميين بـــ 4500 دج

ففي السداسي الثاني لسنة 1998 تم تشغيل 7025 من الطلبات المقبولة منها 6025 في الإدارة و1000 في القطاع الاقتصادي منها 300 في القطاع الخاص، وكانت استفادة حاملي الشهادة الجامعية نسبة 57% والتقنيين الساميين بـــ 43% وقدر الأجر الإجمالي بحوالي 246 مليون دج خلال نفس الفترة.

جدول(2-2): وضعية التخصصات المالية الممنوحة والمستهلكة من وكالة التنمية الاجتماعية(مليار دينار)

السنوات	**الميزانية المخصصة**	**الاستهلاك**	**معدل الاستهلاك**
1998	0,25	----	-----
1999	1,14	0,42	36,9
2000	0,68	0,71	10,4
2001	0,89	0,75	84,3

المشروع في 2004/12/31	2,96	1,88	63,5

المصدر:MTSS/Février 2002

كما أنه منذ إصدار هذا الإجراء أثناء السداسي الثاني من 1998 حتى 31 ديسمبر 2001،سجلت الوكالات المحلية حوالي 143695 طلب،وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): عدد المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل للسداسي الثاني لسنة 1998 ديسمبر 2001.

السنوات	عدد المسجلين	النسبة %
السداسي الثاني لـــ1998	45228	31,5
1999	25606	17,8
2000	32323	22,5
2001	40538	28,2
المجموع	143695	100

المصدر: ANEM/Février 2002

ولقد عرف هذا الجهاز بفضل ارتفاع عدد مناصب الشغل التي تم فتحها خلال سنة 2004 تحسنا معتبرا بحيث أنه أمكن من توظيف 559781 شاب من حاملي شهادات مقابل 5200 في سنة 2003. ومن جهة أخرى، قد عرف هذا البرنامج إعادة تثمين الأجور الذي انتقل مبلغهم من 6000 دج إلى 8000 دج شهريا بالنسبة للجامعيين ومن 4500 دج إلى 6000 دج شهريا بالنسبة للتقنيين الساميين[1].

1-1-3- منحة النشاط ذات المنفعة العامة:

هذا الجهاز الذي يعتبر جزءا من الشبكة الاجتماعية، حيث أن الشخص هو الذي يلتمس بنفسه المشاركة في النشاطات ذات المنفعة العامة، لدى المصالح المختصة للمجلس الشعبي البلدي، الذي يقدم تصريحا شرفيا يؤكد فيه انعدام أي دخل يكون ممضي و مصادق عليه من طرف مصالح البلدية ومرفوقا ببطاقة للحالة المدنية كما يمكن للوالي التدخل في حالة عجز المصالح البلدية عن التكفل انتقاء برامج الأنشطة ذات المنفعة العامة، يستجيب قبل كل شيء لحاجيات وانشغالات السكان المحرومين، إذ يجري من طرف مصالح البلدية بمساعدة تقنية من الهيآت المختصة على مستوى الدائرة والولاية، وبمساهمة فعلية من الحركة الجمعاوية. إن المبلغ الشهري للتعويض المحدد بمقتضى القرار الوزاري المشترك رقم 53 المؤرخ في 24 ديسمبر 1996 هو 2800 دج تمنح مقابل المشاركة الفعلية في وراشات النشاطات ذات المنفعة العامة على قدر 8 ساعات عمل في النهار مع العلم أن مبالغ المنحة المدفوعة للمستفادين تحسب تبعا للأيام التي اشتغل فيها المستفيد فعلا والجدول التالي يبين تطور عدد المستفدين من منحة النشاط ذات المنفعة العامة (JAIG).

الجدول رقم (2-4): تطور عدد المستفادين من التعويض على الأنشطة ذات المنفعة العامة.

السنوات	عدد المستفادين	عدد الورشات	المبالغ المنفقة
1995	588200	31500	-----

(1)- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي، (لجنة التقويم)، مرجع سابق، ص: 112- 113.

1996	283100	17200	-----
1997	114000	8500	3820325000
1998	129680	-----	4372840000
1999	134000	-----	452774000
2000	130021	-----	4384334000
2001	136000	-----	492400000
المجموع	1515101	-----	2202939000

المصدر: السنة 1995 و1996 معطيات مقدمة من طرف(CNES) والسنوات 1997-2001 معطيات مقدمة من طرف ADS/Février2002.

وقد استفاد من هذا الجهاز 183000 شخص في سنة 2004.[2]

1-1-4- أعمال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

تتوجه هذه الأشغال إلى الشباب المقبلين على العمل لأول مرة والذين لا يتوفرون عموما على مستوى تعليم عالي بصفة خاصة فهي ترمي أساسا إلى تنفيذ عمليات تجريبية ذات منفعة عامة مولدة لمناصب شغل وقادرة على إبراز المؤسسات المصغرة قصد تحسين المنشآت والخدمات في المناطق المحرومة.

أما الهدف الثاني هو الإسهام في تطوير النشاط الاجتماعي للحكومة وذلك عن طريق التحضير لمرحلة تجريبية ولبرامج تنموية اجتماعية على نطاق واسع، مخصصة لتنمية المنشآت والحد من الفقر إضافة إلى ذلك فإن تصميم هذا البرنامج يهدف إلى :

- خلق عدد معتبر من مناصب الشغل
- تنمية المنشآت العمومية بتنفيذ الأشغال يكون أثرها الاقتصادي و الاجتماعي ذو منفعة مؤكدة.
- ترقية القطاع الخاص لا سيما من خلال المعاملة بالمقطوعية ومع المؤسسات المصغرة.

تخصص أشغال ذات منفعة عمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، لتنفيذ أشغال وتقديم الخدمات المتعلقة بترميم المنشآت الاجتماعية وصيانة الأملاك العمومية.

يتم تنفيذ هذه الأشغال بطرق تتطلب نسبة عالية من اليد العاملة وتفتح الأبواب لمشاركة القطاع الخاص المحلي من خلال العاملين بالمقطوعية وكذا بطرق مبسطة للإبرام الصفقات كما أنها سوف تسمح بخلق مناصب شغل مؤقتة في ميادين الطرق، الفلاحة و الغابات والري، فهي خاصة بأعمال الصيانة والترميم على مستوى الجماعات المحلية، و تهدف هذه المشاريع كما هو واضح إلى إنعاش المشاريع ذات المنفعة العامة.

وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في هذا الإطار في سنة 2004، 175131 منصب شغل أي ما يعادل 14587 منصب شغل دائم.

(2)- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (لجنة التقويم) مرجع سابق ص 114.

وإذا ما رأيناه من الناحية التحليلية نلاحظ أن الحكومة الجزائرية قد وضعت على عاتقها التزامات ربما تكون مقبولة اجتماعيا إلا أنها غير مقبولة اقتصاديا نظرا لأنها لم تستند إلى دراسات اقتصادية في هذا الوقت. حيث رأينا فيما سبق أن الدولة قامت بتوسيع قاعدة التعليم وقطعت شوطا كبيرا في ذلك، عندما أباحت التعليم بالمجان في جميع المراحل وترتب على هذا التوسع أن شملت التعيينات المرأة أسوة بالرجل في كافة المجالات تقريبا ثم بلغ هذا التوسع مداه بأخذ الدولة التزامات بتعيين جميع الخرجين والخريجات وقد لازم ذلك سوء الاختيار حيث يجري التعيين دون التحري عن الشخص المرشح للوظيفة العامة للوقوف على مدى صلاحيته للانخراط في سلكها ولقد ترتب على هذه الالتزامات انخفاض مستوى وكفاءة بعض الأجهزة الأساسية في الدولة ولقد ترتب على هذه السياسة أيضا مشكلة خطيرة تزداد حدتها سنة بعد أخرى وهي كيفية توفيق أوضاع قوة العمل أمام:

- ظواهر العمالة الزائدة و سوء توزيع العمالة.
- عدم تناسب العلاقة بين نظم المرتبات من ناحية و أعباء المعيشة من الناحية الأخرى.
- تسكين أعداد متزايدة من العاملين ذوي مستويات التأهيل المختلفة حيث لا حاجة حقيقة لهم جميعا.

وقد كان لهذه السياسة أيضا أثر خطير على تعليم الشعب حيث أدت هذه السياسة إلى تعليم الشعب سلوكا وقيما تتحدد في أن الاستخدام في الحكومة حق المواطنين مما أدى إلى فقدان نسبة كبيرة من العاملين بالدولة الشعور بالمسؤولية والعمل على التوسع في الإنتاج والتطوير كما أنه أفقد الإدارة العليا القدرة على الإدارة وتحقيق الانضباط والسيطرة على العاملين مما أدى إلى هبوط في عوائد الجهاز الإداري وتضخم مشكلة البطالة المقنعة.

ونرى بعد كل ما تقدم أن هذه السياسة أدت إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة وفائض العمالة ولم تؤد إلى خلق فرص عمل منتجة تزداد تلقائيا بزيادة القوى العاملة.

وهنا نؤكد على أن السياسة التي اتبعتها الحكومة لم تكن مفصلة وواضحة حيث اكتفت بالحلول الاجتماعية فقط، دون النظر إلى الجوانب الاقتصادية والتي لا تقل أهمية من الجوانب الاجتماعية والتي تساهم في استمرار السياسة أو الإستراتيجية واستقرارها.

كذلك نؤكد على أن هذه السياسة لم تراع الآثار المرتبة على تطبيقها على المدى الطويل،و يظهر ذلك في زيادة العمالة في القطاع الحكومي والقطاع العام الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة المقنعة وعند تنفيذ برنامج الخوصصة والذي هو ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر حديثا ظهرت المشكلة وتفاقمت حدتها في الاستغناء عن هذه العمالة الزائدة في تلك المشروعات. كذلك أدت هذه السياسة إلى زيادة الاستهلاك الحكومي وانخفاض الاستثمار هذا واضح و لا يمكن إنكاره كما أدت هذه السياسة إلى تشجيع المهارات الغير الملائمة للاحتياجات سوق العمل و الاهتمام بالمظهر دون الجوهر.

والخلاصة[1] هي أنه بالرغم من قدرتها على امتصاص البطالة فإن الأجهزة الأربعة للتشغيل المؤقت لا يمكنها أن تحل محل اقتصاد منتج للثروات والتنمية المستديمة الذي يعتبر الأداة الوحيدة القادرة على تحريك سوق العمل وتلبية طموحات الأشخاص بدون شغل الباحثين عن عمل مأجور على أساس إنتاجية حقيقة. بالإضافة إلى انعكاسات سلبية، على

(1)– تقريرالمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، (لجنة التقويم)، مرجع سابق، ص:113.

قضية الإنتاج والبيروقراطية في قطاع الدولة، فضلا عن تزايد الأعباء على الموازنة العامة، وكذلك تزايدت حدة التضخم واشتد الطلب على التعليم الجامعي، وأخيرا نجد أن التطور في معدلات الأجور النقدية قد حمل الدولة أعباء ضخمة من الأجور.

1-2- التأميـــن عن البطالـــة فـــي الجـــزائـــــر

نشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم رقم 94/11 المؤرخ في 26 ماي 1994 وقد وضع قانونه الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/188، وحددت مدة التكفل بتعويض التأمين على البطالة وكيفيات حساب ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/189 المؤرخ في 06 جوان 1994 .

يشرف على الصندوق مجلس إدارة، عام يسيره مدير عام، و يتكون هذا المجلس و المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة من تسعة عشر(19) عضوا موزعون كما يلي:

- تسعة (09) يمثلون الأجراء تعينهم المنظمات النقابية للعمال.
- خمسة(05) ممثلين للمستخدمين تعينهم المنظمات المهنية للمستخدمين.
- ممثلان(02) للسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.
- ممثل واحد(01) للإدارة المركزية للميزانية.
- ممثل واحد (01) للإدارة المركزية للتشغيل.
- ممثل واحد(01) لمستخدمي الصندوق.

1-2-1- مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

1- احترام التوازن في حساب التأمين.

2- البحث عن المعادلة بين نظام التأمين عن البطالة و تسير سوق العمل.

3- محاربة القطاع الغير رسمي.

إن تطور وسير نظام التأمين عن البطالة بالجزائر شهد عدة عراقيل وضغوطات واللافهم، وبالتالي خسر بعض الفرص التي أتيحت له، لقد أنشئ هذا الجهاز لتسهيل عملية تنفيذ المرحلة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الصناعي، ومنذ 1996 والصندوق يحاول التعرف على الحلول وتحليلها واقتراحها من أجل التخفيف من الفوارق المؤساستية والقانونية ومنها إيجاد الحلول المناسبة للحد من مكافحة البطالة، وأن مساهمته في استيعاب أكبر عدد ممكن من المتخرجين لأكبر دليل على ذلك.

1-2-2- المهمة الأخرى لجهاز التأمين عن البطالة:

إن إنشاء الصندوق وتطوره جعله يتبنى فئة عمرية جديدة تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة، إذ لم يكن الاختيار صدفة وإنما نابع من دراسة سوق العمل بحيث من مجموع البطالين نجد أن هذه الفئة العمرية يتراوح عددها

من 350 إلى 400 ألف بطال، وتجلى ذلك في إصدار أربع نصوص أساسية[1] جعلت من الصندوق يتبنى مجموعة من السياسات منها:

- تنظيم الحملات النوعية والإعلام و الاتصال لصالح الفئة العمرية وجميع المتدخلين.
- إبرام مجموعة من الاتفاقات مع مختلف المؤسسات الشرائية.
- وضع آليات جديدة للتسيير و التنظيم.

وإذا قارنا النظام المتبع في الجزائر بما هو موجود في الدول السائرة في طريق النمو، فإننا نرى أنه يوجد اختلاف جذري من حيث الهدف أو الإستراتيجية المتبعة.

1-2-3- سياسة إعادة إدماج المؤمنين:

يتكفل صندوق التأمين عن البطالة بالعمال المستفيدين بأداءات التأمين، وهذا للإعادة إدماجهم في الحياة العملية من جديد، حيث وضع المشرع الجزائري في إطار المحافظة على الشغل نص المادة 27 من المرسوم التشريعي رقم 09/94 بأن تدعم الإدارة المحلية المختصة (صناديق ALEM CNAC) المجهودات المستخدمة على توظيف الأجراء المنخرطين في تنظيم ورشات عمل. كما تنص المادة 23 من المرسوم التشريعي 94-11 على أنه يمكن إجبار الأجير المؤمن على القيام بنشاط في إطار تنظيم ورشات أو أعمال ذات منفعة عامة و يتكفل الصندوق مرحليا بالعمال المسرحين لفترة أدناها سنة واحدة و أقصاها ثلاث سنوات، و تتم عملية حساب كيفية التكفل كما يلي:

1- يحسب متوسط الأجر الذي كان ينقضاه العامل في المؤسسة لمدة اثنا عشر(12) شهر الأخيرة.

2- يضاف إلى هذا المتوسط الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) و المقدر بـــ 5400 دج حتى شهر فيفري 1998 (حاليا 12 ألف دينار في 2007).

3- ولأجل الحصول على الأجر المرجعي يتم قسمة المجموع المحصل في الخطوة (2) على اثنان.

4- الأجر المرجعي المحصل عليه في الخطوة(3) نطرح منه نسبة مستحقات الضمان الاجتماعي و التي تقدر بـــ 6,5 % منه.

5- في حالة أجر مرجعي أقل من 7000 دج أو مساو لها، تضاف له 500 دج كحقوق للزوجة البطالة بعد تقديم بيان تبريري بذلك كل ستة أشهر على الأقل.

6- الناتج الصافي المتحصل عليه هو عبارة عن الأجر المرجعي الذي يتقضاه هذا البطال و يدفع على أربعة مراحل متساوية لمدة التكفل، ابتداء من الشهر الرابع ليتم تسجيله كما يلي:

---

(1)- المرسوم الرئاسي رقم 03 – 514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، المتضمن دعم إنشاء النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع المتراوح سنهم بين 35 – 50 سنة.

– المرسوم التنفيذي رقم 04 – 01 المؤرخ في 03 جانفي 2004، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94 – 188 المؤرخ في 05 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

– المرسوم التنفيذي رقم 04 – 02 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المحدد للشروط المساعدات ومستوياتها المخصصة للبطالين أصحاب المشاريع المتراوح سنهم بين 35 – 50 سنة.

– المرسوم التنفيذي رقم 04 – 03 المتضمن إنشاء وتحديد القوانين الأساسية للصندوق الكفالة المشتركة لضمان مخاطر قروض إستثمارات البطالين أصحاب المشاريع المتراوح سنهم بين 35 – 50 سنة.

المرحلة الأولى: يدفع له(100%) من الأجر المرجعي خلال الربع الأول من مدة التكفل.

المرحلة الثانية: يدفع له (80%) من الأجر المرجعي خلال الربع الثاني من مدة التكفل.

المرحلة الثالثة: يدفع له(60%) من الأجر المرجعي خلال الربع الثالث من مدة التكفل.

المرحلة الرابعة: يدفع له (50%) من الأجر المرجعي خلال الربع الرابع من مدة التكفل.

على العموم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بذل عدة مجهودات في إطار إعادة إدماج المنخرطين فيها، حيث قام بتوقيع على اتفاقية مشتركة مع كتابة الدولة للتكوين المهني (ALEM) لصالح عمال قطاع البناء قصد إعادة تكوينهم في مراكز متخصصة.

وفي هذا السياق قام الصندوق بوضع برامج و كذا مراكز متخصصة لمساعدة البطالين المؤمنين على البحث على مناصب شغل (CRE) وكذا مساعدتهم على إنشاء الأعمال المنتقلة عن طريق تقديم مساعدات يدفعها مركز المساعدة على العمل المستقل (CATI)بالإضافة إلى سياسة التكوين المستمر لهؤلاء العمال وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

1-2-3-أ- مركز البحث عن العمل:

إن فكرة مركز البحث هي بمثابة طريقة للدعم و البحث عن الشغل لمجموعة لها هدف حول الباحث عن عمل مستقلا في خطواته للاندماج المهني في سوق العمل، ولهذا المركز الاستشرافي فلسفة تقوم على التمهين القائم على تكرار الأفعال و الذي بدوره يسمح بتغيير السلوكيات مع تنمية التطلعات والقدرات اللازمة لمجابهة الوضعية الصعبة مع إبراز طريقة لتعلم تقنيات السلوكيات في تكوين القدرات الخاصة بالبحث عن العمل مع مساعدة الفرد بتطوير و خلق ثقة كبيرة في نفسة للأجل استصلاح الصفات والقدرات المرضية لهذا الفرد، للإشارة فإن مفهوم مركز البحث عن العمل قد تطور عالميا خلال سنة 1989، و قد تم تبينه من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الجزائر بعملية تجريبية، و يتمثل المركز في تأطير الشباب الباحثين عن العمل و ذلك من خلال تعليمهم التقنيات الحديثة للبحث عن العمل، وتدوم مدة التكوين ثلاثة أسابيع بأفواج عمل تتراوح أعدادهم بين 10إلى 14 مشاركا حيث يلتقون و تقوم هذه الطريقة على:

-التمهين بواسطة الفعل الحركي.

- المقاربة الإيجابية والمشاركة الفعالة.
- المعرفة الكاملة بالمعطيات الملموسة لسوق العمل.
- تعريف و تقدير المنافع و المزايا الشخصية و القدرات و الكفاءات المهنية للمشاركين.

كما يقوم المركز بتقديم نوع جديد من الخدمات يتعلق الأمر بوسيلة جديدة هي إمكانية الاستفادة من حصيلة المهارات التي يضعها تحت تصرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

1-2-3-ب- مركز دعم العمل الحر:

يهدف إنشاء مركز دعم العمل الحر إلى مساعدة المشتركين الراغبين في إنشاء عمل بأنفسهم وذلك من خلال تقديم خدمات في العديد من المجالات ومساعدتهم على تكوين مشاريعهم أو بناء مشروع أو تقديم دراسة تقنية اقتصادية لبلوغ الأهداف الموجودة و تكون لمدة سنة كاملة، بعد تجسيد المشروع وإضافة إلى الاستشارة يستفيد المرشحون من تكوين

شخص يساعدهم على تسيير شؤونهم في مجالات مختلفة كالجباية والمحاسبة وقانون العمل والتوثيق الخ.....ولقد أظهرت نتائج سنة 2001 [1]أن أكثر من 1500 مودع للمشاريع من الخدمات التي يقترحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، منها 1441 مشروع يسيره المستثمرون، 160 منهم في نشاط، 270 مشروع ستنطلق أشغاله و1099 مسجل في إطار القروض المصغرة.

1-2-3-ج- تكويـــن إعادة التأهيـــــل:

يقترح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة متابعة سياسة التكوين وإعادة التأهيل لتثمين مستوى التشغيل وذلك من اجل تحسين مؤهلاتهم المهنية وإدماجهم في الحياة الاقتصادية وكانت هناك عدة اتفاقيات مع وزارة التعليم المهني والتكوين، الغرف المهنية، المركز الوطني للسجل التجاري والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والمديرية العامة للجمارك وبالتالي وفي سنة 2001 بلغ عدد الأشخاص المكونين 7286 شخص وجاء هذا الإجراء نتيجة أن أغلب المستفدين ذي المستويات الدنيا أي حوالي 80,70% دون المستوى الأساسي بينما ذوي المستوى الثانوي 15.09 % أما الجامعيين فقد بلغت النسبة 4.29 %

1-2-3-د- مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات:

ويدخل ذلك في إطار علاقة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومحيطه وخاصة المؤسسات الاقتصادية المواجهة للصعوبات والهدف من ذلك دعم هذه المؤسسات في الحفاظ على مناصب الشغل لديها ضمن عملية إعادة التأهيل ضمن أسس ومبادئ لصالح التشغيل في ظل اقتصاد السوق، وهذا الإجراء وقائي لحماية الشغل، حيث نجد أن المؤسسات تواجه بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة وصعوبات ظرفية هيكلية سواء أكانت مؤسسات عمومية أو خاصة.

إن وضعية المستفادين من إجراءات التأمين عن البطالة تضاعفت مع مرور السنوات بحيث انتقلت الملفات المقبولة من حيث الكم من 36108 ملف سنة 1996 إلى 188411 ملف عند نهاية 2003 و هذا الأمر يعكس مدى الإقبال على هذه الطريقة في إنشاء مناصب الشغل الجديدة للبطاليين، وإن هذه الشريحة من البطالين تساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة مع ما يعرف بفلسفة الرجوع إلى النمو الذي انطلق فيها منذ الفترة 2000-2003 والجدول التالي بين تطور وضعية الملفات.

الجدول رقم (2-5): المستفيدين من برنامج التأمين عن البطالة:

وضعية الملفات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الملفات المودعة	38045	108696	188007	192558	195279	196783	198379	199328
الملفات المقبولة	36108	92151	164630	179127	183384	184311	186456	188411
الملفات في وضعية التسديد	22767	76385	154286	173360	178008	180154	183085	184159
ملفات نهاية الحقوق	6868	21845	42761	81139	126173	155102	169124	172407

(1)- د/ الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، جامعة المسيلة، المجلة الإلكترونيـــة، 2004، ص:30.

المصدر: إحصائيات الصندوق لغاية 2004/07/31.

قد ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى غاية سنة 2004 في إطار عملية الحفاظ على الشغل في رأس مال شركة 16 مؤسسة مما سمح بالاحتفاظ بـــ 1837 منصب شغل. كما أنه قد يمكن الاحتفاظ بـــ 2353 منصب شغل من قبل 15 مؤسسة قابلة للمساعدة وذلك دون مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على إنشاء أنشطة من قبل البطاليين الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة التي كرسها الجهاز الجديد فقد تم تقديم 21181 ملف وزعت كالتالي 23% في الفلاحة 23 % في الفلاحة، 23 %في النقل والتجارة و 20% في الخدمات ومن بين مجموع الملفات التي تم تقديمها، 20942 ملف قبلت واعتبرت قابلة للحسم سيترتب عنها استثمارات تقدر بحوالي 17 مليار دج[1].

ومن الناحية التحليلية عملت الجزائر على إنشاء جهاز جديد للتأمين ضد البطالة، وهو ما يعتبر تحديا كبيرا والجزائر البلد الوحيد في الدول العربية التي طبقت هذه التجربة، وعند تقييم التجربة الجزائرية يظهر للوجود تقييم محترفي السياسة العامة. يرى رئيس الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي[2] "John Vestreaten"

أن تطبيق هذا النظام في بلدنا تعتبر تحديا كبيرا و يقترح على البلدان العربية الاستفادة من التجربة الجزائرية لا سيما وأن كل الدول معرضة لضغوطات الهيآت المالية الكبرى وبمسار العولمة الاقتصادية عبر آليات اقتصاد السوق،أما الخبير بالمكتب الدولي للعمل فيرى بأن التجربة الجزائرية ناجحة بجميع المقاييس وهو نموذج مثالي، إلا أنه ينبغي إعادة النظر في الجهاز قصد تغطية أكبر عدد ممكن من الأشخاص و إدماجهم ضمن مصلحة عمومية للشغل.

غير أنه ومن ناحية أخرى فإن سياسة التأمين عن البطالة يستفيد منها المتعطل الذي كان يعمل من قبل و ليس الأفراد المتعطلون الجدد وعلى ذلك يتضح لنا الدور المحدد الذي تقوم به التأمينات ضد البطالة في الجزائر.

والخلاصة أن نظام التأمين عن البطالة على اختلاف أوضاعه، لا يمكن له تحقيق الهدف منه وهو القضاء على مشكلة البطالة في الجزائر، أو على الأقل الحد منها. وأن العلاج الجذري لتلك المشكلة، يكمن في تدعيم المشروعات القادرة على استيعاب أكبر قدر من العمالة، وكذلك توزيع فرص العمل على المواطنين بما يكفل لهم سبل العيش في عزة وكرامة وفي المستوى اللائق عن طريق المساعدات والإعانات مهما كانت مسمياتها. ولذلك فإن التأمين عن البطالة ليس حلا لمشكلة البطالة ولكنه ربما يكون مرحلة مؤقتة للتغلب على ظروف اقتصادية معينة وبمجرد انتهاء هذه الظروف يعود الأمر على ما كان عليه سالفا.

1-3- الزكـــاة و مشكلـــــة البطالة:

إن موضوع الزكاة من الموضوعات مزدوجة الفائدة، فهي ركن من أركان الإسلام وهي أيضا مصدر كبير من مصادر التمويل بالنسبة للمسلمين، و لقد أردنا إلقاء الضوء على هذا الركن لماله من دور هام ربما لم يلتفت له على الرغم من أهميته الكبيرة، باعتباره أحد الحلول التقليدية التي تنبتها الدولة في عهد النبي عليه الصلاة و السلام وعهد الخلفاء الراشدين و غيرهم.

(1)- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي، (لجنة التقويم)، مرجع سابق، ص: 113.
(2)- التأمين عن البطالة الإقتصاديات العربية، المكتب العربي للعمل، الجزائر، 2002، ص:02.

وقبل استعراض دور الزكاة في علاج أو الحد من مشكلة البطالة، نريد لفت النظر إلى أن وضع ركن الزكاة ضمن الحلول التقليدية للحد من مشكلة البطالة جاء نتيجة للأمرين:

الأول: وجود ارتباط وثيق بين مخارج الزكاة وبين ما طبقته الدولة حديثا من خلال التأمين عن البطالة باعتبار أن الزكاة ركن يسبق التأمين عن البطالة من حيث التاريخ على الأقل.

الثاني: وجه الشبه بين مفهوم النظام الاشتراكي وبين مفهوم النظام الإسلامي في مجال الاقتصاد، وما يدعو إليه كل من النظامين. من أجل هذا أردنا إدخال ركن الزكاة ضمن الحلول التقليدية، التي ربما تلقى حظها في التنفيذ بشكل أكثر فعالية فمن المعروف أن الإسلام لا يعرف البطالة و التسول، ولا تواكل وإذا كان العمل عند الاقتصاديين هو كل فعل اقتصادي مشروع في مقابل أجر، فإن كل عمل مشروع –مادي أو معنوي– يعتبر عملا في الإسلام.

وعلى ذلك فإن المجتمع الإسلامي مؤلف من مجموع العاملين و كلهم يسمون عمالا و من قيمة العمل في الإسلام أن الشريعة الإسلامية بمصدريها "القرآن و السنة" تدعو إلى العمل و تقدر العاملين والأدلة على ذلك منها قول الحق تبارك و تعالى في سورة النحل آية 97 (من عمل صالحا من ذكر وأنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) صدق الله العظيم [1].

ويؤكد الأصفهاني أن الإسلام يدعو للعمل فيقول "من تعطل و تبطل أنسلخ من الإنسانية بل من الحيوانية و صار من جنس الموتى"[2].

وهنا يأتي دور الزكاة باعتبارها أحد الحلول التقليدية لعلاج مشكلة البطالة وما إذا كانت قادرة على الحد من مشكلة البطالة أم لا؟ وللإجابة عن هذا التساؤل فإن العلماء قد فرقوا بين نوعين من البطالة النوع الأول: هو البطالة الإجبارية، النوع الثاني: هو البطالة الاختيارية نظرا لأن لكل منهما حكمة شرعية بالنسبة لموقف الزكاة.

1-3-1- موقف الإسلام من البطالة الإجبارية[1]:

هي البطالة التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما تفرض عليه أو يبتلى بها، كما يبتلى بكافة مصائب الدهر، وعلى سبيل المثال عدم تعلمه مهنة في الصغر أو تعلم مهنة ثم كسد سوقها لتقيد البيئة أو تطور الزمن، وقد يحتاج إلى آلات وأدوات لازمة لمهنته، و لا يجد ما يشتري به ما يريد. و لما كانت للزكاة وظيفتها الاجتماعية الأساسية وهي تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، حتى يكون له مصدر دخل ثابت بعينه على عدم طلب المساعدة من غيره، ولو كان هذا الغير هو الدولة نفسها.

ولقد تم تقسيم القوى العاملة إلى فئتين الفئة الأولى هي أهل الاحتراف أو الاتجاه وهذه من صندوق الزكاة ما يمكنها من مزاولة مهنتها أو تجارتها بحيث يعود عليه من وراء ذلك بالنفع والقدرة على إعالة نفسه وأسرته بانتظام وعلى وجه الدوام. وبعد تحديد من يستحق من صندوق الزكاة يأتي دور هام هو كم يعطي صاحب الحرفة وغيره من المحترفين لكي يزاول حرفته أو مهنته؟ لكي يزاول أهل الحرف حرفتهم فلقد ورث في الأثر أن جمهور الفقهاء قالوا في هذا الشأن:"

---

(1)– القرآن الكريم، آية رقم 97 سورة النحل.

(2)– الراغب الأصفهاني، الذريعة إلى مكارم الشريعة، دار الصحوة، دار الوفاة، المنصورة، ص: 384.

(1)– د/ يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج مشكلة البطالة، مجلة الإقتصاد الإسلامي بنك دبي الإسلامي، العدد 62، سبتمبر 1989، ص:30.

إن كان عادته الاحتراف، أعطي ما يشتري به حرفته، أو آلات حرفته، قلت قيمته ذلك أو كثرت و يكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته ويختلف ذلك باختلاف الحرفة والبلاد والأزمان والأشخاص" ولتوضيح ذلك يمكن القول بأن تجارة السلع يعطي لصاحبها مبلغ خمسة دراهم أو عشرة،أما بيع الجواهر يعطي له عشرة آلاف درهم مثلا، وإذا كان خياطا أو نجارا أعطي ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثله، وإن كان أهل المزارع يعطي ما يشتري بع ضيعته أو حصته في ضيعته تكفيه على الدوام أما عن غير المستخدمين للأي حرفة أو مهنة أو تجارة فالأرجح إعطاؤهم كفاية العمر الطالب للأمثاله في بلاده ولا يقدر بكفايته سنة. ولقد أكد ذلك ما رواه العلامة شمس الدين الرملي في شرح المنهاج النووي في أن الفقير أو المسكين إذا لم يحسن حرفة أو تجارة يعطي كفاية ما يفي من العمر الغالب فلأمثاله في بلده لأن القصد إغناؤه ولا يحصل إلا بذلك فإن زاد عمره أعطى سنة بسنة. والذي نود إيضاحه والتأكيد عليه، هو أن العطية لمن لا يحسن الكسب، عينية وليست نقدية ومن أمثلة ذلك إعطاء المتعطل والذي لا يحسن حرفة أو مهنة أو تجارة عقارا مثلا يستقله، ويغتني به عن الزكاة فيملكه و يورث عنه.

1-3-2- موقــف الزكاة من البطالـــة الاختياريـــــة:

فنجد أن الإسلام يقاوم هؤلاء، ولا يرضى عن مسلكهم، و إن زعموا أنهم إنما تخلو عن العمل في الدنيا من أجل طلب الآخرة والتفرغ لعبادة الله تعالى، إذ لا رهبانية في الإسلام.ومن هنا يتضح أن الزكاة ليست مستحقة لكل فقير أو مسكين كما يظن كثيرون فقد يوجد الفقر مع البعض، ولكن يوجد مانع للاستحقاق هؤلاء للزكاة. فمن غير المتصور، إعطاء المتعطل بالاختيار زكاة، للآن ذلك يشجعه على البطالة الدائمة وعدم الإنتاج، ولقد جاء في الحديث (بأنه لا تحل الصدقة لذي مرة سوي) رواه الخمسة وحسنه الترميذي. والتصرف السديد الواجب، هو ما فعله رسول الله صلى الله عليه و سلم بأحد الأنصار الذي جاء يسأله عليه الصلاة و السلام[1].

ويتضح من هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعطي للأنصاري السائل من الزكاة، وهو قادر على الكسب، نظرا لأنه لا يجوز ذلك إلا إذا ضاقت أمامه جميع السبل، وعلى أولي الأمر أن يعينوا طالب المساعدات، في إتاحة الفرص للكسب الحلال وفتح باب العمل أمامهم، وهنا يتضح أن الإسلام قد عالج من خلال هذا الموقف مشكلة البطالة، بعيدا عن المعالجات الوقتية أو المساعدات الكلامية بالوعظ والإرشاد فقط،أو أسلوب التغيير الذي يقوم به البعض. فما أحوج المجتمع لهذه الصحوة التي تبنى على أساس من الدين الصحيح المفهوم من النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، التي ما إن تمسكنا بها رسونا على بر النجاة، وإننا نلاحظ بصيصا من نور تظهر شعلته وإن كانت

---

(1)- عن أنس بن مالك:"أن رجلا من الأنصار أتى النبي عليه الصلاة و السلام يسأله فقال:أما في بيتك شيء قال:بلى:حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب فيه الماء، قال: إئتني بهما، فأتاه بهما فأخذهما رسول الله صلى الله عليه و سلم وقال:من يشتري هذين؟قال رجل: أنا آخذهما بدرهم:قال من يزيد علي درهم مرتين أو ثلاث؟ قال رجل أنا آخذهما بدرهمين فأعطاه إياها و أخذ الدرهمين وأعطاهما الأنصاري وقال: اشتري بأحدهما طعاما وأنبذه إلى أهلك واشتري بالآخر قدوما فأتتي به فشد رسول الله عليه صلى عليه وسلم، عودا بيده ثم قال له:اذهب واحتطب وبع ولأرينك خمسة عشر يوما، فذهب الرجل يحتطب وباع فجاء و قد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضهما طعاما. وهنا قال رسول الله صلى عليه وسلم هذا خير لك من تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة "لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع أو لذي دم موجع" أي لسد الدية الغارمة أو للفقر الشديد.

صغيرة وضئيلة، إلا أنها بمجهود المخلصين ستكبر يوما بعد يوم إلى أن يعم نورها الأفاق وهي لمن لم يعلم صندوق الزكاة.

وفي تقييمنا لهذا الحل فإن ركن الزكاة من أركان الإسلام الخمس، التي بني عليها ولقد عرف المسلمون هذا الركن باعتباره شريعة، وأيضا منهج عمل وتشغيل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، كما أن نجاح مشروع صندوق الزكاة يعتبر حاجة أكيدة ملحة وخدمة إجتماعية مفيدة، ولا ينبغي أن تقتصر على إعلام الناس بهذا المشروع، لكن الأهم أن نوقف هذا المشروع على ما حدده الشرع الحنيف .

المبحث الثاني: الحلول الغير تقليدية لمشكلة البطالة في الجزائر تحليلا وتقييما.

لقد حاولت الحكومات المتعاقبة، تحقيق أهداها في تنمية المجتمع، والتنمية البشرية والحد من مشكلة البطالة بشكل خاص، من خلال سياسات متعددة قامت بها أهمها الحلول التقليدية للحد من مشكلة البطالة إلا أنها رأت أن هذه الحلول لم تحقق الأهداف المنشودة و على ذلك اتجهت الحكومة إلى الحلول الغير التقليدية لكي تتمكن من التغلب على مشكلة البطالة في الجزائر. والسؤال الذي يطرح نفسه هل تمكنت الحكومة من حل مشكلة البطالة من خلال الحلول الغير تقليدية وإذا كانتالإجابة بنعم فما حجم المعالجة؟ وقبل هذا ما لحلول غير التقليدية التي تبنتها الحكومة في الجزائر للحد من مشكلة البطالة، هذا ما سوف نتعرض له في هذا المبحث.

وسوف نتناول في هذا المبحث الحلول غير التقليدية والتي تتحدد في سياسة هجرة الأيدي العاملة، والمشروعات الصغيرة ومناصب الشغل التي تم إنشاؤها في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج الدعم للإنعاش اقتصادي.

1- الحلـــول الغيـــر تقليديـــة لمشكلـــة البطالـــة فـــي الجزائـــــر.

1-1- سيـــاســـة هجرة الأيـــدي العاملـــة الجزائريـــة

ارتبطت سياسة هجرة الأيدي العاملة في الجزائر، بعوامل متعددة منها عوامل الطرد الداخلية وعوامل الجذب الخارجية، وكذلك السياسات التنظيمية التي قامت بها الدولة، وأيضا التطلعات الفردية بفرض حياة أفضل، كل هذه العناصر، كان لها عظيم الأثر في تشجيع الهجرة، والانتقال من بلد إلى آخر. وقد شكلت الهجرة دائما عامل تخفيف من الضغوطات على الشغل مما أدى إلى تقليص البطالة وخلال الفترة ما بعد الاستقلال تجدر الإشارة إلى اتفاقيات سنة 1986 بين الجزائر وفرنسا والتي سمحت للعديد من الجزائريين(562000 جزائري في سنة 1969 و 845000 في سنة 1973) بالهجرة وقد خصت اتفاقات التشغيل، التكوين، المبرمة مع الجمهورية الديمقراطية ألمانيا السابقة 5000 عامل[1]

ولقد شجع الدولة على الهجرة ضرورة هامة هي مواجهة مشكلة البطالة في الجزائر،والضغوطات التي تمارسها على الاقتصاد الوطني.

عرفنا فيما سبق، أن الدولة قد اتجهت إلى تشجيع الهجرة الخارجية، كوسيلة لمواجهة بعض المشاكل ومنها البطالة وكانت نتيجة هذه السياسة هجرة عدد كبير من الأيدي العاملة الجزائرية.

ولا شك في أن الهجرة قد أدت إلى خفض حدة البطالة، وساعدت على توفير عمله صعبة، وذلك من خلال التحويلات النقدية التي بعث بها العاملون الجزائريون بالخارج، إلا أنه شهدت التسعينات(1990) هجرة الأدمغة اتجاه البلدان الغربية للأغراض أمنية أساسا، وقد أثرت هجرة الأدمغة هذه سلبيا على العديد من قطاعات الاختصاص التي برزت من خلال نشاطات متنوعة في الخارج[1].

---

(1)- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، لجنة أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية مرجع سابق، ص79.

(1)- نور القرموطي، البطالة في البلدان العربية الأسوء بين جميع مناطق العالم، منظمة العمل العربية، دار الحياة، القاهرة، جوان 2004.

ومع الأسف لم تقم الدولة، باستغلال الفترة التي عمل بها المهاجرون الجزائريون بالخارج وكان اهتمامها فقط جمع الضرائب والرسوم، كذلك ساعدت الهجرة على تشجيع أغلب الأفراد على الحصول على المؤهلات العلمية بعرض الحصول على فرص عمل، ومثل ذلك عبئا على الدولة وفقدا اقتصاديا ضخما و مع ذلك لم يعد بفائدة تذكر.

1-2-المخطـط الوطني للتنميـة الفلاحيـة والريفيـة:

لقد بدأت الدولة، الاهتمام بالقطاع الزراعي مرة أخرى بعدما ساهم الزحف الحضري على الأراضي الزراعية بغرض السكن والطرق والمصانع وغيرها من المشروعات الأخرى في التهام مساحات كبيرة من هذه الأراضي الخصبة.

وذلك بهدف توفير فرص عمل منتجة، بالإضافة إلى إشباع الحاجات الأساسية من الغذاء، ولقد وضعت الدولة استيراتجية للتنمية الزراعية بهدف التوسع الزراعي، رأسيا وأفقيا في مختلف الأنشطة الزراعية، والريفية كثيفة العمالة وأيضا الاهتمام بمشروعات الشباب الخرجين. فقد سجل قطاع الفلاحة منذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إنشاء 822187 منصب شغل[2].

كما أن أثر البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية على تنمية المستثمرات الفلاحية جد معبر على دور الدولة في دفع النشاطات الخاصة بالقطاع الخاص. وحسب وزير الفلاحة خلال مسائلته في شهر سبتمبر 2003، فإن كل دينار سلمته الدولة حقق دينارين في الاستثمار[3].

لا شك في أن التنمية الاقتصادية في أي دولة تبدأ من التنمية الزراعية، نظرا لأن المنتجات الزراعية تعتبر موارد أولية للأغلب الصناعات ومن هنا فهي أساس في عملية التنمية، وبالتالي في الصناعية أيضا.

من أجل ذلك استهدفت الحكومة التوسع في المساحات المزروعة، من خلال الاستعانة بالعنصر البشري، حيث شجعت قيام المشروعات الزراعية و الريفية كثيفة العمالة من خلال الاهتمام بمشروعات الشباب الخرجين، إلا أنه و بالرغم مما سجله هذا المخطط في إحداث مناصب شغل قدرت بـــ 822187 منصب شغل بالإضافة إلى أثر هذا البرنامج على تنمية المستثمرات الفلاحية جد معبر على دور الدولة في دفع النشاطات الخاصة بالقطاع الخاص فإن هذا البرنامج لا يمكن الأخذ به منفرد، لأنه لا يمكن له استيعاب جميع الأيدي العاملة الوافدة إلى سوق العمل، وعلينا البحث عن سياسة أخرى تستوعب تلك الأعداد .

وهنا نرى أن التنمية الزراعية مطلوبة بشرط تجميع كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى بجانبها حتى يتحقق الهدف منها.

1-3- برنـــامج لدعم الإنعاش الاقتصادي والعمل وتأثيـــراتـــه المـــاليـــة [1] :

---

(2)- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، (لجنة التقويم)، مرجع سابق، ص:113.

(3)- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، لجنة أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مرجع سابق، ص:94.

(1)- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، (لجنة التقويم)، تقرير حول ظروف العمل، نوفمبر 2001، للدورة الثانية عشر.

لأجل التصدي الصارم لمكافحة البطالة، والتهميش ومعالجة الأوضاع المتردية للمجتمع والنهوض بالاقتصاد الوطني وجعله مسايرا مع الاقتصاد العالمي، ارتأى السيد رئيس الجمهورية إلى وضع برنامج خاص سمي ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، والذي أعلن عنه بتاريخ 2001/04/26 أمام إطارات الأمة.

الأهداف العملية التي يحملها برنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE، تهدف إلى إعادة بعث الطلب والدعم للأنشطة الخالقة لمناصب العمل، خاصة من خلال ترقية الاستثمار الفلاحي والمؤسسة المحلية، إعادة تهيئة المنشآت القاعدية، تعزيز الأجهزة الاجتماعية المحلية وتغطية الحاجيات الاجتماعية التربوية لتشجيع تنمية الموارد البشرية.

في هذا الإطار الأنشطة المستهدفة تعطي خمس(05) مجالات بمبلغ إجمالي للاستثمارات قدر بـــ525 دج أي ما يعادل 7 مليارات من الدولارات، موزعة كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (2–6): الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج:

	الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج بالمليارات دج	**النسبة %**
دعم الإصلاحات	47	8,95
الفلاحة و الصيد	65	12,38
التنمية المحلية	113	21,52
الأشغال الكبرى	210	40,00
الموارد البشرية	90	17,14
المجموع	525	100

المصدر:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) أفريل 2001

نلاحظ من هذا الجدول أن قطاعات الأشغال الكبرى، التنمية المحلية، الفلاحة والصيد أرصد لها وحدها مبلغ 388 مليار دج ما نسبته (74%) من الغلاف المالي للعملية، أما الباقي من الاعتمادات المرصدة لهذا البرنامج أي 137 مليار دج ما نسبته(26%) منحت لقطاعات دعم الإصلاحات وترقية الموارد البشرية.

في إطار خلق مناصب العمل فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يتوقع خلق 713150 منصب عمل منها 296300 دائم أي ما نسبته 41,5 % و هذا خاصة في قطاع الفلاحة 46.3 % الصيد و الموارد المائية 14,02 % ،البناء وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة،9.81 % لكل منهما.

أما بالنسبة للقرض المصغر و في انتظار إنشاء مختصة فقد رصد غلاف مالي 1،8 مليار دج خلال سنة 2001 الأهداف المتوخاة من هذا الجهاز ترمي إلى:

1–تقليص نسبة البطالة خاصة في المناطق الريفية

2–ترقية الحرف الصغيرة و العمل المنزلي.

3–القيمة المتوسطة لمنصب عمل منشأ في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تقارب 736000دج وتقع فيما يقارب 50% من الكلفة المتوسطة لمنصب عمل تعاقدي فيما يتعلق بتأطير سوق العمل فإن البرنامج يرمي إلى 03 أهداف:

أ- تدعيم ومضاعفة قدرات الوكالة الوطنية للشغل بمبلغ 0.3 مليار دج.

ب-تحسين عملية تسيير عروض العمل و الطلب

ج-المعرفة الجيدة لسوق العمل.

خلاصة كل ما سبق فإن اختيار الدولة في دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال النفقات العمومية كما هو محدد في هذا البرنامج(SPRE) يؤكد الدور الجديد الذي تقوم به الدولة كعنصر ضبط فعال في التنمية.

	القروض 10دج	**مناصب العمل المؤقتة**	**%**	**مناصب العمل الدائمة**	**%**	**إجمالي مناصب العمل**	**%**
الفلاحة	55,9	330000	79,2			330000	46,3
الصيد والموارد البشرية	9,5			100000	33,7	100000	14,2
التنمية المحلية	113	40850	9,8	9900	3,3	50750	7,11
السكن الحضري	44	10000	2,4	60000	20,2	70000	9,81
السكك الحديدية	54,6	15000	3,6	1300	0,4	16300	2,30
الأشغال العمومية	45,3	2000	0,5	40000	13,5	42000	5,89
المحيط	6,1	10000	2,4			10000	1,40
الطاقة	16,8	5000	1,2	200	0,06	5200	0,73
المواصلات	10	1000	0,2	300	0,10	1300	0,18
مشروع بوقزول	1,7	3000	0,7	1000	0,3	4000	0,65
التعليم	26,95			1000	0,3	1000	0,14
التكوين المهني	9,5			630	0,2	630	0,08
التعليم العالي	18,9			7560	2,5	7650	1,06
البحث العلمي	12,38			3140	1,0	3140	0,44
الصحة و السكان	14,7			1000	0,3	1000	0,14
الشباب والرياضة	4			190	0,06	190	0,02
الاتصال	0,85			80	0,2	80	0,01
الثقافة	2,25						
الوكالة الوطنية للشغل	0,30						
البناء وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة	9			70000	236	70000	9,81
القرض المصغر	1,8						
أنشطة اجتماعية أخرى	7,7						

دعم الإصلاحات	46,58						
قطاعات أخرى	13,28						
المجموع	525	416850	100	296300	100	713150	100

Source: PSRE (Service du chef du gouvernement)*Exercice 2001

كما أن مساهمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في مجال إنشاء الشغل تستحق التنويه منذ انطلاقه سنة 2001 إلى نهاية سنة 2004 حيث سمح بإنشاء 751812 منصب شغل حسب مندوب الإنعاش الاقتصادي منها 464930 منصب شغل دائم أي بنسبة 61,8% وخلال السداسي الثاني من سنة 2004 تم إنشاء 23820 منصب شغل[1] .

1-4- سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة في الجزائر[2]:

وجهت الحكومة اهتماما إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، لكي تعالج المشاكل الاقتصادية الهامة والتي منها:

1- حسن استخدام الموارد الاقتصادية.

2- توفير مزيد من فرص العمل الحقيقية.

3- توفير السلع و الخدمات بجودة عالية وأسعار مناسبة.

4- تعبئة الطاقات المتاحة.

5- خفض معدلات البطالة.

ولقد اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى زيادة حدة البطالة كما سلف الذكر.

وكان طبيعيا اهتمام الدولة للإيجاد طريقة تمكنها من عمل مظلة اجتماعية بهدف التخفيف على المجتمع من حدة تلك الآثار.

فتشخيص إيجابيات و سلبيات جهاز الإدماج المهني للشباب أدى إلى ميلاد أشكال جديدة من النشاطات في إطار جهاز جديد أكثر فعالية وتكيف مع المرحلة الاقتصادية الانتقالية قبل الدخول في اقتصاد السوق.

الجهاز الجديد للإدماج المهني الوجه للشباب صار عمليا منذ السداسي الثاني لسنة 1997، تأطيره وتنفيذه أوكلت مهمتها إلى جهاز متخصص يسمى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ).

هذا الجهاز يعطي نوعين من الأنشطة:

- المساعدة على خلق مؤسسة صغرى.
- التكوين بهدف خلق النشاطات.

---

(1)- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مرجع سابق،ص 113

(2)- Lahcen Bourriche, le chômage et les politiques de l'emploie"cas de l'Algérie", op – sit, P: 190 – 191..

يرتكز هذا الجهاز على ثلاثة أفكار:

- إدماج نشاطات الشباب في ميكانيزمات السوق
- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ القرار لتمويل المشاريع.
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة و التوجيه.

تحقيق هذه النشاطات يرتكز على الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب (FNEEJ)، هذا الصندوق يرمي إلى المساعدة المالية للشباب الراغبين في خلق نشاطات الخاصة، من جهة أخرى فإن الشباب المدعم يجب عليه أن يساهم شخصيا حسب أهمية المشروع الذي ينوي تحقيقه (محل، تجهيزات، أرض..الخ) فالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لها 53 فرع منتشرة عبر التراب الوطني ولها مهام محددة بوضوح.

إن المؤسسة المصغرة هي وحدة اقتصادية للإنتاج مواد وخدمات تجارية، وتعتبر أحسن طريقة لتنشيط وتفعيل النسيج الاقتصادي المحلي إذ تسمح بترقية روح المبادرة و الشراكة وخلق مناصب عمل وتأطير وتقييم العمل كما أنها محددة بعدد المناصب و مستوى الاستثمار الذي لا يتجاوز (4 ملايين دج) في هذا الإطار فإن تمويل المشاريع يسمح بخلق مؤسسات مصغرة على المساهمة الشخصية من (5%) إلى (20 %) حسب قيمة المشروع ومنطقة إقامته و لقد تم في سنة 2004 إنشاء 6677 مؤسسة صغرى في إطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و ينتظر من هذه العملية إيجاد 18980 منصب شغل 36,2% منها مخصصة الخدمات و 21,6% للصناعة التقليدية و 15,6% للفلاحة [1].

والسؤال هل تحقق الهدف من إنشاء هذا الصندوق؟ وخصوصا للحد من مشكلة البطالة في الجزائر؟هذا ما سوف نتعرض له بالتفصيل في الفصول القادمة؟

من كل ما سبق يتضح الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر في أمس الحاجة إليه وخاصة في ظرفنا الإقتصادي والإجتماعي الحالي مما تشكله من مصدر أساسي للقضاء على البطالة وترقية الصادرات[2] رغم الصعوبات والمعوقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو والتطور .

(1)– تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2004 مرجع سابق ص 112.

(2)– ورقة مقدمة من طرف: أ/ بسمة عولمي، أ/ثلايجية نورة، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي – متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، شلف، يومي 17–18 أفريل 2006.

خاتمة:

سعت الدولة جاهدة في تحقيق أهدافها في تنمية المجتمع والتنمية البشرية وإيجاد أنسب الحلول لمشكلة البطالة بشكل خاص، من خلال سياسات متعددة أقامت بها وأهمها الحلول التقليدية للحد من مشكلة البطالة والتي تتمثل في أجهزة تشغيل الشباب، التامين عن البطالة وكذلك ركن الزكاة بإعتباره أحد الحلول التقليدية التي أردنا التنويه عنها نظرا للأهمية الخاصة التي يتمتع بها هذا الركن وخصوصا أنه مصدرا هاما للتمويل، ومن الممكن أن يحقق تنمية إقتصادية وإجتماعية للمجتمع الجزائري بشكل خاص ومجتمع إسلامي بشكل عام، وأيضا لفت نظر الباحثين في معظم المجالات وخصوصا في الإقتصاد والإجتماع، إلى أهمية هذا الركن وما يمكن تحقيقه من خلاله. إلا أنها رأت أن هذه الحلول لم تحقق الأهداف المنشودة وعلى ذلك وتماشيا مع السياسات العالمية إتجهت الحكومة إلى الحلول الغير تقليدية ومن ضمن هذه السياسات، سياسة هجرة الأيدي العاملة الجزائرية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، برنامج لدعم الإنعاش الإقتصادي والعمل وتأثيراته المالية، وكذلك سياسة تشجيع الصناعات الصغيرة في الجزائر.

ومع ذلك لم تحقق تلك السياسات إلا عدد محدودا من فرص العمل من أجل ذلك إهتمت الدولة بتشجيع الصناعات الصغيرة في الجزائر بهدف إستغلال الموارد الإقتصادية أفضل إستغلال، وأيضا تعبئة الطاقات المتاحة، وتوفير السلع والخدمات بجودة عالية وبأسعار مناسبة ولكن أيضا لم تحقق الدولة سوى نسبة متواضعة من فرص العمل وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد لم تحظى الدولة بالنجاح المنشود والدليل على ذلك وجود نسبة ليست قليلة من الشباب العاطل.

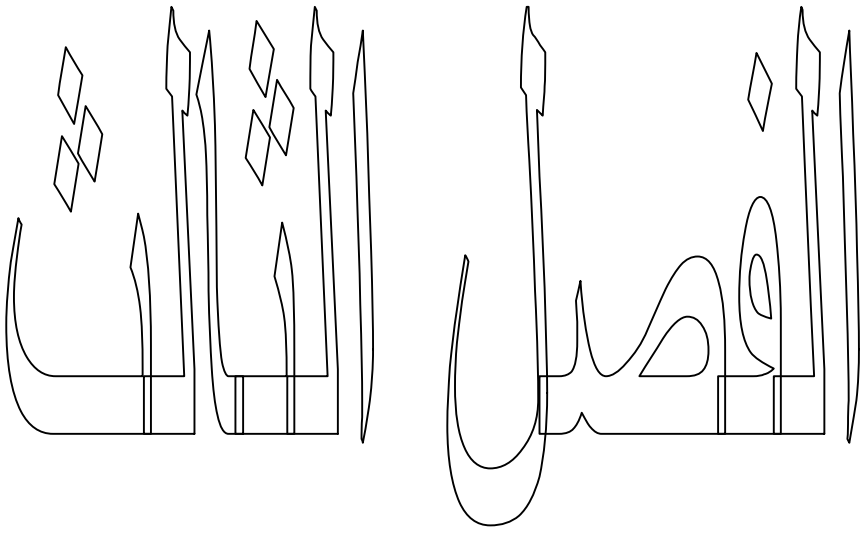
الفصل الثالث

تمهيـــــد:

يشهد العالم اهتماما كبيرا ومتزايدا في مجال الصناعات الصغيرة، خاصة في الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة لما لها من خصائص تجعل دورها أكثر فعالية من الصناعات الكبيرة، في التصدي لمشكلة البطالة.

ومن المعروف أن الصناعات الصغيرة ليست حلا وليد اليوم ولكن هي حقيقة ظهرت في مراحل التطور التاريخي المختلفة، ولازالت تمثل أهمية كبيرة على المستوى الإقتصادي المتقدم، وفي الدول النامية، نظرا الآن حاجات الإنسان متعددة، ومتنوعة، وفي الوقت نفسه موارده محدودة وهنا تصعب المتعادلة التي يحاول الاقتصاديون إيجاد الحلول المناسبة لها والتي تتطلب إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة أفضل استغلال، وكذلك العمل على تقليل الفاقد الإقتصادي ومحاولة تفاديه، وأيضا تحقيق الكفاية الإنتاجية، بما يؤدي في النهاية إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وبالتالي رفاهية الشعوب.

ولكي يحقق الإنسان رغبته في إشباع حاجاته الأساسية (المأكل، المشرب، الملبس...) لابد له من فرصة عمل يكتسب منها، بهدف تحقيق تلك الرغبات.

هنا تظهر أهمية فرصة العمل، بالنسبة لأي مجتمع ينشد الإستقرار الإجتماعي، الإقتصادي، السياسي.

من أجل ذلك، إستهدف البحث إستعراض المشروعات الصغيرة بشكل عام، باعتبارها أهم الأنشطة الإقتصادية، التي تساهم بقدر كبير ومباشر، في توفير طرق عمل للشباب، بهدف الحد من مشكلة البطالة نظرا لأن النشاط الصناعي، يعتبر المنفذ الرئيسي للإرساء قواعد الإنتاج، ويعمل على تعظيم القدرات التصديرية التي تساهم في زيادة الدخل الوطني، مما يؤدي إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع ومن أبرز الأمثلة على ذلك، دول جنوب شرق آسيا، وغيرها من الدول التي ساهمت الصناعة فيها بقدر كبير وملموس عالميا.

ونقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: ففي المبحث الأول نتحدث عن مفهوم الصناعات الصغيرة محليا ودوليا، ثم نتناول في المبحث الثاني خصائص الصناعات الصغيرة.

وفي المبحث الثالث، نتعرض لأهمية الصناعات الصغيرة إجتماعيا واقتصاديا.

المبحث الأول: مفهـــوم الصنـــاعـــات الصغيـــرة محليـــا ودوليـــــا

يعرف البعض الصناعة بأنها "ذلك النشاط الذي يختص بتحويل موارد الإنتاج إلى منتجات أو خدمات قابلة للإستهلاك الوسيط أو النهائي من خلال عمليات مختلفة طبيعية، أو كيميائية أو حيوانية، أو ميكانيكية، تتم في أماكن يتم تصميمها وتنظيمها وتشغيلها وفقا لأساليب وطرق ونظم إدارية وقتية محددة يطلق عليها إسم المصالح"[1].

وتختلف المصانع من حيث الحجم ومستوى التقدم، والنظم المستخدمة، من هنا كان طبيعيا وجود مصانع كبيرة، مصانع متوسطة، ومصانع صغيرة.

فالمصانع الكبيرة تتسم، بزيادة نسبية في أعداد العاملين، ورؤوس الأموال المستثمرة والأساليب التكنولوجية المستخدمة، وتعدد النظم الإدارية المطبقة، كذلك سيتم المصنع بتعدد المستويات الإدارية الموجودة به.

أما عن المصانع الصغيرة فيكون لها حد أدنى وحد أقصى للعمل، كما أن رأس المال لا يمكن أن يتجاوز حدا معينا، ودرجة الماكينة تعتمد على الجمع بين مهارة الآلة والعامل بالإضافة إلى أن المستويات الإدارية بها لا تتعدى المستويين، وذلك مع عدم إغفال الشرط الأساسي في الصناعة، وهو شرط تماثل المنتج ودقة المواصافات والإلتزام بها.

1-مفهـــوم الصنـــاعـــات الصغيـــــرة محليـــــا

يثير مفهوم الصناعات الصغيرة جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه الصناعة، وربما يرجع ذلك الجدل إلى أن هذا المصطلح يحمل في طياته العديد من الصناعات التي يمكن أن تندرج تحتها، والتي قد تختلف في خصائصها إختلافا بينا، وكذلك ما يتميز به قطاع الصناعات الصغيرة بمكوناته، وسرعة تغيرها مما يشكل صعوبة في تحديد نوعيات هذه الصناعة، نظرا لأن ما يعتبر صناعة صغيرة في فترة معينة، ربما لا يكون كذلك في فترة أخرى، وعلى ذلك فإن الأمر تحكمه اعتبارات نسبية.

وقبل أن تعرض لمفهوم الصناعات الصغيرة في شكلها الحديث، لابد من التعرض إلى الأنشطة الأخرى، ذات الخصائص المتشابهة مع تلك الصناعات، مثل الصناعات الحرفية، الصناعات الريفية والبيئية، الصناعات المنزلية.

ولقد درج العرف على استعمال كلمة الحرفيين تعبيرا عن العاملين بالصناعات الريفية أو البيئية، أو المنزلية، أو الحرف اليدوية الأخرى، التي تتطلب مهارات فنية معينة وتتوارث بين الأجيال وتعتبر تراثا خاصا.

والحقيقة هي أن كل نشاط منهم، له مفهومه وله مدلوله، الذي يميزه عن غيره، فمثلا الصناعات الحرفية «هي تلك الصناعات التي تكسب مفهوم الصناعة بشكل عام ويظهر ذلك في كونها تقوم بتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات وخدمات، وفي نفس الوقت تبتعد عن مفهوم الصناعة، وذلك لعدم إخضاع منتجاتها لمعيار التماثل والمقاييس الدقيق، إلى جانب أنها تعتمد على المهارات اليدوية للعامل في عملية الإنتاج، أكثر من اعتمادها على الآلة، وغالبا تكون منتجاتها عاكسة لسمات فنية وثقافية متوارثة»[1].

---

(1)- محمد عبد الفتاح منجي، التعاون الإنتاجي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، الإتحاد التعاوني والإنتاج المركـــزي ومؤسســـة فريـــدرش الألمانية، يوليو 1995، ص:14.

(1)- محمد عبد الفتاح منجي، مرجع سابق، ص:15 – 16.

أما عن الصناعة الريفية والإنتاجية «فهي تلك الصناعات والحرف والمهن التي يقوم بها سكان الريف بصفة فردية أو جماعية في منازلهم أو في أماكن أخرى مخصصة بالقرية، ويكون هدفها الأساسي تصنيع الخدمات الريفية مثل النسيج والفخار) أما في المدينة فنجد صناعات التجارة والحدادة والتطريز...إلخ»[2].

وتمثل هذه الصناعات جزءا من إقتصاد القرية، فمنتجاتها تقوم باشباع الطلب المحلي الدائم، وإن كانت لا تقتصر على ذلك كلية، وهي تحتاج إلى رأس مال ضئيل كما في صناعة منتجات الألبان وصناعة النسيج اليدوي، وأدوات بسيطة مثل أشغال الإبرة والخياطة والتطريز. وعن الصناعات المنزلية يمكن القول بأنها« تلك الصناعة التي تمارس عادة داخل المنازل كأشغال، والإبرة والحياكة والتطريز.

وتنتشر هذه النوعية من الصناعات في الريف والحضر، ويغلب عليها الطابع العائلي، ونادرا ما يتجاوز عدد العاملين بها خمسة أشخاص، وتتبع هذه الصناعات الرسائل التقليدية المتوارثة، حيث أنها غالبا ما تقوم على ممارسة حرف متوارثة، كانت تمارس قديما ولم تتحول إلى صناعة متطورة، ولكن احتفظت بقيمتها الفنية خاصة وأنها تعتمد على المهارات اليدوية النادرة.

والخلاصة هي أن هناك صناعات وأنشطة مختلفة، ربما تدخل مع أنشطة الصناعات الصغيرة وبالتالي كان لزاما علينا استعراضها، حتى تظهر لنا أهم الفروق بين تلك الصناعات والصناعات الصغيرة.

وعلى الرغم من ذلك نجد أن جهات كثيرة في الجزائر مازالت لا تفرق بين الصناعات الصغيرة وغيرها من الصناعات التي سبق ذكرها.

استنادا إلى الشكل رقم (02) أدناه يمكننا أن نقدم تعريفا متكاملا وبسيطا يتفق والمشروع الصغير مهما كان النشاط الإقتصادي الذي يمارسه كما يلي:

« المشروع الصغير وحدة إقتصادية وإجتماعية وفنية مستقلة (نظام رئيسي) يتميز بحجم عمالة محدود ويتألف من مجموعة النشاطات الإقتصادية (أنظمة جزئية) أهمها نشاط التسويق ونشاط الإنتاج ونشاط إدراة الأفراد والنشاط المالي التي يؤثر بعضها في بعض ويتأثر بعضها ببعض وتعمل بعضها مع بعض لتحقيق أهداف معينة ».

الشكل رقم 02: المشروع الصغير (نظام رئيسي)

(2)– منظمة العمل العربية، التعاونيات والصناعات الصغيرة الريفية في الوطن العربي، مكتب العمل العربي، الخرطوم، في الفترة من 02 – 09 فبراير، ص:40 – 41.

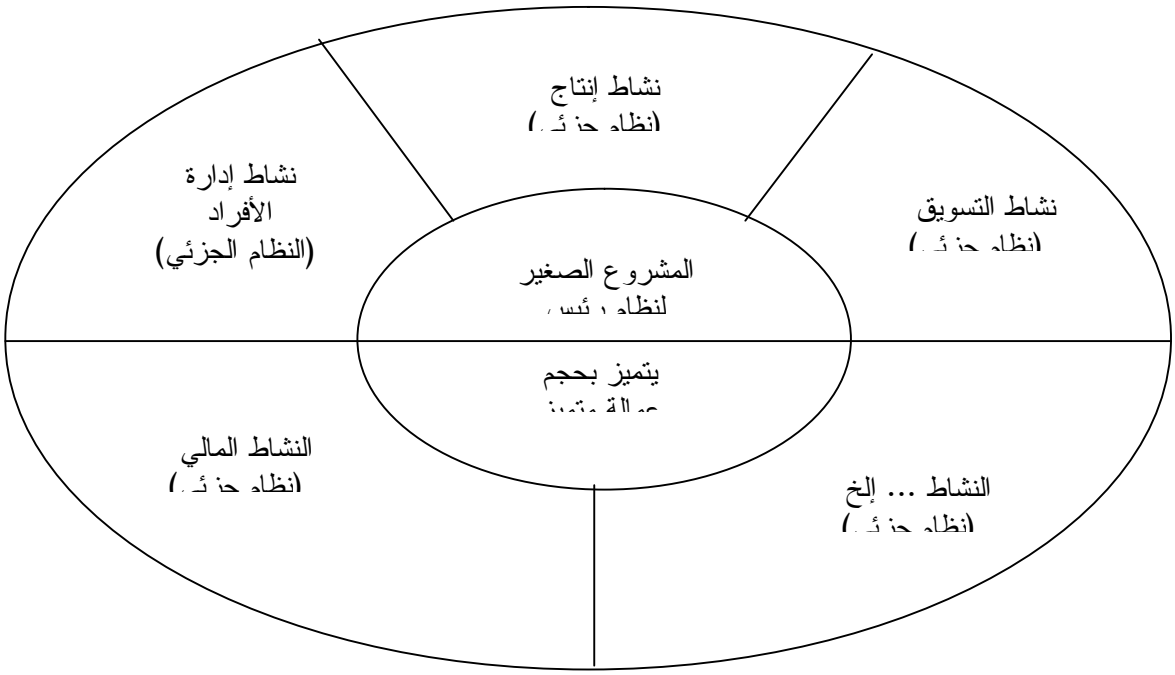

المصدر: الدكتور عبد الرحمن عنتر، د. نذير عليان، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، شلف، يومي 17 – 18 أفريل 2006

إن هذا التعريف للمشروع الصغير يركز على النقاط التالية:

1- المعيار الأساسي لتمييز المشروع الصغير عن المشروعات الأخرى هو حجم العمالة لتعدد مزاياه المذكورة في مكان سابق، والذي يختلف عن مشروع صغير إلى آخر حسب طبيعة نشاطه الإقتصادي والفرع اللاإقتصادي الذي ينتمي إليه.

2- المشروع الصغير يمثل وحدة إقتصادية متكاملة يسعى إلى تحقيق أكبر كمية ممكنة من الإيرادات بأقل ما يمكن من النفقات في أغلب الأحوال، ووحدة إجتماعية بمجموعة الأفراد العملين فيه والعلاقات الإنسانية السادة بينهم ووحدة فنية أيضا بمجموع التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة فيه، كما أنه يتمتع بشخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها جملة من الحقوق والصلاحيات ومسؤولياتها من جملة الواجبات والمسؤوليات.

3- المشروع الصغير يتألف من مجموعة من النشاطات الإقتصادية المتعددة ممثلة بنشاط التسويق، ونشاط الإنتاج، ونشاط الإدارة المالية، ونشاط إدراة الأفراد... إلخ المترابط والمتداخلة بعضها ببعض فما يحدث في أحدثها يؤثر على النشاطات الأخرى.

4- الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أغلب المشروعات الصغيرة متعددة أهمها تحقيق الربح كهدف إقتصادي عام والأهداف الإقتصادية الجزئية المشتقة منه.

وهناك من الباحثين من يرى بأنه ثمة صعوبة في تعريف المشروع الصغير وذلك لإختلاف المقصود بكلمة صغير من بلد لآخر، غير أنه ظهرت تعريفات على المستوى الدولي ركز بعضها على الجانب الوصفي للمشروع الصغير، وإعتمد الآخر على معايير الكمية.

1-1- التعريفـــــات الوصفيـــــة:

ترتكز هذه التعريفات على وصف خصائص المشروع الصغير من حيث درجة تاثيره في السوق. أو شكل إدارته وملكيته حيث يرى بعض الباحثين أن هذه النوعية في التعريفات هي الأكثر ملائمة لطبيعة هذه المشروعات الصغيرة،

وتضم وصف عاما يتمثل في أن المشروع الصغير "منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالبا، وبعناصر إنتاج محصلة إستخدامها محدودة مقارنة بمثيلتها في الصناعة.

1-2- التعريفـــــات الكميـــــة:

وتهب التي تعتمد على معايير كمية في قياس كلمة "صغير" فهي ذات صبغة محلية تختلف من دولة للأخرى هذه المعايير هي:

- معيار عدد العمال وهو أكثر المعايير شيوعا
- معيار رأس المال
- معيار المبيعات (يلائم المشروعات التجارية والخدمية)
- معيار مستوى المستخدم من التكنولوجيا (أو أسلوب الإنتاج)

1- 2- 1- معيـــــار عـــــدد العـــــامليـــــن:

يعتبر معيار العمالة أحد المعايير الكمية للتفرقة بين الصناعات الصغيرة والكبيرة فهو من أكثر المعايير شيوعا في الإستخدام نظرا لسهولة قياسه عند قياس الحجم فلهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المنشآت الصناعية.

ولكن تعلى الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق حول عدد العاملين بالصناعات الصغيرة والذي يختلف من دولة إلى أخرى حيث يتراوح هذا العدد من 09 إلى 50 عاملا مع ملاحظة أن معظم هذه التعريفات تتراوح الحد الأقصى للعدد العاملين من 50 إلى 100 عاملا.

ومن الملاحظ تأثر حجم المشروع الصناعي الصغير بالحالة الاقتصادية لدولة من حيث كونها نائية أو متقدمة فالدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وإنجلترا على سبيل المثال يتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في الصناعات الصغيرة بين 200 و500 عامل بينها يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند والمصر ويتراوح بين 9 إلى 100 عامل.

ومن هنا يمكن إستنتاج إمكانية وضع تعريف موحد لكل مجموعة من الدول من حيث ظرفها ودرجة نموها ويتمتع هذا المعيار بمزايا عديدة منها البساطة وسهولة المقارنة بين حجم المشروعات وتوافر البيانات المتعلقة بالعمالة والسهولة في الحصول عليها من المشروعات المختلفة حيث أنها لا تنطوي على حساسية أو سرية لأنها مطلوبة للأغراض إدارية مختلفة.

وقد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الإنتقادات من أهمها أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية إذ أن هناك متغيرات إقتصادية ذات أثر كبير على حجم المنشاة كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمنشأة والمعدات الرأسمالية أيضا لا يعكس هذا المعيار الحجم الحقيقي للمشروع بسبب إختلاف معامل رأس المال فهناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن الصناعات الصغيرة.

لذلك فالاعتماد على معيار عدد العاملين وحده لتحديد حجم المنشأة الصغير قد لا ييسر المقارنة في النطاق الدولي للإختلاف نوعية العمل من بلد للآخر.

وخلاصة القول أنه مهما كان هذا المعيار من مزايا وعيوب إلا أنه من أكثر المعايير الكمية استخداما.

1-2-2- معيـــار رأس المـــــال:

يعتبر رأس المال المستعمل بالمنشأة أحد المعايير الكمية للتمييز بين الصناعات الصغيرة والكبيرة ويقصد بهذا المعيار بأنها الصناعات التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر بها والذي يختلف من دولة إلى أخرى وهنا تبرز مشكلة تحديد المقصود برأس المال هل هو رأس المال المستثمر من ثابت وعامل أو رأس المال الثابت ويفضل البعض رأس المال الثابت حيث أنه يعكس حجم الطاقة الإنتاجية ويستبعد البعض قيمة الأراضي من رأس المال الثابت.

ويأخذ على هذا المعيار أنه لا يصلح بمفرده لتعريف الصناعات الصغيرة أو استخدامه كمعيار للمقارنة بين الصناعات المماثلة في الدول المختلفة حيث تختلف قيمة النقود من دولة إلى أخرى بل تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار والحالة الإقتصادية بصفة عامة ويفضل عدم الإعتماد على هذا المعيار بمفرده حيث يمكن الاسترشاد مع معيار آخر.

1- 2- 3- معيـــــار المبيعـــــات:

أما هذا المعيار، فيعاني أيضا من نفس عيوب معيار رأس المال وبصفة عامة، لا يعتبر هذا المعيار شائع الإستخدام في الدول العربية، ويرى البعض أن هذا المعيار يلائم المشروعات التجارية والخدمية أكثر ملائمته للمشروعات الصناعية.

1- 2-4- معيـــــار المستـــوى المستـــخدم من التكـــنولوجيا:

ويعتمد على هذا المعيار عادة لتعريف المشروعات الصناعية الصغيرة فقط، وعادة ما يقترن هذا المعيار بمعيار عدد العمال وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المشروع هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل والآلات (رأس المال) المستخدم فيه. وكما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة كان المشروع صغير.

وبالنسبة للجزائر، فإن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001 يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي المؤسسات التي تشغل من 01 إلى 250 عامل، وأنه لا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دينار، حيث استند المشروع الجزائري في تصنيف المؤسسات على ثلاثة معايير وهي: حجم العمالة رقم الأعمال ومجموع الأصول، والجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشروع الجزائري للمؤسسات[1].

الجدول رقم (3-1): تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

البيان المؤسسة	حجم العمالة	رأس المال	مجموع الأصول
الصغرى	]1 – 10[	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
الصغيرة	]10 – 50[	أقل من 200 مليون دج	10-100 مليون دج
المتوسطة	]50 – 250[	200 مليون – 02 مليار دج	100-500 مليون دج

(1)- ورقة مقدمة من طرف: بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، شلف، يومي 17 – 18 أفريل 2006.

المصدر: القانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– الجريدة الرسمية– العدد 77 – 2001/12/15.

2- مفهـــوم الصنـــاعـــات الصغيـــرة دوليـــــــا

تواجه معظم دول العالم صعوبة في وضع تعريف للمنشآت الصغيرة ويرجع ذلك إلى التقديرات النسبية التي تختلف باختلاف الدول وقطاعات الأعمال المختلفة، التي تنتمي إليها تلك المنشآت، على السواء. ولكي تتغلب تلك الدول على هذه المشكلة، لابد لها من وضع تعريف عملي لهذه القطاعات بهدف تنمية هذه الصناعات، من خلال تقديم الخدمات والحوافز له، ولقد حاولت دول كثيرة وضع تعريف للصناعات الصغيرة، وسوف نحاول قدر المستطاع استعراض المعايير التي أخذت بها الدول في وضع تعريفها كما هو موضح في الجدول رقم (3–2).

	الجهة أو الدولة	**معيار "عدد العمال"**	**معيار "راس المال"**	**ملاحظات**
1	البنك الدولي	10– 50 عامل	من 250– 300 ألف دولار	–
2	منظمة التنمية الصناعي "المونيدو"	لا يزيد عن 100 عامل	لا يزيد عن 250 ألف دولار	–
3	منظمة العمل الدولية	10– 50 عامل	لا يزيد عن 350 ألف دولار	–
4	الو.م.أ	20– 99 عاملا	–	يوجد تعريفات متعددة تخص كل صناعة وكل نشاط حيث تم العمل بها أعتبار من 01 أكتوبر عام 2000
5	اليابان	لا يزيد عن 300 عامل	لا يزيد عن 50 ألف دولار	
6	ألمانيا	03–49 عاملا	–	
7	الهند	لا يزيد عن 50 عامل	لا يزيد عن 200 ألف دولار	
8	بلجيكا	لا يزيد عن 50 عامل		
9	فرنسا	لا يزيد عن 50 عامل		
10	الدنمالاك	لا يزيد عن 20 عامل		
11	مايزيا	لا يزيد عن 75 عامل	لا يزيد عن 960 ألف دولار	
12	إندونيسا	من 05 –19 عامل	لا يزيد عن 267 ألف	

			دولار	
13	باكستان	–	لا يزيد عن 200 ألف دولار	
14	إيرلندا	لا يزيد عن 250 عامل		
15	اليونان	لا يزيد عن 09 عامل		
16	النرويج	لا يزيد عن 19 عامل		
17	برازيل	لا يزيد عن 99 عامل		
18	المغرب	لا يزيد عن 49 عامل	لا يزيد عن 625 ألف دولار	
19	لبنان	لا يزيد عن 49 عاملا	–	–
20	العراق	لا يزيد عن 10 عامل	لا يزيد عن 6000 دينار	بما يعادل 3000 دولار
21	الكويت		لا يزيد عن 200 ألف دينار	بما يعادل 600 الف دولار
22	قطر	يقوم بإدارتها من 01– 02 فقط	لا يزيد عن 20 مليون ريال قطري	بما يعادل 05 مليون دولار
23	المملكة العربية السعودية	لا يزيد عن 50 عامل	–	–

المصدر: د. هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة– الطبعة الأولى، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002، 132.

يتضح من كل ما تقدم، إختلاف معايير الدول بالنسبة لتعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يلاحظ اتفاق كل من البنك الدولي ومنظمة العامل الدولية، والهند وبلجيكا وفرنسا والمملكة العربية السعودية في معيار عنصر العمل حيث يشترطون جميعا عددا من العمال لا يزيد عن 50 عاملا، بينما نجد أن دولا وجهات أخرى تتفاوت فيها أعداد العمال ومنها منظمة التنمية الصناعية (اليوندو) إذ حددت عدد العمال بما لا يزيد عن 100 عامل. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حددت عدد العمال من 20 إلى 99 عاملا، كما أن اليابان قد حددت عدد العمال بـــ 300 عامل فأقل وغيرهم من الدول التي وردت أسماؤهم بالجدول أعلاه.

وكما أن الملاحظ أيضا، أن مفهوم معظم الدول المتقدمة للصناعات الصغيرة يعتمد بشكل كبير على معيار عنصر العمل ورأس المال المستخدم إلا أننا نرى أن ما اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال البرامج الفدرالية التي تخص المنشآت الصغيرة يعتبر عملا يستحق التقدير، نظرا لأنها حددت لكل صناعة ونشاط تعريفا، وبدأ العمل بهذه التعاريف اعتبارا من أول أكتوبر عام 2000 وهي تعاريف مفصلة تم صياغتها في أكثر من 20 صفحة من مطبوعات السجل الفدرالي.

ويمكن الاستفادة بتلك التجربة، على الرغم من أن هذه الدراسة سوف تأخذ وقتا وجهدا كبيرين، إلا أنها أكثر جدوى وأكثر واقعية.

من كل ما تقدم نرى بأنه ليست ثمة مشكلة، لكي تتفق جميع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة، بهدف الوصول إلى مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الأنشطة الإقتصادية (تجارية، صناعية، زراعية، خدمية) دون التعلل بأن هناك مشكلة تقف حائلا دون تحقيق ذلك، وعندنا تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحـــث الثـــاني: خصائـــص الصنـــاعـــات الصغيـــــــرة

للصناعات الصغيرة خصائص تميزها من غيرها من الصناعات والمتوسطة والكبيرة، ولها عديد من الصور والأبعاد والتوزيع الجغرافي الوظيفي، وخطوط في التقدم والتراجع، متأثرة في ذلك بالخامات والأموال وتخلف التنظيم والإدارة. ولها دورها القليل أو المتزايد نسبيا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وذلك بحسب العناية بها وإدراك المجالات التي تطرقها بأولويات محددة، وربطها بعجلة التصنيع.

ومن أهم الخصائص التي تميز الصناعات الصغيرة أنها لا تبقى طويلا على شكل واحد فقد تكون صغيرة الحجم مرحليا، ثم تنمو من حيث عدد العمال وحجم مصنع، والمعدات ومعدلات الانتاج.

ومن خصائص هذه الصناعات أيضا، أنها تعتمد على خامات محلية وبخاصة من قطاع الزراعة، كما أنها تعتمد على عمالة متفاوتة في الحجم، وفي مقدور المستثمرين والقطاع الخاص أن يمولها دون مساهمة كبيرة من الحكومة ودون البحث عن رؤوس أموال أجنبية.

ومن هنا كانت تنمية الصناعات الصغيرة عاملا مساعدا على حشد المدخرات واستمالة المستثمرين دون مشقة، وهذا يؤدي إلى خلق طبقة متزايدة من رجال الصناعة المحلية.

ولقد اهتم البعض بتحديد خصائص المشروعة الصغير، كمحاولة لتعريفه وذلك من خلال الارتباط يالملكية والادارة، ودرجة المخاطرة والشكل القانوني، ودرجة المرونة، ومصادر التمويل، وكبيعة العلاقة مع العاملين والعملاء.

كما حاول فريق آخر تحديد مشروع من خلال خصائص أصحاب المشروعات الصغيرة، والتي تظهر في (انخفاض مستوى التعليم والتحفظ والسرية في أعمالهم، وعدم اعتمادهم على حسابات منتظمة، وعدم الإنفصال بين الملكية والإدارة، والاعتماد على الذات وقصور الوعي التسويقي).

ويمكن اجمال خصائص الصناعات الصغيرة، في قلة رأس المال المطلق اللازم لها قياسا بالمشروعات الكبيرة، هذا بالاضافة إلى انخفاض حجم المطلق لرأس المال المستثمر ، الأمر الذي يترتب عليه أنماط مختلفة متباينة للملكية يغلب عليها الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، وكذلك نجد أن اعتماد هذه الصناعات على تكنولوجيا أقل تعقيدا يجعل استعادها والتدريب على استخدامها أكثر يسرا وسهولة.

1- الخصائـــص التنظيميـــة للصنـــاعـــات الصغيـــرة

تتسم المشروعات الصناعية الصغيرة بخصائص تنظيمية تميزها من غيرها من مشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة، حيث تتميز أهم خاصية تنظيمية في ملكية المشروع الصناعي الصغير، بأنها غالبا ما تكون على تهيئة تنظيمية فردية، يقوم بادراتها شخصا غالبا ما يكون مالك المشروع الصناعي، وذلك في إطار تنظيم قانوني للمشروع الصناعي الصغير، وذلك في إطار تنظيم قانوني للمشروع الصناعي الصغير. وهذه المنظمات لديها عدد محدود من العاملين وهو الشكل الشائع للمشروعات الصناعية الصغيرة.

ولهذه المنظمات مزايا، أهمها الحرية التكوين وكذلك حرية اتخاذ التصرفات والرقابة، محدودية القوانين الحكومية وخصوصا الحاكمة الأعباء الضريبية ونكرر بأن الشكل القانوني بالنسبة للصناعات الصغيرة غالبا ما لا يبقى طويلا على ما هو عليه، فقد يكون صغير الحجم مرحليا، ثم ينمو من حيث حجم الوحدة ذاتها، وعدد العمال المستخدمين فيها، وعدد الآلات المستخدمة في عملية الإنتاج، كما أنه ربما يحدث نوع من التطوير في التخصص الإنتاجي للوحدة الصغيرة، ونتيجة لذلك يفتح المجال لفرص عمل لأكثر، وقد يحدث نوع من التخصص في الإنتاج بهدف خدمة أغراض التصدير بالإضافة إلى فتح المجال أمام أعداد من الكوادر المؤهلة والمدربة لغرض رفع كفاءتهم الإنتاجية.

ولكي تتحقق الصناعات الصغيرة الهدف المنشود منها، لابد من وضع إطار قانوني تنظيمي معتمد لتلك الصناعات، يحدد مالها، وما عليها.

2- الخصائص الإداريـــة للصنـــاعـــات الصغيـــرة

للصناعات الصغيرة خصائص إدارية تميزها حيث نلاحظ أن مالك المنشأة الفردية أو الشركاء المتضامنين للمشروع الصناعي الصغير، هم المديرون، وغالبا ما تكون خبرتهم وثقافتهم الإدارية محدودة. ويقوم المدير في تلك المشروعات الصناعية الصغيرة بالتركيز على التخطيط قصير الأجل هذا ويطلب من المدير أداء عدة وظائف في وقت واحد هي:

1- إدارة الأموال بما في ذلك حسابات المخزون، وتحليل البيانات المالية، وإعداد الخطط المالية والتنبؤات المالية والتي تظهر في التنبؤات الخاصة بحجم المبيعات، واحتياطات الأصول من التحويل خلال الفترة المقبلة. وكل ذلك يتطلب التعرف على التغيرات المتوقعة في الهيكل المالي ومقدار الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المختلفة خلال الفترة التي تعطيها تلك التنبؤات.

حيث يتطلب حساب المخزون من المدير، تحديد شروط الإئتمان الممنوحة للعملاء، مع ضرورة وجود نظام يغطي المراكز المالية للعملاء طالبي الإئتمان، فضلا عن وجود سياسة فعالة لتحصيل تلك المبالغ بصورة منتظمة، وعليه أيضا تحليل البيانات المالية بهدف تقييم المشروع الصناعي الصغير بشكل مستمر. ونوضح هنا أمرا هاما هو أن الوظيفة الإدارية للمدير التي تم ذكرها، تشير إلى ما يجب أن يكون حتى لا يتعرض المشروع للفشل أو التعثر، أما عما يتميز به فعلا تلك المشروعات الصناعية الصغيرة فهي تتميز بسرية منتظمة، كذلك تتيح الأساس النقدي بدلا من أساس الإستحقاق في إعداد البيانات عن عملياتها، كما أن عملياتها غالبا تحاط بسرية حتى بالنسبة للعاملين بها، ويحتفظ صاحب المشروع

لنفسه بالمعلومات عن الأحوال المالية للمشروع هذا ويعتمد في الغالب تمويل المشروع الصناعي الصغير كل الإمكانيات المالية الشخصية لأصحابه، من كل ما تقدم يظهر لنا الدور المحاسبي والدور المالي لمدير المشروع.

2- القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة، بصورة سليمة فمن المسلم به أن المحافظة على الموارد الاقتصادية التي تم وضعها تحت تصرف أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة، تتطلب من أصحاب المشروعات ضرورة وضع الخطط اللازمة لأنشطة المشروع خلال فترة قادمة، ويتطلب ذلك ضرورة الإطلاع بصورة مستمرة على المؤشرات الإقتصادية العامة للدولة ومؤشرات الصناعة التي يعمل بها المشروع فضلا عن المؤشرات الخاصة بالمشروع الصناعي ذاته، ربما في ذلك الحصة التسويقية، وحجم الموارد المالية المتاحة، والمزايا النسبية التي يتمتع بها المشروع في مواجهة المنافسين بالإضافة إلى المؤثرات الأخرى ذات التأثير على تلك الخطط. وعليه أيضا دور كبير في عملية التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المشروع والرقابة الفعالة على الأنشطة المختلفة التي يتم القيام بها، والتي تتعلق بإدارة الموارد البشرية الموجودة لدى المشروع الصناعي الصغير وذلك بقيادة الافراد، ونؤكد على أن إدارة الموارد البشرية من أهم واخطر العمليات التي تساهم بشكل كبيروواضح في نجاح المشروع الصغير.

3- قدرة تسويقية كبير، وهذا يتطلب مجموعة من العوامل تتعلق بحجم السوق الذي يتعامل معه صاحب المشروع والمنافسين للمشروع الصناعي كما يحتاج الأمر لإلمام الكامل بادارة المشروع الصغير وخصائص السوق الذي يعمل فيه المشروع والعمل على دراسة سلوك المستهلك والعوامل المؤثرة على قرارات الشراء. وهنا تعمل معظم المشروعات الصناعية الصغيرة في الأسواق تتميز بسهولة الدخول إليها، نظرا للانخفاض حجم الاستثمار المبدئي اللازم لها.

ويقتضي الأمر ملاحظة أن تسويق منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة تعتمد في نجاحها على شخصية مديرها وذلك من خلال خبراته ومهارته والعلاقات الشخصية بينه وبين العاملين معه في جو ودي غير رسمي، وأيضا بينه وبين عملائه.

3- الخصـــائص الفنيـــة والتكنولوجية للصنـــاعـــات الصغيـــــرة

تتقسم الآلية في الصناعات الصغيرة، أنها غالبا ما تعتمد على الأيدي العاملة بدرجة كبيرة، من أجل ذلك تشجع أغلب الدول النامية هذه الصناعات نظرا لمل لها من دور كبير في الحد من مشكلة البطالة.

وهذا يرجع على ملاحظة التطورات التكنولوجية تحتاج إلى مصادر تمويلية كبيرة لا قبل لمشروعات الصناعية الصغيرة به، نظرا لضعف مصادر التمويل من أجل ذلك تستخدم المشروعات الصناعية الصغيرة بعض الآلات والمعدات التي تتسم بالبساطة والمستوى التكنولوجي المنخفض. وربما ذلك مقصودا، بهدف الحفاظ بشكا دائم على استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة، التي لا تجد فرصة عمل مناسبة، وهذا لا ينفي إدخال تطور لتلك الآلات، لضمان جودة المنتج وتجانسه، مع استبعاد الإختلال الحادث لتلك المنتجات وذلك كله في إطار ما يسمى بـــ "تكنولوجيا الملاءمة".

ونؤكد على أننا في حاجة دائمة على هذه النوعية من التكنولوجيا التي تضمن أمرين هامين:

الأول منتج يتسم بالجودة والكمية المعقولة والأمر الثاني عدد من العمالة يتفق وسوق العمل الكثيف بالقوى العاملة التي ترغب في العمل دون أن تجد فرصة عمل.

كما نلاحظ أن الألات الحديثة في حاجة إلى عمالة ماهرة يتعذر تدبيره بالنسبة للمشروعات الصناعية الصغيرة، نظرا لندرة هذه النوعية وقلتها كذلك نجد أن العامل الماهر بفضل العمل في مشروع صناعي صغير، وذلك لإحساسه بالأمان والإستقرار على مستوى معيشته ومصدر رزقه وحتى يضمن دخلا ثابتا كل شهر ويفضل هذا الوضع حتى لو عرض عليه صاحب المشروع الصناعي الصغير أجرا أكبر من الذي سوف يحصل عليه إذا عمل في مشروع صناعي كبير، ذلك ربما يرجع إلى تخوفه من عدم استمرار المشروع الصناعي الصغير كما أن المستوى التعليمي والثقافي لدى العمال بالمشروعات الصناعية الصغيرة غالبا ما يكون منخفضا مما ينعكس عليهم في عدم قدرتهم في التعامل مع العملاء بصورة مرضية.

والخلاصة هي أن ما تم عرضه من خصائص –أغلبها– تتعرض فيها إلى ما يجب أن يكون بالنسبة للإدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، وبالتالي نطالب بضرورة توفير الخصائص إذا ما أردنا استمرار هذه المشروعات للفشل وبالتالي عدم تحقيق فرص عمل حقيقية للشباب ومن هنا يتعذر الحد من مشكلة البطالة باعتبار أن الصناعات الصغيرة وتنميتها هدف كبير يتم من خلاله الحد من مشكلة البطالة.

المبحث الثالث: أهمية الصناعات الصغيرة اقتصاديا واجتماعيا

تشير معظم الأبحاث والدراسات والتجارب إلى أهمية الدور المنوط بالصناعات الصغيرة حيث حققت الكثير والكثير في اقتصاديات الدول لا سيما دول جنوب شرق آسيا، على الرغم من سيطرة الصناعات الكبيرة في بلدان العالم المتقدم والنامي، إلا أن المشروعات الصناعية الصغيرة والحرفية لازالت تمثل أهمية كبيرة على مستوى اقتصاديات معظم هذه الدول، فقد سيطرت الحرف التقليدية على النشاط الإقتصادي في الجزائر وجميع بلدان العالم للأزمنة طويلة، ومازالت تمثل مكانة كبيرة في معظم الدول المتقدمة كاليابان، والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، وسويسرا، وألمانيا، كما أنها أصبحت تمثل مكانة كبيرة معظم دول العالم النامي، خاصة في منطقو جنوب شرق آسيا كما سبق الإشارة.

وللصناعة الصغيرة أهمية اقتصادية واجتماعية سوف نتعرض لهما في مطلبين على التوالي.

1- الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة

الصناعات الصغيرة أهمية اقتصادية كبيرة. تظهر في أن المشروعات الصناعية الصغيرة تستطيع إمدادا المشروعات الصناعية ببعض المكونات أو الصناعات المغذية [1].

كما يمكن لتلك المشروعات معاونة الصناعات الكبيرة في عملية التوزيع منتجاتها المعمرة وتبرز الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة –في مختلف الدول –في أنها تحقق : 1- توفير فرص العمالة، وذلك بمساهمتها في خدمة مشكلة البطالة ، نظرا لأنها تعمل بإيجاد فرصة عمل، وتمثل فرصة العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة باليابان 79 من إجمالي العمالة بها، وهنا يظهر أي نسبة مساهمة الصناعات الكبيرة في تشغيل الكمالة باليابان

(1)– الصناعات التي تعمل على توفير مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها الصناعات المتوسطة والكبيرة لكي تنتج منتوج نهائي.

هي 21 فقط من إجمالي عدد العمالة بها، كما ان المشروعات الصغيرة ساعدت على امتصاص فائض العمالة في الصناعات الكبيرة.

وفي الجزائر [2]وعلى ضوء البيانات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يفوق 300.000 مؤسسة، تساهم بالناتج الداخلي الخام بنسبة 53.2 وتوظف أكثر من 800.000 قرض، وحسب تصريح وزير القطاع فإنه للخروج في أزمة البطالة في الجزائر لابد من تشجيع الاستثمار وخلق الثروات. وذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم وإعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع. يمنحه الامتيازات والمزايا القانونية والجبائية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المناصب الشغل الجديدة بين سنة 2000 و2005 وصل إلى حوالي 200.000 منصب جديد وهو ما يمثل نسبة الزيادة السنوية تفوق 8 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب معيار عدد الأجزاء

	2000	2001	2002	2003	2004
[1- 10[	221975	325085	340646		
[10- 50[	176731	156450	179585		
[50- 250[	235669	255527	210851		
المجموع[	634375	737062	731082	705000	838504

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de l'Artisanat, direction des système d'information et des statistique, bulletin d'information économique; DSIS;bulletin, 2000-2004.

1- هذه المؤسسات هي الأكثر انتشارا. وهي بالتالي الأكثر إستيعابا لعمالة مما قد يشير إلى دور أكثر فعالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة.

2- تساهم في زيادة معدلة الإنتاج وتوفر المنافسة لصالح المستهلك وحمايته

3- تكتسب بعض المشروعات الصناعية الصغيرة ثقة الأسواق الدولية مما يساهم في زيادة التصدير في تلك الدول. ويعود على الدولة المصدرة بالنفع الكبير.

4- للصناعات الصغيرة أهمية كبيرة تظهر عند التكامل مع الصناعات الكبيرة حيث تعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المتوازنة ويتم ذلك من خلال المشروعات الصناعية الصغيرة. بإمداد الصناعات الكبيرة ببعض الأجزاء الداخلة

(2)- أ. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدول، مرجع سابق، ص:362.

في تركيب منتجاتها وربما في أكثر من ذلك عند الدخول لحل أزمة عند زيادة الطلبات على منتج معين من الصناعات الكبيرة وتعذر توريدها فهنا تظهر أهمية الصناعات الصغيرة حيث تقوم بتوريد ما تحتاجه الصناعات الكبيرة لسد العجز لديها وذلك من خلال تقاعد من الباطل بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة

5- تساهم الصناعات الصغيرة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع. من غذاء وكساء وسكن ومنتجات أخرى كثيرة مختلفة تساعد المجتمع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

6- تحقق نوع في التنمية الإقليمية المتوازنة، ويظهر ذلك في انتشار هذه النوعية في الصناعات على مستوى الإقليم وعلى مستوى الدولة. ولكن مع الأسف الشديد نجد الأمر في الجزائر يستمر بعدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمشروعات الصناعية الصغيرة، حيث يظهر التقييم الجغرافي المواقع والمشاريع المسجلة كما يلي[1]:

- منطقة الوسط 45.5 - منطقة الشرق 32.6

-منطقة الغرب 22.55 - منطقة الجنوب 8.23

ولعل هذا الخلل في توزيع المشروعات الصناعية، يمكن إرجاعه إلى عدم التوازن في توزيع الاستثمارات

7- تساعد الصناعات الصغيرة على تحقيق المشاركة والتكامل بينها وبين الأنشطة الأخرى ويظهر ذلك من خلال توزيع الأدوار وتصحيحها فيما بين الأنشطة الأخرى. ويظهر ذلك من خلل توزيع الأدوار وتصحيحها فيما بين الأنشطة المختلفة مثل العلاقة بين القطاع النقل والموصلات وقطاع الزراعة وغيرها ويعتبر هدا الهدف أساساي في إحداث تنمينه متوازنة تعتمد علي علاقات متكاملة مابين الأنشطة الاقتصادية بعضها البعض[2].

2- الأهمية الاجتماعيـــة للصنـــاعـــــات الصغيـــرة

لا شك في أن الصناعات الصغيرة، اجتماعية تظهر في نشر الواعي الصناعي. وتعمل علي التحرر نمن الأساليب الإنتاج التقليدية والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة فا لصناعات الصغيرة تتميز بأنها تنتشر في طول البلد وعرضها وهونا كانت الصناعات الصغير ة دور كبير في التأثير علي السلوك الأفراد وعادتهم وتفكيرهم حيث تم نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة تدريسية سهلة كما أنها سهلت في الإجادة من الوقت الفراغ الضائع والذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمعات وإنتشار أنماط في السلوك الإجتماعي غير السوي وتظهر الأهمية الدور الاجتماعي للصناعات الصغيرة في الأتي[3]:

2-1- الوطنين الصناعيين : للصناعات الصغيرة دور اجتماعي يظهر في المشاركة الوطنية في التنمية الاقتصاد الوطني الدول للان هذه الصناعات يمكن أن تنموا يا الاعتماد علي رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية وهذا يعني من ناحية البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم يمكن أن تكون أساس التكوين مجتمع الوطنيين -سواء حرفيين "أو متعلمين -قادريين علي بناء مجتمعات صناعية جديدة بالاعتماد علي التنمية الذاتية ويا لإضافة ذلك إقامة صناعات كبيرة مستقبلا تحقق السيطرة الوطنية الكاملة من أبناء الوطن علي مقدرات بلدهم .

---

(1)- ورقة مقدمة من طرف: أ. بسمة عولمي، أ. ثليجية نوة، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة، مرجع سابق، ص:605.

(2)- عزمي مصطفى علي، وسائل تنمية الصناعات في مصر، مركز التنمية الصناعية للدول العربية، القاهرة، ديسمبر، 1981، ص:73.

(3)- د. أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص:74 - 75.

2-2- تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال: يظهر الدور الاجتماعي للصناعات الصغيرة. في أنه يخلق قيمة لدي الأفراد تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة. الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد.

والصناعات الصغيرة خاصة الحرفية منها أو التقليدية والبيئية. مكن أن تحقق النسق المتكامل علي المستوي الأقاليم المختلفة. وذلك بانتشار هذه الصناعات في إرجاء الدولة وعلي المستوي المجتمع كله .وهذا يؤثر علي التنمية الصناعات الصغيرة ، بما يؤدي في النهاية إلي اقتراح نوع في التطوير في إطار القيم المجتمعية

2-3- تطوي الصناعات الصغيرة أيضا من خلال تطور الصناعات الصغيرة والتقليدية والبدائية وتحولها إلي صناعات صغيرة حديثة ويظهر ذلك من خلال

1- تنمية القدرات الذاتية للأفراد حرفين وصناع تقلدين علي تسويق المنتوجات داخليا وخارجيا والتكامل مع البنوك والجهات والمختصة بالصناعات الصغيرة بالإضافة إلى التشجيع على القيام بخدمات وأنشطة صناعية الصغيرة بالإضافة إلي التشيع علي القيام بخدمات وأنشطة صناعات جديدة تتمشى مع إحتياجات الإقتصاد الحدث

2- تؤدي إلي تحقيق مجتمعات متطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والمتمثلة في الصناعات المنزلية والصناعات الريفية اليدوية والصناعات البيئية إلى صناعات تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة تباعا وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في صناعات حديثة ومتطورة عن ممارستهم للأنشطة أصبحت من وجهة نظرهم ذات إنتاجية منخفضة وقطاع غير إقتصادي.

3- تساهم الصناعات الصغيرة إجتماعية في محاربة أنماط السلوك الإجتماعي غير السوي، ويظهر ذلك في جذب الفئات التي تعاني من عدم توافر فرص العمل، وأتاحت لهم فرص عمل سريعة دون تكلفة عالية، مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير، وإلا سوف ينتج عن عدم وجود فرصة عمل مهم، تفشي ظواهر الإنحراف والفساد الإجتماعي والذي يمكن أن يضر بمقدرات البلاد الإقتصادية والإجتماعية على حد السواء.

4- تساهم الصناعات الصغيرة في تدعيم دور المرأة، وخصوصا الريفية في النشاط الإقتصادي، حيث تستوعب هذه الصناعات عمالة في أعمال كثير ة منها (صناعة الملابس الجاهزة – المشغولة والتطريز، وصناعات تريكو، أو الصناعات التي تمارس معرفة مشروعات الأسر المنتجة – الأمر الذي يحقق الإستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الإقتصادي، وبالتالي يحد من بطالة النساء وربما يساعد على الحد من النمو السكاني.

والخلاصة هي أن للصناعات الصغيرة أهمية إقتصادية واجتماعية كبيرة ربما تظهر لدينا بشكل كبير وملموس، ومما لا شك فيه أن هناك إنجازات تحققت من خلال تجارب بعض الدول كاليابان وسويسرا، ودول النمور الأسيوية وغيرهم من الدول التي خاضت تلك التجربة ونجحت واستفادت منها.

خاتمة:

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعرف لحد الساعة إتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها فإن ثمة إتفاقا على أهميتها أو موقعا في النشاط الإقتصادي بإعتيارها محركا لعملية التنمية والنمو الإقتصادي.

إن هذه المؤسسات هي أفضل الوسائل للإنعاش الإقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية وذلك بتوفيرها لمناصب الشغل وخلق الثروة، ذلك لأن المؤسسات الكبيرة بالرغم من مميزاتها إلا أنها ما فتئت تطرح مشاكل التحكم في التسير.

ولهذا توسعت نشاطات هذه المؤسسات في كل بلدان العالم حيث أنها تشكل النسبة الأكبر من حيث العدد والأهمية بما فيها الصناعة.

في الواقع فإن تشجيع ودعم وإقامة نسيج من الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أسلوبا بالغ الأهمية لرفع مستوى المعيشة وإمتصاص البطالة، وهو ما يساعد على التخفيف من الضغوطات الإجتماعية وتثبيت الإستقرار ناهيك عما يحققه في مجال التنمية الإقتصادية ذلك أن هذا الفرع من المؤسسات يعتمد على عنصر العمل أكثر من ما يعتمد على رأس المال، خاصة في بعض القطاعات الإقتصادية التقليدية.

الفصل الرابع

تمهيـــــد:

للصناعات الصغيرة دور هام و كبير في أداء الاقتصاد الجزائري، إذا أحسن استخدام هذا الدور، فلقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 332.000 مؤسسة حسب إحصائيات 2005 وبزايدة تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطور دورها خاصة في مجال التشغيل حيث وصلت 942.000 سنة 2005 [1]

لكي نقف على حقيقة وضع الصناعات في الجزائر، لابد من التعرض إلى تاريخ هذه الصناعات من خلال تطورها و ذلك في المبحث الأول، ثم نتناول أسباب اهتمام الحكومية بالصناعات الصغيرة في المبحث الثاني، و بعد ذلك سنعرض أهم الأجهزة التي تدعم الصناعات الصغيرة في الجزائر و ذلك في المبحث الثالث.

المبحـــــــث الأول: تطور الصنـــاعـــات الصغيـــرة في الجـــزائـــــر

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث لعبت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى و ابتداء من عام 1958، و في إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات و الوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات و الفوائد إلى اقتصاديات البلد المستعمر منها:

- الحصول على أرباح هامة، بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة
- توفير بعض السلع و المنتوجات محليا بأقل تكلفة
- الابقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي

وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهملا، مكونا في أساسه من صناعات استراتيجية، و من فروع صناعات استهلاكية صغيرة و متوسطة تتمركز في المدن الكبرى و المناطق العمرانية.

وقد كان لمغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية أثر كبير على الاقتصاد الوطني عشية الاستقلال، حيث أحدث ذلك فراغا كبيرا، فما كان للعمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي، و هو المظهر الأول لتدخل الدولة المباشر في إعادة تنظيم القطاع الصناعي، أما المظهر الثاني لهذا التدخل فيتمثل في تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج وذلك في إطار عمليات التأميم و كذلك برامج التنمية (المخططات الإنمائية) هذا من جهة، ومن جهة ثانية تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي اعتمدت بشأنها سياة اللامركزية ووضعها تحت إصراف المجموعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية و بالموازاة مع البرامج الاستثمارية الصناعية التي تم تنفيذها على امتداد عقد في السبعينات و الثمانينات و التي كان من نتائجها بناء قاعدة صناعية تتشكل في مركبات ضخمة، و مؤسسات صناعية كبيرة، تم وضع برامج و سياسات تتعلق بالمؤسسات

(1)- Site d'internet du Ministère des PME et l'Artisanat, Bulletin d'information économique pour l'année 2004, www.pmeart-dz.org

الصغيرة و المتوسطة، و لكن بتسجيل اختلاف في التصور بشأن المكانة و الدور المنتظر أن تلعبه هذه المؤسسات في التنمية، فنميز بين توجهين:

الأول: كان ينظر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع مكمل و تابع للقطاعات القاعدية، و تشمل مرحلة السبعينيات

الثاني: و يرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة و أسلوب بديلين للصناعات القائمة

1- قطـــــاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في فتــرة 1967-1980

إن سياسة التخطيط المنتهجة منذ عام 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة (لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود، و لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة (Les industries entraîneur). أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار لعام 1966 ومتوجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية.

1-1- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

كانت تهدف إلى تطوير الإمكانيات المحلية، لذلك تقرر تنميتها و تطويرها في إطار تدخل الجماعات المحلية، وقد تدعمت هذه الفكرة على الخصوص مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني الذي أكد على تدعيم اللامركزية بحثا عن أمثل استعمال للطاقات البشرية والمادية للبلاد، وقد شهدت هذه المرحلة وضع برنامجين تنمويين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوزع كالتالي:

- البرنامج الأول، ويتعلق بالفترة 1967-1973
- البرنامج الثاني، ويتعلق بالفترة 1947-1979

و يوضح الجدول (4-1) توزيع الاعتمادات المالية المرخصة خلال البرنامجين:

الجدول (4-1) الاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنمية قطاع المؤسسات ص م (1967-1979)

	الاستثمارات المرخصة	باقي الإنجاز	عدد المشاريع
البرنامج (1): 1967-1673 التنمية الحرفية	389 مليون دج	389 مليون دج	150 مشروع
البرنامج (2): 1974-1979 التنمية المحلية	3179 مليون دج	2225 مليون دج	594 مشروع
المجموع	3568 مليون دج	2614 مليون دج	744 مشروع

المصدر: www.pmeart-dz.org

و الجدول يبين المشاريع الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف الفرع

الجدول (4-2) توزيع الاستثمارات المخصصة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1967-1979

القطاعات / البرامج	مواد البناء	الصناعات المعدنية	الخدمات الحرفية	الخشب و الورق	النسيج	الكيمياء الصغيرة	السياحة المحلية	الصناعات التقليدية	الصناعات الغذائية
البرنامج (1)	%17	%05	%01	%07	%17	-	%13	%39	-
البرنامج (1)	%41	%13	%08	%11	%01	%02	%19	%02	%03
(2+1)	%36	%11	%07	%10	%04	%01	%18	%10	%03

المصدر: www.pmeart-dz.org

وتظهر الأرقام الأهمية المعطاة خلال المخطط الرباعي الثاني للصناعات المحلية و منه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، التي كان يهدف بها إلى توزيعها على مختلف مناطق الوطن حتى تستفيد البلدية من مشروع صناعي يسمح لها بتطوير الموارد المالية محليا. والجدول الموالي يوضح طبيعة هذا التوزيع:

الجدول (4-3) التوزيع الجغرافي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية (1974-1979)

طبيعة الولاية	عدد الولايات	عدد المشاريع	المتوسط / الولاية
ولايات ساحلية	09	168	19
ولايات الهضاب العليا	17	339	19
ولايات الجنوب	05	87	17
المجموع	31	594	-

المصدر: www.pmeart-dz.org

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الذي أعتبر أداة في يد الجماعات المحلية، كان يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- إنشاء مناصب عمل
- تثمين الموارد المحلية
- اللامركزية والتهيئة العمرانية
- غير أن نسب إنجاز هذه المؤسسات، تتجاوز في إجمالها حدود 19% كما يدل على ذلك الجدول

الجدول رقم (4-4): معدلات إنجاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية عام 1978

القطاع	مواد البناء	الصناعات المعدنية	الخدمات الحرفية	الخشب و الورق	النسيج	الكيمياء الصغيرة	السياحة المحلية	الصناعات التقليدية	الصناعات الغذائية	المجموع
نسب الانجاز	%12	% 17	%08	%29	%06	/	%7.5	%70	%42	%19

المصدر :www.pmeart-dz.org

وقد أدت عدة أسباب إلى هذا التأخر الكبير وتعود إلى نوعين منها:

- نظام التمويل
- المساعدة الفنية

1-2- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

فقد تم تحديد الدور و المكانة المعطاة للقطاع الخاص بتأكيد خضوع هذا الأخير في نشاطاته لمراقبة الدولة،فبإمكان الدولة دعوة القطاع الخاص للاستثمار في أي نشاط عند الضرورة، و تشترط عليه في ذلك الحصول على الرخصة المسبقة إما على المستوى المركزي من اللجنة الوطنية للاستثمارات أو اللجان الجهوية على مستوى كل ولاية و بالرغم من التطور الذي عرفه هذا القطاع خلال السنوات الأولى من تطبيق قانون الاستثمارات 1986، فإنه ظل ضعيفا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، حيث شمل تنفيذ عدد قليل من المشاريع الاستثمارية كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-5): مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (1967-1978)

السنوات	1967	1968	1969	170	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	المجموع
مبلغ الاستثمار بمليون دج	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18	940
عدد المشاريع المعتمدة	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	8	17	889

المصدر :www.pmeart-dz.org

إن عدد الرخص المشار إليها في الجدول أعلاه لا يعني أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة الموجودة في هذا التاريخ 889 مؤسسة ذلك أن الأمر يتعلق بتلك التي استفادت من الامتيازات المالية و الجبائية، و التي تم الاعتراف بنشاطاتها باعتبارها منتجة لحاجيات التنمية، و تدل الاحصائيات أن مجموع المؤسسات هو 5000 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة

2- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة الثمانينـــــات:

لم يتسنَ لبرنامج تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة السابقة أن تحقق الأهداف المنوطة في إطار سياسة التصنيع العامة والمخططات التنموية، فقد ظلت أبعادها محدودة في غالب الأحيان، ومساهمتها ضعيفة في

الاقتصاد عموما وتحت طائلة الاختناقات التي أفرزتها المرحلة، ظهر تطور و تصور جديد لسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح، فأصبح ينظر بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد و بديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، وكان الهدف من ذلك إلى تغطية الطلبات الآتية، والمساهمة الفعالة في تعزيز الوحدات العامة الكبرى، و شرع في الانتقال بالاستثمارات من الصناعات الثقيلة ووحدات الصناعة الخفيفة الكبيرة الحجم التي تتطلب تكنولوجا عالية و متنوعة ومركبات ضخمة ومكلفة إلى الاستثمار في الصناعة الصغيرة والمتوسطة (الانتقال من الصناعة الواسعة إلى الصناعة الكثيفة).

2-1- بالنسبـــة للمؤسسات الصغيـــرة و المتوسطـــة العمومية

فقد حظيت في إطار المخططات التنموية لمرحلة الثمانينيات (المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989) ببرامج استثمارية معتبرة كما يوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6) : حجم الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاستثمارات / المخططات	إجمالي الاستثمارات	الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية	% من المجموع
1980-1984	155 مليار دج	3 مليار دج	%2
1985-1989	174 مليار دج	6 مليار دج	%3
المجموع	329 مليار دج	9 مليار دج	%5

المصدر: www.pmeart-dz.org

نسبة كبيرة من هذا البرنامج كانت موجهة نحو إقامة صناعات جديدة في المناطق الداخلية التي لم تعرف تطور صناعي وعددها 234 مشروع تتوزع على عدة قطاعات يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(4-7): توزيع مشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية (1980-1984)

الفروع الصناعية	مواد البناء	التجارة و الخشب	الصناعة المعدنية	مكانيك عامة	صناعة تقليدية	صناعة غذائية	صناعات الأخرى
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	146	23	16	05	04	20	20
النسبة المئوية	%62	%10	%7	%2	%2	%9	%9

المصدر: www.pmeart-dz.org

الأجل إدخال الفاعلية والمردودية، تحسين أداء هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية فقد تم تبني مجموعة من الإجراءات التنظيمية من بينها:

- إعادة الهيكلة العضوية

- إعادة الهيكلة المالية
- استقلالية المؤسسات العمومية

2-2- المؤسســـات الصغيـــرة والمتوسطـــة الخـــاصـــة

فقد تميز تدخل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالحذر التكتيكي، فكان يوجه نشاطاته نحو تلك التي تحقق مردودية سريعة، فكانت مؤسسات ثانوية لا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا يد عاملة مؤهلة، وأغلبها كانت صناعات متفرقة غير مؤطرة، و قدرت مساهمته في القيمة المضافة بنسبة 30% العام 1982 بعدما كانت النسبة 68% العام 1968

غير أنه مع منتصف الثمانينيات بدأ التوجه نحو الاهتمام بالقطاع الخاص و إشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون متعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية، و إنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص، متابعته و تنسيقه و بالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر القانونية و الاجراءات لتنمية القطاع الخاص فإنها كانت غير كافية في ظل تعفين المحيط الاقتصادي و عدم تكييفه الأمثل لظهور قطاع خاص مؤهل، وما يؤكد ذلك أن ما تم إنجازه من المشاريع لم يتعدى373 مشروع، و هو ما يمثل نسبة 10% من مجموع المشاريع المعتمدة و الجدول الموالي يوضح لنا توزيع المشاريع الخاصة المعتمدة و مبالغها:

الجدول رقم (4-8): توزيع المشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (1983-1987)

الفروع الصناعية	النسيج	البلاستيك	الكهرباء	مواد البناء	الغذائية	المناجم	الخشب و الورق	الجلود	صناعات أخرى
عدد المشاريع المعتمدة	690	613	575	480	468	294	241	107	81
الحصة%	%19	%17	%16	%14	%13	%8	%7	%3	%2
مبلغ الاستثمار (ألف دينار)	1420	2159	1471	2091	1255	752	654	298	217

المصدر: www.pmeart-dz.org

3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فترة التسعينيات

إن التوجهات المتبناة مع بداية عشرية التسعينيات أخذت بتنمية وتطوير قطاع المؤسسات كأهم فصل من فصولها، و ذلك باتخاذ قرارات حاسمة في شأن القطاع الخاص، وقد ظهر ذلك جليا على مستوى السياسة العامة للتنمية المتبعة وأهدافها المؤكد عليها خاصة في آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة الأمد 1990-11994وبرامج الحكوميات المتعاقبة وقد تلخصت في جملة من الاقتراحات كان يهدف منها إلى معالجة علاقة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والاستراتيجية الجديدة للتنمية وذلك في ظل الافرازات المتراكمة للمراحل السابقة:

- إستحالة مواصلة الدولة للتدعيم المالي للاقتصاد
- الفشل في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية كالتبعية و التدهور المالي للمؤسسات
- عدم تحقيق التكامل الاقتصادي

و قد اعتبرت فترة التسعينيات القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو و يتطور فيه القطاع، وقد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية:

- النظام المصرفي من خلال الاجراءات المتخذة ابتداءا من العام 1991 الهادفة إلى تحرير عمل البنوك وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص و تخفيض أسعار الفائدة ابتداءا من العام 1998
- التشريعات االجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 1992، 1997 و 1998 حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و تدابير تشجيعية من خلال تقديم إعفاءات كلية أو جزئية.
- السياسة الجمركية التي بدأت من جانبها تجاوبا و ذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية و تسهيل المعاملات المالية و فتح السوق الجزائرية على الخارج
- قانوني الخوصصة والشراكة، فالأول يفتتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 ثم عدل بقانون 1997، أما الثاني فكان أهمه اتفاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الذي وقع للعمال 1998
- إنشاء سوق مالية (بورصة لتبادل الأوراق المالية وذلك العام 1993
- إصدار قانون خاص بتنظيم الاستثمار عام 1990 سمي بقانون النقد والقرض و الذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد و القرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي
- إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون عام 1993 على إثره تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI

وإلى جانب هذا فقد تجسد الاهتمام في مستوى الهيآت الحكومية بإنشاء العديد من الهيآت الساهرة على تسيير وتنمية قطاع االمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها :

- الوزارة المنتدبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة
- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (4-9): نسبة التشغيل وعدد المؤسسات في أهم القطاعات حتى أكتوبر 2001

قطاعات النشاط	عدد المؤسسات	النسبة%	عدد العمال	النسبة %
أشغال عمومية و بناء	51873	41.86	209621	47.1
التجارة	29070	23.46	116982	26.28
النقل و المواصلات	16015	12.92	38682	08.69
خدمات مقدمة للأسر	14574	11.76	27783	06.24
الصناعات الغذائية	12381	10	51930	11.67
المجموع	123913	100	444998	100

المصدر: www.pmeart-dz.org

وبهذا شكلت التسعينيات الحلقة الأساسية و الأهم في إنجاز قطاع واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومكنت الاقتصاد الجزائري من دخول الألفية الجديدة بمعطيات متجددة سيكون له بدون شك بعد كبير في التنمية الاقتصادية عموما و لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا.

والجدول التالي يوضح لنا التجسيد الميداني لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخطوات العملية التي اعتمدتها السلطات العمومية في الجزائر و التي نجمعها وفقا لتسلسلها الزمني.

جدول رقم (4-10):

السنة	الموضوع
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني من خلال القانون 11/82 الصادر في 82/02/21
1983	إنشاء ديوان للتوجيه و المتابعة و التنسيق للاستثمارات الخاصة (OSCIP)
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص
1988	بداية الاصلاحات الاقتصادية و اعتماد اقتصاد السوق، و إصدار قانون القرض و النقد 10/90 في 1990/04/14
1991	تحرير التجارة الخارجية، المرسوم 37/91 في 1991/02/19
1993	تطوير الاستثمارات، المرسوم 12/93 في 1993/10/05
1994	إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات
1995	بداية تحرير التجارة الخارجية، و اعتماد قانون الخوصصة
2001	إصدار القانون التوجيهي رقم 18/2001 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2002	سنة إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2002	مرسوم تنفيذي رم 373/2002 المؤرخ في 2002/11/11، المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هي سنة بداية تأهيل هذه المؤسسات
2003	2003/02/27 إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2003	أفريل 2003 فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجسيدا لبرنامج التأهيل
2004	تم إحصاء 400 عملية تأهيل و تشخيص و تكوين في إطار الدعم المباشر مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو
2004	تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أيام 14 و 2004/01/15
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2005 إلى 2009	تخصيص 4 مليار دج لهذه الفترة للتكفل بـــ: إنجاز و تجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إنجاز مشاتل، و تطوير و دعم الصناعة التقليدية خاصة في الوسط الريفي، دراسة و إنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية و التقليدية

المصدر:أخذت عن د/مليود تومي، مستلزمات تأهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ص 997

المبحـــث الثـــاني: أسبـــاب اهتمـــام الدولـــة بالصناعـــات الصغيـــــرة:

يكمن سر اهتمام الدولة، بالصناعات الصغيرة في إمكانية توفير فرص عمل بها ومن خلالها كذلك تعتبر المهد الأول لتعليم العامل للمهارات الفنية، كما أنها تلعب دورا هاما في الحد من هجرة اليد العاملة من الريف إلى الحضر سعيا وراء الكسب نظرا للإنتشارها في أرجاء الدولة

ولقد حرصت الدولة على إعطاء المؤسسات الصغيرة مزيدا الاهتمام وذلك مع بداية تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، بعدما سيطر القطاع العام على النشاط الاقتصادي و لفترة طويلة، و كان له أثر سلبي على نشاط القطاع الخاص وهذا يرجع إلى أن فلسفة الإنتاج بالمصانع الكبيرة لم تعد وحدها المناسبة لظروف الدول النامية ومنها الجزائر، وذلك يرجع إلى الميزة النسبية التي تتمتع بها الجزائر في عنصر العمل مع محدودية رأس المالي.

وقد كان لسياسة الإصلاح الاقتصادي آثار سلبية ظهرت في عدم التزام الحكومية بتعيين الخريجين بالاضافة على الستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة الموجودة بقطاع الأعمال العام، تطبيقا لبرنامج الخصخصة.

وفي نفس الوقت كانت تجارب الدول في اليابان وسويسرا وغيرها في دول جنوب شرق آسيا، محط نظر الدولة بخصوص المشروعات الصناعية الصغيرة من أجل ذلك كله بدأت الدولة تهتم بالمشروعات الصغيرة وخصوصا المشروعات الصناعية الصغيرة لما لها من قدرة كبيرة في الحد من مشكلة البطالة وكذلك العمل على التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وسوف نتعرض تباعا للأسباب اهتمام الدولة بالصناعات الصغيرة من خلال مطلبين الأول: حول الحد من مشكلة البطالة، والثاني في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال الصناعات الصغيرة.

1-الحـــد من مشكلـــة البطالـــة

دعت الدولة إلى الاهتمام بالصناعات الصغيرة، للحد من مشكلة البطالة في الجزائر بعدما عجزت سياسة الحكومة عن تشغيل فائض العمالة و الوافدين سنويا إلى سوق العمل

لقد اهتمت الدولة بتكاتف جهود أجهزتها الرسمية و الشعبية لإيجاد حلول غير تقيلدية للتغلب على مشكلة البطالة تدريجيا سواء على المدى القصير أو المتوسط و من أهم العوامل التي وضعتها الدولة للتغلب على هذه المشكلة[1]:

1-إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتعويض ضياع مداخيل العمال الذين فقدوا وظائفهم للأسباب الاقتصادية

2-وضع برامج خاصة بترقية الشغل و خاصة بالنسبة للفئة الشابة الطالبة للعمل لأول مرة إذ تقترح هذه الأجهزة وظائف مؤقتة (عقود ما قبل التشغيل) أو منح مزايا جبائية أو شبه جبائية لتنمية الشغل لصالح القطاع الخاص (المؤسسات المصغرة و القروض المصغرة) رغم هذه الإجراءات المختلفة و في غياب إنعاش اقتصادي تبقى أزمة البطالة تدق

(1)- ورقة مقدمة من طرف:أ. بسمة عولمي، أ. ثلايجية نوة، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر، مرجع ســابق، ص:600.

أجراسها لأن نسبتها في ارتفاع مستمر رغم إجراءات الحد منها و استقرارها في مستوى معقول و هذا ما دعى بالجزائر إلى البحث عن حلول للتقليل من هذه الأزمة و من بين هذه الحلول المؤسسات الصغيرة

والملاحظ بعد متابعة برنامج الدولة و خطتها في مواجهة البطالة أن الحكومة قد اهتمت و بشكل كبير بالمشروعات الصغيرة و العمل الحر بشكل عام، مما يؤكد على الدور الكبير الذي تضعه الدولة على عاتق تلك المشروعات الصناعية للحد من مشكلة البطالة

وهنا تعمل الصناعات الصغيرة في اتجاهين الأولك في خلق فرص العمل و تعظيم العمالة المنتجة وامتصاص البطالة، والثاني: يظهر في تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة و المدربة.

ولقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة إلى غاية 1999 نحو9100 مؤسسة تشغل حوال 176731 عامل، بينما في سنة 2002 وصل عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة إلى 179585 منصب عمل و هذا ما يفسر تطور مساهمة للمؤسسات الصغيرة في توفير مناصب الشغل و الجداول الآتية توضح ذلك:

الجدول (4-11) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب عمل إلى غاية 1999

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة%	عدد العمال	النسبة%
المؤسسة المصغرة من 01 إلى 09 عمال	148725	93.2	221975	35
المؤسسة الصغيرة من 10 إلى 49 عامل	9100	5.7	176731	27.8
المؤسسة المتوسطة من 50 إلى 250 عامل	1692	1.05	235669	37.2
المجموع	159507	%100	634375	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء سنة 1999

الجدول رقم (4-12) : مساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل سنة 2002

نوع المؤسسة	عدد الأجراء	النسبة المئوية
المؤسسة المصغرة	340646	%46.6
المؤسسة الصغيرة	179385	%24.6
المؤسسة المتوسطة	210851	%29
المجموع	731082	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات سنة 2002

أما بخصوص الاتجاه الثاني و الخاص بتكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة فذلك يتم من خلال استخدام عمال ذوي مهارات منخفضة و مع الوقت يستمد هؤلاء التدريب و الخبرة داخل المنشأة الصناعية الصغيرة حتى يصبحوا عمالا مهرة و من مزايا هذا الأسلوب أيضا كونه أقل تكلفة للمجتمع للارتباط التدريب بالانتاج داخل هذه المنشآت

2- تحقيــق الاستقرار الاقتصادي والاجتمــاعــي والسيــاســـــي

إن من الأسباب التي دعت الدولة للاهتمام بالصناعات الصغيرة هي أنها تحقق التنمية الاقليمية من خلال انتشار سياسة عدم تركز عملية التصنيع في أماكن محدد دون غيرها

كما أن الصناعات الصغيرة تساهم في حرية الحركة في بعض الحالات وذلك للتغلب على تقلبات السوق السريعة والتي تحتاج إلى نوعية معينة من المنتجات مما يساهم في إيجاد نوع من التنافس بين الصناعات الصغيرة والوحدات الكبيرة في تقديم هذه النوعيات من الخدمات فضلا عما تتمتع به الصناعات الصغيرة من سرعة الاستجابة لمتطلبات السوق، كذلك تساهم في توزيع الدخل القومي و تساعد على خلق روح التكامل الاقتصادي و تعمل على إعداد قاعدة عمالية عريضة من خلال خلق الرغبة لدى الأفراد في تملك المشروعات و هنا ترى الحكومة أن تلك الصناعات تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل الدولة، من أجل ذلك سوق سوف نستعرض مما سبق و أن ذكرناه من خلال بندين

2-1- تحقيــق الاستقـــرار الاقتصــادي من خـــلال الصنــاعـــات الصغيـــرة

تساهم الصناعات الصغيرة في العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة وخصوصا الصناعات الصغيرة وذلك يظهر من خلال إنعاش الحركة الاقتصادية الوطنية والتي تلاحظ في دخول المشروعات الصغيرة في معظم المجالات الصناعية الموجودة في الجزائر مثل الصناعات الخشبية و الأثاث.. إلخ مما يساهم في إنعاش حركة الصناعة في الجزائر و لقد اهتمت الدولة بالصناعات الصغيرة نظرا لدورها في:

2-1-1- خلق الناتج الداخلي الخام و في إنتاج القيمة المضافة: يأتي تفصيل ذلك من خلال:

2-1-1-أ- دورها في خلق الناتج الداخلي الخام: تقيد الأرقام المأخوذة في الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهم في سنة 1988 في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي في الناتج الداخلي الخام PIB بنسبة 53.6% مع احتساب قطاع المحروقات وترتفع هذه النسبة إلى73.7% إذا لم تحتسب قطاع المحروقات حيث ترتكز أنشطة المؤسسات الخاصة على قطاع الزراعة، التجارة، البناء والأشغال العمومية والخدمات بصفة عامة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-13): مساهمة بعض فروع النشاط الاقتصادي في تكوين PIB لسنة 1998

فروع النشاط	القطاع الخاص%	القطاع العام %
الفلاحة و الصيد البحري	99.7	0.3
خدمات الأسر	98.5	1.5

التجارة	96.9	3.1
الفنادق المقاهي المطاعم	90.2	9.8
النقل و الاتصالات	67.3	32.7
البناء و الأشغال العمومية	64.2	35.8
الصناعة	27	73

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) سنة 1998

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تسيطر بشكل كامل على قطاعات الفلاحة والصيد البحري و خدمات الأسر، وكذا النشاط التجاري والخدمات بشكل عام بينما لا يزال القطاع الصناعي يسيطرعليه القطاع العام وذلك لطبيعة هذا القطاع التي يتطلب استثمارات ضخمة يعجز عنها القطاع الخاص .

2 –1– 1–ب– دورها في إنتاج القيمة المضافة : تعتبر القيمة المضافة كمؤثر لخلق الثروة التي يحققها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل عام حيث عرفت نموا مستمرا منذ سنة 1974، أين كانت تقدر بـــــ 18 مليار دج إلى أكثر من 1000 مليار دج سنة 1998، وحسب آخر إحصائيات تم الحصول عليها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنتي 1999 – 2000 فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج القيمة المضافة حسب قطاع النشاط مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–14) : توزيع القيمة المضافة حسب قطاعات الأنشطة 1999 – 2000 :

الفروع	القيمة المضافة			
	1999	%	2000	%
الصناعات الغذائية	7786237	49.81	9729766	49.88
مواد البناء	1181247	7.55	2494179	12.79
الكيمياء و الصيدلة	2447721	15.66	2824841	14.48
الكهرباء و الالكترونيك	678926	4.34	821923	4.21
الميكانيك و الحديد	518702	3.32	781636	04
التعدين	389760	2.49	527268	2.4
الخشب و الورق	1102183	7.05	1308172	6.7
النسيج و الجلود	1011550	6.47	1016073	5.2
المجموع	15629082	100	19503858	100

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة إزدادت من سنة 1999 إلى 2000 في مختلف الفروع المشار إليها بقيم متباينة ، فالصناعات الغذائية تحتل الصادرة ، يليها فرع الكيمياء و الصيدلة ، مواد البناء ثم الفروع الأخرى ، و بالنظر إلى النسب نلاحظ أن هذا راجع إلى اتجاه المستثمرين نحو هذا النشاط لأنه كان مطلوب بكثرة .

2-1-ب- دورهـــا في ترقيـــة النشـــاط المحلـــي و منـــافسة المنتـــوج الأجنبي :

تسيطر المؤسسات ص و م خاصة على فروع النشاط الذي يغلب عليها الطابع الخدمي أو الصناعات الحرفية و التقليدية البسيطة ، وبشكل عام المنتجات الموجهة مباشرة للمستهلك للأسباب تاريخية مرادها أن الدولة كانت و إلى وقت قريب على القطاع الصناعي هيمنة شبكة كاملة ، فاستثمارها في هذا القطاع ، خاصة منها الصناعات الثقيلة تعتبرها هامة جدا أيضا إلى أن مزاولة النشاط الصناعي من طرف القطاع الخاص تشوبه عدة عراقيل منها :

أ - أن النظام الجبائي يثقل كاهل القطاعات المنتجة (على خلاف الأنشطة التجارية) .

ب - أن النظام المصرفي يتميز بتفضيله تمويل و إقراض الأنشطة التجارية (الاستيراد والتصدير) على حساب النشاط الصناعي الذي يعتبر كثيرا المخاطر بالنسبة له .

جـــ - أن الصناعات تحتاج إلى استثمارات و إمكانيات ضخمة لا تقوى عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لهذا نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنحصر جهوده في أنشطة صناعية محدودة مثل الصناعات الغذائية و النسيج و الجلود .

فتوسيع تدخل الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف النشاط الاقتصادي و الصناعي على وجه الخصوص و دعمه دعما مباشر يبقى ضروريا للتنمية الاقتصادية بصفة عامة خاصة أمام المنافسة الدولية التي تزايدت وتيرة اندماج الاقتصاد الجزائري فيها ، و لو أن مستوى التصنيع في الجزائر يختلف عن تلك المستويات الدولية السائدة و التي تميل إلى تكثيف الصناعات ذات التكنولوجيا العالية .

وحتى تتم المحافظة على النسيج الموجود في ظل المنافسة الدولية المنتظرة أصبح من الضروري الإسراع في وضع برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها و ذلك لتجاوز الصيغة التقليدية لحماية المنتج الوطني بالأشكال الإدارية كما كان الشأن في الماضي ، بل لابد أن يكون فقط بتحسين نوعية الإنتاج وفق الموصفات و المقاييس الدولية حيث يبقى هذا المعيار أفضل طريقة لحماية المنتج الوطني .

ولقد اهتمت الدولة أيضا بالصناعات الصغيرة ، نظرا لأنها تساهم في الحد من مشكلة البطالة و بالتالي التقليل من الفقد البشري الذي يعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة .

ولما كان لعلم الاقتصاد هدف يسعى لتحقيقه ، و هو التنمية و الرفاهية و إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ، ونظرا لأن ذلك يمكن تحقيقه من خلال الصناعات الصغيرة فهذا يؤكد على أن الصناعات الصغيرة تحقق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع الجزائري و نضيف إلى هذا كله ، بأن الصناعات الصغيرة تحقق التوازن في حجم الطالب الفعلي على المنتجات و بالتالي تساهم في عملية الاستقرار الاقتصادي أيضا .

2-2- تحقيق الاستقرار الاجتماعـــي و السياســـي من خلال الصنـــاعـــات الصغيـــــرة .

لاشك في أن إيجاد فرصة عمل للشباب تساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة لاسيما وأن الصناعات الصغيرة دورا كبيرا في إيجاد فرصة عمل للشباب، بعدما توقفت الحكومة عن سياسة التشغيل التي كانت تتبناها.

ونظرا لأن الشباب الباحث في العمل والقادر عليه ، يتصف بالقوة والطاقة ، ويحتاج إلى إشباع حاجاته الشخصية والعاطفية ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إيجاد فرصة عمل له ، وعندما يحصل الفرد على فرصة عمل ، لاشك أنه يستقر اجتماعيا ، وذلك بالتفكير في الزواج و تكوين أسرة ، و يبتعد عن كل ما يشغله عن العمل الجاد و المثمر ضمن الاستقرار الاجتماعي نجد أن عملية الإنتاج تزيد .

ضمن الاستقرار الاجتماعي نجد أن عملية الإنتاج تزيد من الدخل و تساهم في رفاهية الفرد و أسرته، وبالتالي تحقق الاستقرار الاجتماعي له و لأسرته.

كما أن العمل يدفع الإنسان دائما على ضرورة الالتزام بالواجب الوطني، و يبعده عن الانحراف والجريمة، و هذا أيضا يحقق استقرار اجتماعي ملموس.

فكلما أحسن الأفراد بأن المجتمع يساهم معهم في إيجاد فرصة عمل تساهم على إشباع حاجاتهم الأساسية، كلما كان لذلك عظيم الأثر في تحقيق الاستقرار للمجتمع ، و بالتالي معاونته على تحقيق أهدافه التنموية ، وعلى العكس من ذلك إذا أحس الفرد بأن المجتمع لا يتحمل أي مسؤولية حيال مشكلته والغرض هنا أنها " فرصة العمل " وذلك للإشباع حاجاته ، فإنه يكون حاقدا و ناقما على هذا المجتمع، وبالتالي يحاول العمل على الانتقام منه بشتى الصور والتي نراها الآن على شكل (الجمعات الإرهابية و التطرف الديني) في المجتمعات المحلية والدولية .

كما تعمل المشروعات الصغيرة على تنمية و حماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجا لدى شعوب العالم المختلفة .

وبالنظر إلى صغر حجمه فإن بإمكانها التوغل إلى القرى و الأرياف و الحد من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة و بالتالي تعتبر وسيلة لتشجيع و دعم لإنتاج الزراعي .

بالإضافة إلى أنها تتناسب و متطلبات السوق المحلية خصوصا في الدول النامية التي تعاني من صغر حجم السوق وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين .

والخلاصة هي أن إيجاد فرصة عمل من خلال المشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة، تحقق الاستقرار الاجتماعي ، كنتيجة حتمية لتوفير فرص عمل للشباب و لراغب العمل .

وعن الاستقرار السياسي يمكن القول بأنه عندما يتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأي مجتمع فإن ذلك يحقق الاستقرار السياسي لهذا المجتمع ، لأن الاستقرار السياسي يعتبر محصلة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولتوضيح ذلك فإن عدالة التوزيع في مجال التنمية الإقليمية ، وخصوصا في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة يؤدي إلى تحقيق قدرة كبيرة من العدالة في الداخل والقوة الشرائية وهذا يتحقق من خلال إيجاد نوع من التوازن في توزيع فرص العمل على الأقاليم المختلفة و كذلك الأنشطة وهنا فقط يطمئن المواطن على نفسه و على أسرته بأن السياسة التي

تحكمه تتسم بعدالة التوزيع وعدم المفاضلة بين إقليم أخر داخل الدولة، وهنا يشعر الفرد بانتمائه لبلده و مجتمعه و يحاول نتيجة لذلك الانضمام والمشاركة في العمل السياسي والعمل التطوعي من أجل المشاركة الفعالية لبناء و تنمية مجتمعه بعيدا عن اللامبلاة التي يعيشها أغلب أفراد المجتمع اليوم نظرا لإحساسه بأن له دورا يمكن أن يؤدي إلى به في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هنا يبدأ كل فرد بالاعتماد على ذاته بدلا من اعتماده على الدولة.

من أجل تساهم المشروعات الصغيرة و الصناعات الصغيرة في تشجيع العمل الحر، تحقيق الاستقرار السياسي لأنها تعمل على مد الأفراد بكثير من الحرية و المشاركة في التنمية و هذا يساهم بشكل كبير في فرض مظلة الديمقراطية على المجتمع و بالتالي تحقيق الاستقرار السياسي

المبحـــث الثالث: آليات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائـــــر

نظرا للأهمية التي أولتها السلطات العمومية الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان من الضروري القضاء على كل المشاكل التي تعاني منها و لا سيما التمويلية إذ عارضت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطةو الصناعات التقليدية على تقديم مساعدات مالية للشركات الكبرى المتعثرة التي بلغت حوالي 1.2 تريليون دج (13.5 مليار أورو) وكلها باءت بالفشل، وعليه من الأحسن تحويل تلك الأموال إلى تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويل الاستثمار دون إهمال الشركات الاستراتيجية وعلى هذا الأساس بادرت و تبادر الوزارة إلى ايجاد حلول لذلك على المستوى المحلي و الوطني و الدولي .

1- الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على الصعيد المحلـــي.

نظرا لعدم وجود بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظل التفكير من الوزارة الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية في الجزائر التي أنشأت عام 1994 التكفل بتهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات ،حيث عملت على استحداث و إقامة هياكل مالية تتولى و تعتني بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتي أصبحت حتمية خاصة مع انطلاق برامج تأهيل المؤسسات بصفة موسعة و تذكر من هذه الهياكل :

1-1- صنـــدوق ضمـــان القـــروض :

بإعتبار مشكلة الضمان هو العقبة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية أنشئ صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مارس 2004 ، بعد مرور 10 سنوات على إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية ، حيث تقرر إنشائه بموجب المرسوم رقم 373 – 02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، برأسمال 1.1 مليار دج مكتتب كليا من الخزينة .

يعتبر هذا الصندوق رسيلة دعم حيث يقدم الضمان للمشاريع المربحة التي ليس لها ضمانات كافية لأن هذا الصندوق هو مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ليس البنوك عن طريق تمويل المشاريع بالانطلاق و التوسيع ذات المخاطر الكبيرة ، و ليس تخفيض المخاطر للبنك و ذلك على شكل ضمان قرض طويل الأجل لتغطية جزء من الخسارة

التي تتحملها البنوك و المؤسسات المالية على أن يغطي الضمان 80% من قيمة القرض المحصل عليه ، علما أن الضمان الأدنى لمنح القروض هو 04 مليون دج بينما الضمان الأقصى لمنح القروض هو 25 مليون دج .

قدم الصندوق إلى غاية 30 ديسمبر 2005 حوالي 72 ضمان[1] في إطار برنامج المبدأ قيمت الضمانات 1.4 مليار دج والتي سمحت بخلق 2632 منصب شغل و حصة الأسد ترجع للقطاعات التالية :

- صناعة المواد الغذائية 16 ضمان من الصندوق .
- معدات البناء 11 ضمان من الصندوق .
- بيوتكنولوجيا 5 ضمانات من الصندوق .

هذه الضمانات تخص بالدرجة الأولى المناطق الوسطى من الوطن ، ثم مناطق الشرف و بدرجة أقل مناطق الغرب بنما الجنوب حصته ضعيفة بضمان واحد فقط موجه لولاية الوادي.

كما وقع الصندوق عدة اتفاقيات في بدايتها مع البنوك وهي بنك التنمية المحلية ، بنك البركة ، البنك الوطني الجزائري ، البنك الجزائري للتنمية الريفية و Housing Bank ، ثم اتفاقية مع الصندوق الوطني للتعاهدية الفلاحية ، و أخيرا اتفاقية بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اللجنة الأوربية بمبلغ 20 مليون أورو.

1-2- صندوق رأسمال المخاطر[2] :

تسمى كذلك شركة رأس مال المخاطر ، و في بلدان أخرى شركات رأسمال الاستثمار و هي مؤسسات ظهرت في الخمسينيات في الولايات المتحدة الأمريكية استجابت لاحتياجات تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة للثورة الجديدة في مجال التقدم التكنولوجي و خاصة صناعة الكمبيوتر والالكترونيات وتكنولوجية المعلومات ، ثم انتشرت في الكثير من البلدان الأخرى .

يهدف رأسمال المخاطر التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة ، وعلية فرأسمال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال سواء من أسهم عادية أو أسواق الدين بسبب المخاطر العالية المرتبطة بها ، و لكنها ذات فوائد مرتفعة تتدخل شركات رأس المال المخاطر لتمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أي مرحلة من مراحل نشاطها : مرحلة الإنشاء للتزويد برأس المال الثابت ، رأس المال العامل ، مرحلة التوسع و النمو للدخول في أسواق جديدة أو رأسمال شركات رابحة أو مرحلة النضج و السيطرة على مؤسسات قائمة ذات أداء ضعيف لتحسينها .

وتعتبر شركة رأس المال المخاطر أحد وسائل الدعم المالي و الفني و الإداري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات المخاطر المرتفعة، و بالمقابل ذات إمكانية النمو و الربحية المرتفعة.

في الجزائر تأسس صندوق رأسمال المخاطر برأسمال 3.5 مليار دينار في 2004 ، كما جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (pcsc) للفترة 2005 – 2009 حيث سيتم إنشاء 100000 مؤسسة صغيرة و متوسطة ، وهذا

---

(1)- إبراهيم محمود عبد الراضي، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة مع نماذج لبعض المشروعات الصغيرة الناجحة للشباب، المكتب الجامعي الحديث، 2005،

(2)- عبد الحفيظ محفوظ الزقلعي، تمويل المشروعات الصغيرة آلية لمكافحة الفقر والبطالة، تصدرها الجمعية العربية للكتب الإقتصادية، مصر، السنة التاسعة، العدد التاسع عشر، ربيع 2000، ص: 103.

يستوجب إقامة 2880 صندوق استثمار إذ لجأت المؤسسات للتمويل من رأسمال الاستثمار بنسبة 40% من رأس المال الاجتماعي ، هنا يكون التعهد الأدنى من صناديق الاستثمار بقيمة 500 مليون دج ، وعليه يجب تعبئة موارد رأسمال 1440 مليار دج [1].

لا تتدخل شركات رأس المال المخاطر إلا لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لا تستطيع تعبئة موارد في السوق المالية ، أي غير المسعرة في البورصة ، حيث يتحمل كل المخاطر و تصبح مساهمة فيها لكن دون أن تقوم بالتسيير ، بل تقدم لها المساعدة التقنية و التسيرية ، و بالمقابل تحقق عائدا على شكل فائض قيمته عند التنازل على المساهمة إلى مقاولين آخرين .

منذ 1992 و في إطار تمويل القطاع الخاص ، تم إنشاء شركة رأسمال المخاطر بمشاركة بين المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة Finalep ، بنكين عموميين CPA ، BDL (60 %) و البنك الأوروبي للاستثمار BEI 11 %

1-3- التمويـــل بالقـــرض الايجـــــاري

هي عملية ايجار القيم المنقولة و غير منقولة و هذا تعويضا للقرض البنكي حيث تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستئجار ما يحتاجه من منقولات وعقارات من مؤسسة مختصة في القرض الإيجاري لمدة محددة و تدفع مقابل ذلك إدارات تساوي أو أقل من إهتلاك الشيء المستأجر و في نهاية مدة الإيجار إما يجدد عقد الإيجار أو يشترى الشيء المستأجر أو يرجع للمؤسسة المؤجرة

في هذا المجال تم في الجزائر إقامة شركة للقرض الإيجاري لصالح PME مؤسسة "مغرب إيجار الجزائر" (LMA) « Maghreb leasing Algerie » و هي مؤسسة برأسمال مشترك تونسي أوروبي اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005، رأسماله هو 1 مليار دينار محرر بنسبة 50% و يتكون من مجموعة من المساهمين "بنك تونسي خاص" "أمان بنك" 25 %، مؤسسة تونسية أخرى "تونس قرض إيجار" 36%، "صندوق الاستثمار الأوروبي" 20%، فرع من الوكالة الفرنسية للتنمية" Proparco10%، صندوق رأسمال المخاطر MBEF 5%، مجموعة CFAO 4%، على أن تبدأ نشاطها في نهاية السداسي الأول 2006، استفادت "مغرب قرض إيجار الجزائر" من 10 مليون أورو من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، و عند تشغيله سيكون من أو أعماله تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالحصول على المعدات اللازمة لنشاطها من معدات النقل و الأشغال العمومية و معدات طبية ومكاتب و مخازن ....

تتراوح مدة إيجار الوسائل المنقولة و غبر المنقولة التي تمول بها (MLA) زبائنها بين 3 و 7 سنوات، وفي نهاية المدة سوف يمتلك الزبون الوسائل إذا دفع الإيجار كله بانتظام، وحسب مسؤولين من (MLA) سوف ترتكز العمليات على قرض الإيجار في الأول لتشمل فيما بعد عقد تحويل الفاتورة (Factoring) بتسيير حقوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هي تعمل كذلك على الدخول مستقبلا في بورصة الجزائر عن طريق إصدار سندات في السوق المالي المحلي

(1)- القانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون النوجيهي لترقية المؤسسات والمتوسطة، الجريـــدة الرســـمية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

2- الدعـــم المالـــي المؤسســـات الصغيرة والمتوسطـــة في الجزائر على الصعيد الدولي

وهو تعاون يتم فيه تقديم مساعدات لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء بصفة ثنائية أو متعددة الأطراف، من بينها:

2-1- برنـــامج الميـــدا:

يندرج في إطار التعاون الأورو-متوسطي EDPME حيث تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، و هدفه هو تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتأهيلها وتأهيل محيطها، و مدة برنامج الميدا هي 5 سنوات، إنطلق فعلا في 2002 بقيمة قدرها 62.9 مليار أورو، ليخص 1456 عملية، إذ تم تأهيل 553 مؤسسة من مجموع 3800مؤسسة صناعية خاصة بتكلفة قدرها 17 مليون أورو[1] تقود برنامج الميدا وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ووفد اللجنة الأوروبية بالتعاون مع ممثلي الجمعيات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هدفه هو الاستشارة و الدراسة والتكوين لتلك المؤسسات

وفي برنامج الميدا تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص و تكوين في إطار الدعم المباشر كما تم إنجاز جهاز لتغطية الضمانات البنكية بقيمة 20 مليون أورو هدفه تحسين ظروف حصول لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على قروض

تجدر الإشارة أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بلغ في نهاية السداسي الأول لعام 2005 حوالي 236727 مؤسسة، منها 20.000 مستعدة لتطبيق برنامج الميدا، والباقي فهي إما لا تحتاج للبرنامج أو غير راغبة فيه، وتخص مساعدات برنامج الميدا عمليات الخبرة و التكوين و مساعدة البنوك على تطوير القرض لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل رأسمال المخاطر، و الاعتماد الإيجاري

ومن هنا يمكن القول أن الكثير من المؤسسات لم تشعر بأهمية العملية رغم حيويتها وهذا يستدعي وجود خبراء لفحص الوثائق الداخلية للمؤسسات، و اكتشاف الأخطاء والصعوبات ففي دراسة قام بها البرنامج الأورو- متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين وجود ثلاث أنواع من هذه المؤسسات:

- نوع أول في وضعية بقاء ترفض التأهيل فهي لا تحقق الشروط و تعاني من صعوبات
- نوع ثاني في وضعية نمو تقبل التأهيل و تطبقه جزئيا و يتطلب أصحاب هذه المؤسسات ضمانات النجاح
- نوع ثالث في وضعية جيدة قبلت التأهيل كليا حيث دخلت في عملية تأهيل مسيريها

2-2- البنـــك الإسلامـــي للتنميـــــة:

تأسس هذا البنك في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء وبدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975 ويتم تعاون الجزائر مع البنك الإسلامي للتنمية في المجالات التالية :

- فتح خط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(1)- عبد الرزاق الكبيس، مشكلة البطالة في البلدان العربية وسبل معالجتها، مؤتمر سوق العمل في العالم العربي، المنعقد في كلية التجـــارة، جامعة طنطا، مصر، 27 – 28 أفريل 2002.

- تقديم مساعدات فنية متكاملة لدعم استخدام النظم المعلوماتية ولدراسة سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة العولمة وتحديات المنافسة
- إحداث محاضن ومشاتل نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تطوير التعاون مع الدول الأعضاء للاستفادة من تجاربهم مثل ماليزيا، أندونيسيا، تركيا

وقد أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبهما مبلغ 9.9 ملايين دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث إحدى الاتفاقيتين تنص على تقديم فرص بقيمة 5.1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية وذلك بهدف دعم وتعزيز قدرات الوزارة في إنجاز دراسات الجدوى، وتطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض بالاستثمارات الخاصة و سيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية للبنك الإسلامي في خلال 20 عاما مع خمس سنوات فترى سماح

2-3- الوكالة الفرنسية للتنمية :

الوكالة موجودة في الجزائر منذ سنة 1967 و لم تقم إلا برتوكولات بين الحكومات لكن منذ 1992 أصبح تدخل الوكالة من خلال فرعها Proparco بقروض مباشرة أو منح ضمانات أو عمليات على الأموال الخاصة ففي 1998 كان أول قرض طويل الأجل بمقدرا 15 مليون أورو لصالح CPA وجه لتميل إستثمارات توسيع و تجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية

وفي نهاية 2002 حدث ثاني قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو منح لـــ CPA لمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التوقيع على القروض في مارس 2003 وهي في مرحلة استعماله وحاليا يعمل علة مضاعفة و تنويع بعض الخدمات المالية كالاعتماد الإيجاري Leasing وعقد تحويل الفاتورة Factoring أم فيما يخص Proparco فقد بدأ تمويله للقطاع الخاص ابتداءا من 2003 بمساهمة في الأموال الخاصة بمقدار 1 مليار أورو في مؤسسة مالية خاصة الاعتماد الإيجاري و قرض 20 مليون لمتعامل خاص للهواتف النقالة.

2-4-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

تأسستONUDI في 1967 في فينا لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برنامج صناعية مدمجة لكل دولة بحيث هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة والتنافسية و إدماج نمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي

بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة (PME-PMI)

كما تعمل ONUDI على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج و اختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع

2-5- البنـــــك العالمـــــــي

تم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية Société Financière Internationale (SFI) التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" NAED عن طريق برنامج واحد، يعمل على وضع حيز التنفيذ "لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها و يتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط، وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري Leasing و عقد تحويل الفاتورة Factoring مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة Micro-Finance مع متعاملين أوروبيين

2-6- التعـــــاون الثنـــائـــــي:

في مقدمة برنامج التعاون الثنائي نجد التعاون مع ألمانيا مجلس تكوين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية (PME/CONFORM) الذي هو في مرحلته الثالثة (2003-2006) و يخص مجال التكوين والاستشارة في التسيير بأنها تكوين مجموعة من الخبراء في الميدان كما قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن وسوف ينطلق برنامج آخر بالتعاون مع ألمانيا بعنوان "الدعم الحديث للمؤسسات الصغيرة" للفترة (2005-2007) في مرحلتها الأولى بهدف تطوير التنافسية لهذا النوع من المؤسسات عن طريق تأهيل هياكلها وتقوية الكفاءة الداخلية، وهناك برامج أخرى للتعاون مع دول لها خبرة في ميدان ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيان تركيا وذلك لاكتساب اللازمة من أجل وضع برامج المعتمدة على تجارب الدول الرائدة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة:

ليس سرا إن قلنا أن الجزائر ومنذ الثمانينات خاضت إصلاحات هيكلية كبيرة انتقلت من خلالها تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق، وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعادة الإعتبار إلى القطاع الخاص حتى يلعب الدور المنوط به وان يساهم في تحقيق التنمية الشاملة، ونتيجة هذا التوجه ظهرت ونمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واعتبرت ركيزة حقيقية يعتمد عليها في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

ونستطيع إعتبار سنة 1992 بداية مرحلة جديدة في الجزائر تجسد فيها الإهتمام الحقيقي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لم يتجاوز عددها منذ الإستقلال إلى غاية بداية هذه المرحلة الـــ:12000 مؤسسة أي بمعدل 600 مؤسسة للسنة، وقد كانت في شكل مؤسسات عائلية صغيرة غير مدعمة بل مهمشة إلى حد كبير، ولم يؤخذ بعين الإعتبار دورها الحقيقي في التنمية، لكن منذ سنة 1982 بعد إقتناع كلي من قبل المسؤولين بالحاجة إلى هذا نوع من المؤسسات بدأ الإهتمام بها يتجسد ميدانيا وتجلى ذلك في الخطوات العملية التي إعتمدتها السلطات العمومية في الجزائر.

الفصل الخامس

تمهيـــــــــد:

تواجد المنشآت الصغيرة – لاسيما الصناعات الصغيرة – العديدة من المعوقات التي تحول دون تحقيـــق النجـــاح المنشود وتؤدي إلى فشل المشروع أو تعثر المستفدين في السداد على الأقل ، ودلك بدء من مرحلة تأسيس المشروع مـــن خلال الترخيص ، مرورا بمراحل المشروع المختلفة (انتاجية، وتسويقية وكذلك البيئة المؤسسية التنظيمية والقانونية التـــي تنمو في إطار ها تلك المشروع).

هذا وتشير اغلب الدراسات إلى أن التعثر بين المنشآت الصغيرة ،يكون خلال السنوات الأولى من إنشائها، وهـــذا يرجع إلى ضئيلة رأس المال، وعدم توفر الكفاءات الفنية المتخصصة للأصـــحاب المشـــروعات الصـــغيرة، مـــع نقـــص الخدمات ولإرشاد والمعونة الفنية ، كذلك عدم توفر المعلومات المتعلقة بـــ (سوق العمل وإحتياجاته، وفرص الإســـتثمار، والأسواق الخارجية).

ويمكن تصنيف المعوقات التي تواجه المنشأت الصغيرة و المتوسطة إلى مجموعتين أساسيتين هما أولا: معوقـــات تمويلية، ثانيا:معوقات غير تمويلية و سوف نتعرض لهما في مبحثين مستقلين .

المبحـــث الأول: المعوقـــــــات التمـــويليـــة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات في مجال التحويل بسبب:

ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد، ففي الوقت الـــذي يتحـــدث الخطـــاب الرسمي (السياسي) عن إجراءات دعم مالي و تشجيع الإستثمارات والشراكة ،فإن الواقع يشير إلى إصـــطدام كـــل هـــذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

-غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى؛

- المركزية في منع القروض؛

- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛

- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار؛

- محدودية صلاحيات الوكالة البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.[1]

*- **هشاشة العلاقة بنك/ مؤسسة** : لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة للجوء إلى البنوك بسبب نقـــص مواردها المالية غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات.

وقد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نســـب النمـــو العـــالي ، التـــي أصبحت مجبرة للتخفيض من استثماراتها و بالتالي مستويات التشغيل بها، لذا تعتبر البنوك مصدرا للإحـــدى الصـــعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، في حين أنه في بلدان أخرى كتونس مثلا تم القضاء على هذه الصعوبات بفضـــل وجـــود بنوك محلية قريبة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذات سلوك تنشيطي أو مهني للبنوك .

وهذه العلاقة الوطيدة أدت إلى نجاح وازدهار كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والبنك[2]

أما في بلادنا فيشكل كل من البنك العمومي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عالمين مختلفين وبعيدين ولا تربطيهما إلا العلاقات الرسمية مما تجردها من دور الشريك الفعال.

وبالتالي يسود اللاتفاهم والقطعية وتصبح علاقة التنازع لا مفر منها، خاصة في ظل قلة البنوك الخاصة والبنـــوك المتخصصة الأمر الذي زاد من أزمة الاستثمار في الجزائر.

وإذا ما أردنا تلك الظواهر السلبية، نجد أنها ترجع إلى، ارتباطها بوجود مشاكل تمويلية تعاني منها المشـــروعات الصغيرة، ومن ضمنها:

---

(1)- شبايكي سعدان : معوقات التنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر ، ورقة مقدمة فى الملتقى الدولى حـــول ال (PME) ، الأغواط 8، حتى 9 افريل 2002

(2)- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوم دراسي " الثقة والتشاور " (وثيقة) ، الجزائر 2000/11/11

1- ثقـــل العبء الضريبـــــي و الجمـــركـــــي :

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يساعدها بأي حال من الأحـــوال علـــى العمـــل الإنتاجي، بل يؤدي إلى تعدد و تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، و زيادة على ذلـــك هنـــاك عوامل أخرى تضغط على النشاط الإنتاجي من بينها[1]:

- ارتفاع سعر المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة والمواد الأولية المستوردة الناجمـــة عـــن انخفاض قيمة العملة؟
- كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة غير المشروعة في كثير من الأحيـــان للإنتاج المستورد.

كما أن إرتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الاقتصادية بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص بالإضافة إلى عوامل أخرى أدى إلى النتائج التالية :

- توقف عدة مؤسسات إنتاجية؛
- فقدان بعض مناصب العمل؛
- وتحول بعض رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى دائرة التجارة و خاصة في الإستراد والسوق السوداء .

كما أن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تخلق مشاكل وصعوبات عديدة للمؤسسات الصـــغيرة المتوســـطة وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط هذا القطاع وكـــذلك لبعـــده عن التطبيقات والأعراف الدولية التي تتماشى وتكييف القوانين والآليات الجمركية.

حيث أن قطاع الجمارك كثيرا ما يتميز بالبيروقراطية و تعدد قنوات الرشوة.

2- غيـــاب الفضـــاءات الوسيطة (البورصة) :

إن البورصة سواء أكانت مالية أم تجارية تشكل إحدى الأدوات الناجعة لتطوير المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة بإعتبارها تمثل فضاء إعلاميا و تنشيطيا تشاوريا هاما . إن وجود البورصة من شأن العمل

- إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية ؟
- نسج علاقات و تمفصل أحسن للجهاز الإنتاجي .

أما في الجزائر ،فنلاحظ غياب هذا الدور ، و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم فعالية هذه البورصة بســـبب المشاكل التي يعيشها الإقتصاد الوطني بصفة عامة و مشاكل تتعلق بسيرورة البورصة بصفة خاصة .

تتوفر المؤسسة على نوعين من الموارد : موارد مالكية (خاصة) و موارد تتحصل عليها من خلال الاقتـــراض مـــن الغير سواء من الهيئات المالية أو من الخواص .

---

(1)- عبد الرحمان بن عنتر : واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، ورقة مقدمة فى الملتقى الدولى ســـطيف، 29-30 أكتوبر 2001 .

وما يلاحظ في الواقع صعوبة حصول المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة على القروض اللازمة لتمويل المشاريع الإستثمارية خاصة القروض طويلة الأجل :

* فمن جهة يلاحظ أن سعر العملة ومعدلات الفائدة التي يقدمها النظام المصرفي فيما يتعلق بالقروض ذات تاثير سلبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم انخفاض معدلات الفائدة للاقتراض حيث وصلت في السداسي الثاني لسنة 1997 إلى 08 % ، و كان من المفروض تطبيق إجراءات تخفيض أخرى لمعدلات الفائدة خاصة للنشاطات المالية لسنة 1995 غير أن المنظومة المصرفية لم تكن جاهزة للقيام بهذا الأجراء .

* ومن جهة، أخرى فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات فى الاستفادة من التمويل بسبب ارتفاع معدلات الفائدة ونقص الأموال الخاصة ونقص الضمانات ومشاكل السيولة وقلة المبالغ المقترضة .....

ولهذا الغرض، يتحفظ المصرفيون بتقديم مساعدتهم ل PM I / P M E بسبب مشكلة الضمانات حيث انه للموافقة على قرض يطلب صاحب المصرف بعد دراسة الوضعية المالية غير مالية للمؤسسة وتحميل توازنها المالي عدد من ضمانات مثل :

– ضمانات عينية لبعض من أنواع القروض؛

– ضمانات شخصية حينما تتطلب الصيغة القانونية أو وكالة مالية للمؤسسة ذلك ويضاف إلى كل ذالك غياب الشفافية في مجال منح القروض ومجال وفرة المالية إلى حد الآن ، بالإضافة إلى التأخر في تطبيق لامركزية منح القروض . والخلاصة هي أن مشكلات التمويلية تعتبر من أهم المعوقات إلى تقف حائلا دون تحقيق تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة وذالك للضعف مصادر التمويل وارتفاع تكلفتها ، كذالك تعقد ألإجراءات وبطئها ، ورفض الكثير من البنوك التجارية إقراض المشروعات الصغيرة، لضعف مراكزها المالية ، فضلا عن الضمانات الكثيرة التي تتطلبها تلك البنوك بصفة عامة من أصحاب تلك المشروعات الصناعية الصغيرة .

من كل ما تقدم تتضح أهمية التمويل في المشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة ، وكيف انه يعتبر من أهم واخطر العناصر المأثرة في المشروعات الصغيرة.

المبحث الثاني : المعوقات الغير تمويلية

تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة ، العديد من المعوقات و الصعوبات الغير تمويلية[1]، ونظرا لتعذر ذكر جميع المعوقات ، فإننا سوف نلقي الضوء على أهمها و أكثرها شيوعا ، و ذلك من خلال أربعة مطالب نتناول فيها المعوقات التالية :

أولا : التسويق

(1)- – ورقة مقدمة من طرف: فرحي محمد، صالحي سلمة ، المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي، (متطلابات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)، الشلف 17–18 افريل 2006

ثانيا : الصعوبات التنظمية و القانونية .

ثالثا: عدم توافر المعلومات المتعلقة (بأسواق العمل و إحتياجاته ، فرص الإستثمار الأسواق الداخلية و الخارجية)

رابعا: معوقات تتعلق بالتنمية البشرية .

1- المعوقـــات التسويقيـــة

التسويق من أهم العناصر الحاكمة لأي مشروع ناجح ، لاسيما في المشروعات الصناعية الصغيرة ، أي أن عدم وجود دراسة تسويقية ، قبل البدء في المشروع ، يؤدي حتما إلى تعرض المشروع الصناعي الصغير إلى الفشل و التعثر .

و نظرا لأن قضية التسويق تتضمن عدة مظاهر ، سوف نتناولها بشئ من التفضيل .

1-1- محدوديـة قنوات و شبكـات التوزيـع:

تعاني المنشأت الصغيرة من عدم وجود شبكات تسويق ذات قدرة تنافسية عالية في مجـالات تجـارة الجملـة و التجارة الخارجية لكي تستطيع تقديم منتجاتها في الأسواق المحلية والأجنبية و أن تزودها بمعلومات عن تلك الأسواق .

وذلك نظرا لأن شبكات التسويق والتوزيع والتجارة القائمة، غالبا ما تهتم و تركـز علـى الشـركات والكيانـات الكبيرة. كما أن القيود المفروضة على إنشاء بيوت التجارة الأجنبية ،يؤدي إلى عدم رغبة المؤسسات القائمة فـي توسـيع نطاق عملها بما لا يشمل المنشآت الصغيرة ، والإكتفاء بعملائها الحاليين في المنشآت الكبيرة .

1-2- نقـص المعلـومـات التسويقيـة :

يعتبر انخفاض مستوى التعليم نسبيا و ضعف الموارد، من أهـم الأسـباب والعوامـل التـي تجعـل أصـحاب المشروعات الصغيرة لا يهتمون بالمعلومات التسويقية و التي تتحدد في المنتجات الجديدة ،

وإتجاهات المستهلكين والتقدم التكنولوجي، وكذلك الإستثمار في الأبحاث التسويقية أو توظيف متخصصين أو محترفين في التسويق لكي يتمكنوا من غزو الأسواق المحلية والدولية.

1-3- عـدم كفايـة الموارد لتوظيـف الخبـرات التسويقيـة المتخصصـة:

لا شك في أن عدم كفاية الموارد المالية، يؤدي حتما إلى تعذر توظيف عمالة متخصصة في مجال التسويق ، ممـا يؤدي إلى قصور عملية التسويق و بالتالي تعثر المشروعات الصناعية الصغيرة ، لما لتسوق من أهمية عملية كبيـرة لأي منتج، حيث أن نجاح المشروع يدور وجودا وعدما مع نجاح عملية التسويق للمنتجات المصنعة، و هنا لا يتصـور إنتـاج دون تسويق، حيث يؤدي ذلك إلى ركود السلع، وبالتالي فقد إقتصادي، و في النهاية فشل للمشروع الصناعي .

وعلى الصعيد الأخر نجد أن قنوات التسويق متعددة للمشروعات الصغيرة، منها المعارض و التجارة (تجزئـة – جملة)، والبيع المباشر من خلال المنتج نفسه. حيث أن أكثر قنوات التسويق شيوعا بين المشروعات الصناعية الصـغيرة هي البيع المباشر

1-4-ضعـف الروابط بين المنشـآت الصغيـرة والمتوسطـة وبين المنـشآت الكبيـرة :

إن تدني القدرات الإدارية والتكنولوجية للمشروعات الصغيرة تمثل عائقا كبيرا أمـام تحقيـق الـروابط الأماميـة والخلفية مع المنشآت الكبيرة والأجنبية.

1-5- إنخفـــاض جـــودة المنتـــج :

إن انخفاض مستوى الجودة للمنتج ، و ارتفاع أسعاره يؤدي حتما إلى هجر هذه المنتجات، وبالتالي عدم قدرة هـذه المنتجات على المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية.

من كل ما تقدم يتضح أن التسويق من أهم العناصر التي يرتكز عليها المشروع الصناعي الصغير، وكما أوضحنا بأنه لا يتصور إنتاج دون تسويق جيد، والتسويق الجيد يحتاج لدراسات متعددة للأسواق، ومعرفة رغبـات المسـتهلكين وإحتياجاتهم الكمية والكيفية وهذا ومع الأسف لم يتم بالشكل المطلوب مما يؤدي إلى تعثر أغلب المشـروعات الصـغيرة وفشلها بعد تأسيسها .

2- المعوقات التنظيمية والقـــانونيـــة

تواجد المؤسسات الخاصة- بشكل عام في الجزائر - معوقات تنظيمية و قانونية كثيرة تظهر في الحصول علـى الترخيص لإنشاء وتأسيس مشروع صناعي، على أن الآثار المترتبة مـن تلـك المعوقـات علـى المنشـآت الصـغيرة والمشروعات الصناعية الصغيرة ،تكون أكثر تأثيرا من غيرها نظرا لأنها غير مؤهلة بدرجة كبيـرة للتعامـل مـع تلـك المشاكل الناشئة عن اللوائح التنظيمية المختلفة، بنفس القدر للمنشآت الكبيرة.

فضلا عن هذا فإن تكلفة الإلتزام بتلك اللوائح التنظيمية غالبا ما تكون عبئا على المنشـآت الصـغيرة ،مقارنـة بالمنشآت الكبيرة .

ولتأكيد ذلك نلاحظ –أيضا – أن هناك العديد من المشاكل الأخرى التي تزيد اللوائح التنظيمية، تعقيدا مثل تـداخل الإختصاصات من قبل الأجهزة الحكومية المختلفة، وتداخل قوانين الحكومة المركزية والمحلية، وإنعـدام التنسـيق بـين الوحدات الحكومية، وضعف المعلومات المتاحة للمسؤولين، و عدم كفاية عمليات الحفظ والتسجيل وإمساك الدفاتر وعـدم توافر معدات لمعالجة البيانات .

بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على تـرخيص المشـروع يتطلـب الوقـت بـين 08إلى18 شهر وهي مكلفة وكذا الصعوبات التنظمية والقانونية حيث الحصول على الموافقة علـى إنشـاء، والتسـجيل، والتسجيل المحلي، ورخصة الإنشاء والتشغيل وطلب الإعفاءات الضريبية، وقد أجمع العديد من هذه الخطوات في خطـوة واحدة أو خطوتين، وبالتالي يتعين على صاحب المشروع أن يتقيد بما لا يقل عن 10 قوانين وهي : القـانون التجـاري، قانون الإستثمار، قانون المالية لكل سنة، قانون التسجيل التجاري، قانون التسجيل العقار، قانون التسجيل الصناعي، قـانون الضمان الاجتماعي، قانون الإستراد والتصدير، قانون العمل، القانون الفلاحـي (الـذي يـنظم المسـاعدات الفلاحيـة) بالإضافة إلى العدد الهائل من القرارات الصادرة من رئاسة الجمهورية، رئيس الحكومة، الوزاراء والولاة[1].

وما من شك، في أن هذه الإجراءات تعتبر من أهم المعوقات التي تقف حـائلا أمـام الشـباب الراغـب فـي إقامـة مشروعات صغيرة والاستمرار فيها ، وربما يؤدي ذلك إلى زهد الشباب لتلك المشـروعات نتيجـة الكـم الكبيـر مـن

(1)- د – مدنى بن شهرة ، المؤسسات المصغرة كأحد الحلول للحد من مشكلة البطالة ، ورقة مقدمة فـى الملتقـى الـوطني، تيارت 2006 ص 5 .

الإجراءات والجهات الكثيرة التي نتعامل معها من هنا يتضح لنا السبب إحجام القطاع الرسمي الذي يعمل في المشروعات المتناهية الصغر في تسجيل نفسه في المشروعات الرسمية و ذلك لأنهم يخشون من طول الإجـراءات و العراقيـل التـي تظهر أمامهم مما يضطرهم إلى الإستمرار في هذه الكيانات دون اللجوء إلى التسجيل الرسمي.

3- عـدم توافـر المعلومـات الأسـاسيـة (بالأسـواق العمـل، واحتياجاتـه وفـرص الاسـتثمار والأسواق)

تعتبر الإحصائيات والمعلومات ، من أهم العناصر الجوهرية التي يجب على المستثمر قبل البدء فـي المشـروع الحصول على التي تمكنه من إتخاذ القرار السليم المسند على دراسة واقعية تؤدي في النهاية إلـى النجـاح المشـروعي وعدم تعرضه إلى التعثر والفشل، إلا أنه يتعذر في أغلب الأحوال، الحصول على البيانات والمعلومـات التـي تسـاعد صاحب المشروع الصناعي على إتخاد قراراته وهذا يرجع إلى تضارب البيانات والإحصاءات الموجودة فـي الجزائـر بشكل عام وتعدد المصادر والجهات التي تقوم بإعداد هذه البيانات.

كما أن غياب وضع نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وأليات التسيير تجعل هذا النوع مـن المؤسسـات هشة وغير قادرة على المنافسة وكذا التغيرات البيئية، خاصة في بداياتها الأولى فمـن المؤكـد أن المؤسسـة الصـغيرة والمتوسطة، تتواجد في محيط معلوماتي ضعيف للغاية ولا يساعد على تنميتها ونموها.

ففي غياب بطاقته صحيحة ودقيقة للمعلومات بعدد هذه المؤسسات و تمركزها الجغرافي .....الخ، أو بعبـارة أدق غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات ،يجعل قيام هذه المؤسسات يتم في ففوضى عارمة لإنعدام الدراسات الجـادة في معرفة الخصائص والقدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة، وشح المعلومات الضرورية عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمصغرة [1].

وبشكل عام يمكن القول بأن عدم توفر البيانات والمعلومات للمشروعات المطلوب إنشاؤها من أهم المعوقات التـي تواجه المستثمر الصناعي الصغير في الجزائر، وخصوص فيما يتعلق بسوق العمل واحتياجاته، وكذلك فرص الاسـتثمار وأماكن تواجدها في مجال الصناعات الصغيرة، وكذلك الأسواق المحلية والدولية.

4- معوقـات التنميـة البشريـة

تفتقر المؤسسات الصغيرة – في أغلب الأحوال – إلى المهارات الأساسية في الإدارة والمحاسـبة وأيضـا عـدم القدرة للحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساندة، وذلك المناسبة على النحو التالي:

1- عدم توافر الإطارات المدربة في مؤسسات دعم المشاريع

2- ضعف الوعي والمهارات الريادية لدى أصحاب المشاريع

3- عدم توافر الكفاءات الإدارية لدى المستثمرين وأصحاب المشاريع الصغيرة

4- ضعف الكفاءات الفنية المتخصصة للأصحاب المشاريع الصغيرة

---

(1)- ورقة مقدمة من طرف: أ : غياط شريف ، أ : بوقموم محمد التجربة الجزائرية في تطـوير وترقيـة المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، شلف ، يومي 17-18 افريل 2006 .

5- عدم توافق برامج التدريب المهني مع احتياجات المؤسسات الصغيرة مع ضعف مستواه .

6- عدم التنسيق بين البرامج التعليمية والتدريبية

كل هذه العناصر تساهم بشكل كبير ، في إعاقة تنمية المشروعات الصغيرة لا سيما الصناعات الصغيرة وذالك لأن العمالة المنتجة ، تعتمد أصلا على مستوى التعليم والتدريب الخاص بها ، ويظهر ذلك عندما يكون مستوى التدريبي عاليا تكون المهارة عالية ، وبتالي يكون الإنتاج جيدا ، وعلى العكس من ذلك فعندما يكون التعليم والتدريب اقل، تكون المهارة اقل، وبتالي يكون الإنتاج منخفضا (كما ونوعا).

خاتمـــــة:

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها الفعال في إنعاش الإقتصاد الجزائري، وهذا ما دفـــع الدولـــة إلـــى مضاعفة جهودها من خلال إنشاء مجموعة من الوكالات وإصدار العديد من القوانين التي تسعى كلها إلـــى تطـــوير هـــذا القطاع، ولكن ومع ذلك مازالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من بعـــض المشـــاكل التـــي تحـــول دون نموهـــا وتطورها في الوقت الذي يجب فيه رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات في ظل إنظمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي.

والخلاصة أن المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة كثيرة منها التمويلي، ومنهـــا التســـويقي، ومنهـــا الخاص بالتنمية البشرية، ومنها الخاص بالمعلومات والبيانات، وكلها يحتاج لها المشروع الصناعي الصـــغير، من أجل ذلك لابد من النظر في تذليل العقبات التي تواجـــه المشـــروعات الصـــغيرة، لاســـيما الصـــناعات الصغيرة حتى تتمكن هذه المشروعات من أداء دورها الاجتماعي والاقتصادي .

حيث أوضحت عدة دراسات، أن الكيانات الصغيرة، تعاني أكثر من الكيانات الكبيرة بالنســـبة لقيـــود التأســـيس، وكذلك إدارة الضرائب، وخفض المنازعات وغيرها، وذلك راجع إلى نقـــص المعرفـــة والخبـــرة عنـــد أصـــحاب المؤسسات الصغيرة.

الفصل السادس

الفصل السادس: تجارب بعض الدول الناجحة والدروس المستفاد منها في مجال الصناعات الصغيرة

تمهيـــــد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الموضوعات الهامة التي تشغل أذهان متخذي القرار الإقتصادي وذلك لما تتمتع به من أهمية وقدرة كبيرة على دعم التنمية الإقتصادية من جهة والنهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى، وقد ثبت عمليا أن العديد من الدول بنت نهضتها الإقتصادية بالإعتماد أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال بعض الدول الأخرى على نظرية الصناعات المصنعة، أي البدء بالصناعات الثقيلة في بداية مراحلها التنموية، وهي التجربة التي أثبت الواقع فشلها في الكثير من الدول النامية ومنها بعض الدول العربية.

إن نجاح برامج التنمية المعتمدة أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول التي كانت مشابهة من حيث الظروف الإقتصادية والإجتماعية لواقع البلدان العربية، جعل الكثير من هذه الأخيرة تعيد النظر في استراتيجيتها التنموية، بإعادة توجيهها للتنمية الإقتصادية، غير أنه لابد لهذا القطاع أن يستفيد من تجارب بعض الدول التي أصبحت رائدة إقتصادية.

وهنا نجد أن الدول الصناعية المتقدمة، مهتمة بالمشروعات الصناعية الصغيرة، وذلك لأن هذه الكيانات تغطي 90 % من إجمالي المشروعات في تلك البلاد، كما أنها توفر نسبة تتراوح بين 30% و 40 % من إجمالي فرص العمل.

أما عن دول العالم الثالث، فترتفع نسبة ما توفره هذه المشروعات الصناعية الصغيرة من فرص عمل، حيث تصل نسبة فرص العمل التي توفرها هذه الكيانات ما بين 60 % و80 %، كما أنها تعتبر مصدرا هاما من مصادر تكوين رأس المال[1].

هذا ولقد إستقر في يقين أغلب الإقتصاديين، ومتخذي القرار أن المشروعات الصغيرة تمثل عصب التنمية في أي مجتمع ، مهما كانت درجة نموه وخصوصا بالنسبة للصناعات المغذية.

من أجل ذلك، نستعرض بعض التجارب الناجحة والتي سبقت الجزائر في هذا المجال لكي نأخذ منها الخبرة والعبرة، والدروس المستفادة، بهدف تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية في الجزائر، وأيضا توفير فرص العمل التي تحد من مشكلة البطالة في الجزائر.

ولكي نحقق هذا الهدف، رأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول نتناول فيه التجارب الناجحة لبعض الدول، وبالتالي نستعرض فيه الدروس المستفادة من تلك التجارب.

---

(1)-مكتب العمل العربي الصناعات الصغرى والحرف التقليدية فى الوطن العربي أداة تنمية، منظمة العمل العربية، مؤتمر العمـــل العربـــي، الدورة الحادية والعشرون من 4-11 افريل 1994 ، ص 29 – 30.

المبحـــث الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في مجال الصناعات الصغيرة

تسعى كافة الدول، إلى تنمية مواردها بهدف إشباع حاجاتها، و العمل على توفير سبل العيش الكريم لمجتمعها، ولكي تحقق ذلك، فإنها تلجأ إلى عملية التنمية الشاملة لمختلف أوجه الأنشطة في المجتمع وذلك من خلال بناء الإنسان وتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته للعمل، إضافة إلى إكتشاف موارد المجتمع وتنميتها والإستخدام الأمثل لها.

ونظرا لأن الصناعة، تعتبر محور التنمية ، فإن من الطبيعي الإهتمام بها، بهدف الوصول إلى إشباع حاجات المجتمعات، ونتيجة لذلك بدأت الدول الإهتمام بعملية الصناعة بشكل عام، و العمل على تنميتها.

ولما كانت الصناعات الصغيرة أحد العوامل المهمة، والمؤثرة على تقدم الصناعات الكبيرة، فكان طبيعيا الإهتمام بها، في أغلب الدول الصناعية والنامية على حد سواء، لما لها من نتائج إيجابية حققتها لمجتمعها، ومن الأمثلة على ذلك، نجد أن المملكة المتحدة بها عدد الشركات العاملة في مجال الصناعات الصغيرة يفوق 3,5 مليون شركة، 95 % منها يعمل بها أقل من عشرة أفراد، وتمثل هذه الشركات أكثر من 50 % من قوة العمل في القطاع الخاص، ويعمل بها مليون مواطن، متوسط دخل الفرد السنوي منهم حوالي 12 مليون جنيه إسترليني و نصف، وتمثل هذه الشركات الصغيرة أيضا أكثر من 40 %من إجمالي الصادرات بالمملكة المتحدة.

كما نجد أن التجربة اليابانية كانت – و لا تزال – لها داع كبير في مجال الصناعات الصغيرة، حيث تمثل صادرات الصناعات الصغيرة في اليابان حوالي 60%من حجم العمالة.

على الصعيد الأخر نجد أن 50 %من الإنتاج الصناعي الهندي من الصناعات الصغيرة 33 % من إجمالي الصادرات الهندية، 80 % من عدد العمالة الهندية تعمل في مجال الصناعات الصغيرة[1].

من كل ما تقدم يظهر لنا الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية التي حققتها المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة في الدول الصناعية الكبرى، و الدول النامية.

من أجل ذلك سوف نتناول تجربة بعض الدول المتقدمة في مجال الصناعات الصغيرة وأيضا تجارب بعض الدول النامية.

1- تجـــارب بعض الدول المتقدمة صناعيـــا في مجال الصناعـــات الصغيرة

أولت كثير من الدول، والمنظمات الدولية المعنية، اهتماما بالغا بالصناعات الصغيرة، حيث زاد هذا الاهتمام منذ منتصف السبعينات، و تنوعت وسائله، ففي عام 1978 قرر البنك الدولي تخصيص ثلث قروضه الخاصة بالتنمية الصناعية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

كما توالت الاهتمامات من كل من البنك الدولي، والصندوق النقد الدولي عن برامجها من أجل تخفيف حدة الفقر في توليد فرص العمل.

---

(1)-د – هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارتـــه فـــي ظل التحديات المعاصرة – ط 1 القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2002، ص:216 .

(1)– د/ عبد العزيز جميل مخيمر ، د– احمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالـــة بين الشباب في الدول العربية – ط 1 القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000، ص: 34.

ولعل من المفيد استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة، التي اعتمد اقتصادها على نجاح المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، وذلك للوقوف على هذه التجارب المشهود لها بالنجاح، آخذين منها العبرة والخبرة، حيث أن هذه التجارب غنية بدروسها وتطبيقاتها، مع مراعاة أن هذه التجارب، لا يمكن تطبيقها بشكل كامل، ولكن بما يتفق مع واقعنا وإمكانياتنا.

من أجل ذلك رأينا، إلقاء الضوء على عدة تجارب دولية، وخصوصا الدول الصناعية الكبرى ،في مجال الصناعات الصغيرة، محاولين أن تكون هذه التجارب بمثابة مرجع للصناعات الصغيرة، ربما يعود علينا بالنفع.

وعلى ذلك فسوف نخصص هذا المطلب لثلاث تجارب، نعتقد بأنها من أهم التجارب الدولية التي لاقت اهتماما دوليا، وهذه التجارب هي تجربة اليابان، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية، والتجربة الإيطالية ، مخصصين لكل منهم بندا مستقلا.

1-1- التجـــربـــة اليابانيـــة[2]

تعتبر اليابان من أولى الدول التي اهتمت بالصناعات الصغيرة في العالم ، حيث قسم الباحثون التجربة اليابانية في مجال تنمية و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة إلى مراحل تاريخية، و أكدوا على أن هذه المراحل كان لها دور كبير بالنسبة لما وصلت إليه اليابان اليوم من التقدم في هذا المجل وهذه المراحل على التوالي هي :

1- 1-1- فتـــرة ما بعـد الحـــــرب :

في هذه الفترة تم توظيف كافة الجهود ، يهدف النهوض بالاقتصاد الياباني، إعادة الهيكلة فيه، ولقد تطلبت هذه العمليات أموالا ومعونات ضخمة، مما أدى إلى الاتجاه للتنمية والتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل سرعة إعادة عمليات الإنتاج وتوزيع المنتجات، وجاءت بعد ذلك طفرة هامة هي وضع أسس لنظام التعاقد من الباطن للشركات والمؤسسات الصغيرة مع الشركات الكبيرة والمشروعات الحكومية، وتم وضع قانون الغرفة التجارية في عام 1953 الذي ركز على توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1-1-2- الفتـــرة 1955 - 1972:

وهذه الفترة أطلق عليها " النمو العالمي " وهذه الفترة تم فيها إصدار عدة قوانين منظمة و محفزة للمؤسسات الصغيرة ، بعدما صدرت الورقة البيضاء المنشورة عام 1957 .

هذا وفي عام 1963 صدر قانون باليابان بهدف تنمية قطاعات الصناعات الصغيرة وكذلك تحسين الظروف الاجتماعية لأصحاب و مستخدمي هذه المنشآت، وذلك على أثر تغيير البيئة الصناعية اليابانية، من خلال الاقتصاد المزدوج، ومن خلال هذا المفهوم تحددت الصناعات الصغيرة، على أنها مشروعات تجارية صغيرة تعاني من نقص التقنية والتمويل والعمال المهرة وتهديدها من طرف التغيرات البيئية المتكررة والمفاجئة، وبذلك تشكلت البيئة الصناعية من المؤسسات الكبيرة التي تشكل البيئة العليا، ومجموعة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل البيئة السفلى، وقد استمر ذلك الوضع منذ أوائل سنوات ما بعد الحرب وخلال الخمسينات إلى أن تغيرت البيئة الصناعية في الستينات

(2)-د/ أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص: 123.

نتيجة النمو الاقتصادي العالمي المستمر حتى بلغ معدل النمو السنوي المتوسط ما يفوق 10% نتيجة التوظيف الكامل للعمالة.

ولقد وضعت الحكومة اليابانية أساسا لتحقيق أهداف هذا القانون، حيث قامت بوضع وتحديد الأدوات اللازمة لذلك، وقد حددت عدة مجالات، بهدف تحسين الإنتاجية، والبيئة المحلية للصناعات الصغيرة من خلال ثلاث محاور مستهدفة هي:

1-1-2-أ- التحديـــــــث: وذلك من خلال مجموعة من الحوافز:

1- إتاحة القروض من مؤسسة تمويل الصناعات الصغيرة .

2- إتاحة القروض من المؤسسة الشعبية لتمويل الصناعات الصغيرة.

3- إتاحة القروض من المؤسسة اليابانية للأعمال الصغيرة بهدف التكامل الصناعي.

ومن هنا يظهر أن التحديث – بمفهومه الشامل – يعني التحديث الداخلي للشركات و العلاقات بينها وبين الصناعات الأخرى، بما يؤدي إلى التحديث على مستوى الصناعة وموقعها في الهيكل الصناعي.

1-1-2-ب- التحسين الهيكلـــي: وهذا يتضمن ، تطوير هياكل المنشآت الصغير عن طريق ، تحديث مجموعة من الوحدات الإنتاجية الصغيرة بتغيير هياكلها الرئيسية إلى أخرى أكثر كفاءة ، لضمان النمو الذاتي على المدى الطويل، والصناعات المختارة محل التطوير تدرج كصناعات خاصة يعد لها برامج التطوير في حالة موافقة الوزارة المختصة، ويتضمن مجموعة من الحوافز حيث تقديم قروض للتطوير الهيكلي من مؤسسات تمويل الأعمال الصغيرة المختصة بعملية التحديث، وكذلك معاملة ضريبية خاصة كضريبة تسجيل المشروعات المشتركة، وأيضا إعفاء ضريبي من ضريبة الحيازة للأراضي المخصصة للصناعات الصغيرة، ونتيجة لذلك كله تطورت العلاقة بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة.

1-1-3- فتـــرة ما بعد عـــــام 1973:

ولقد أطلق عليها فترة " النمو المستقر " بعد أزمة البترول الشهيرة، شهد الاقتصاد الياباني تحولا كبيرا، حيث أصدرت الحكومة اليابانية تشريعات عديدة بهدف تنظيم عمل المؤسسات الصناعية الصغيرة، بعدما فرضت الولايات المتحدة تعريفة 10% على جميع الواردات اليابانية، مع أثر تقويم " الين" على الصادرات اليابانية بعد فترة من " الين " ذي السعر المنخفض الذي ساهم في نمو اليابان عن طريق التصدير واليوم يوجد 48 ألف إتحاد تعاوني تجاري واقتصادي، 100 ألف مشروع كمشروعات منفذة من الباطن.

هذا وتظهر أنماط منشآت الأعمال الصغيرة في اليابان، في المجتمعات المتخصصة، وشركات الإدارة المبتكرة، والمشروعات الدولية، و الأخوة الصغار .

وعلى الجانب التشريعي، فلقد صدرت عدة قوانين في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، والجمعيات التعاونية :

1- قانون المقاولات من الباطن مع المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

2- قانون منع تأخير دفع تكاليف مقاول الباطن .

3- قانون الإجراءات الاستثنائية لزيادة التطور التكنولوجي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

4- قانون تنظيم و تنشيط المنشآت الصغيرة و المتوسطة لقطاعات معينة، هذا بجانب تسهيل إجراءات تكوين الشركات الصناعية الجديدة أو الدخول في مجالات جديدة .

كما قامت اليابان بتنظيم مجموعة من البرامج لتنمية الصناعات الصغيرة حيث شملت:

أ- برنامج التنمية الإدارية ويشمل تقديم الاستشارات في العملية الإدارية، والتمويلية والضرائب، والمحاسبة ومشاكل العمالة، والقيود المحاسبية، المحاسبية الضريبية.

ب-برنامج تطوير المعدات بتقديم القروض بما يكفل زيادة الإنتاج.

ج- برنامج إعداد مستشاري الصناعات الصغيرة الذي يقدم المشورة حول المشاكل المطروحة، كما يعمل كحلقة وصل مابين الجهات الحكومية و الصناعات الصغيرة والخلاصة هي أن تقدم الصناعات اليابانية كان كان نتيجة، عوامل كثيرة منها الخبرة التكنولوجية، والتجديد والابتكار، و التقليد والاستفادة من التجارب الدول الأخرى.

1-2- التجربـــة الأمريكيـــة:

في عام 1953 وافق الكونجرس الأمريكي ، على إنشاء هيئة حكومية ترعى و تساعد المشروعات الصغيرة، وقد أطلق عليها إسم " إدارة المنشآت الصغيرة " وكذلك للإفساح المجال لمنافسة حرة من خلال البرامج الملية والإدارية والاستشارية التي يتم إقرارها وتقديمها .

هذا ولا يوجد تعريف جامع أو معيار ثابت ينطبق على جميع الأنشطة بالمشروعات الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك تم وضع تعريف خاص لكل نشاط بالمشروعات الصغيرة يكون خاص به، و يضعه في زمرة المشروع الصغير.

وتمثل المشروعات الصغيرة أكثر من 15 % من ناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية كما أن هناك ما يزيد عن 295 مليون مشروع صغير في الولايات المتحدة الأمريكية من بينها أكثر من 17 مليون مشروع صغير تعد أعمالا مملوكة للفرد الواحد، كذلك هنالك 6 مليون مشروع صغير (من إجمالي 25.5 مليون مشروع) تقوم بتشغيل بين 1 إلى 500 عامل و حوالي 15000 مشروع صغير يقوم بتشغيل 500عامل، وهناك ما يزيد على 9 مليون من هذه الشركات مملوكة للنساء وأكثر من 850 ألف مشروع صغير جديد يتم إنشاءها سنويا، وذلك كله رغم تعرض كثيرا من هذه المشروعات الصغيرة للفشل في المرحلة الأولى، إذ تبلغ نسبة الفشل حوالي 20%في السنتين الأولى والثانية، إلا أن معدل الفشل ينخفض سنة تلوى الأخرى حيث يتراوح في السنتين 9 و 10 بين (7 الى8 %)[1].

(1)- د/ هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي / دليل عملي لكفيت البدأ بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة مرجع سابق ص 227.

(2)- د/أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر ، مرجع سابق، ص: 132.

ونظيف بان 66 % من القوة العاملة في أمريكية كانت أول خبرة في مجال العمل في المشروعات الصغيرة، وبمعني آخر أن العمالة الأمريكية الغير ماهرة يتم امتصاصها وتدريبها من خلال مشروعات الصغيرة .

كما أن معظم ألاختراعات في أمريكية تحقق من خلال المشروعات صغيرة وتبلغ نسبة هذه الاختراعات 55% من إجمالي حجم الاختراعات هذا وتوجد مراكز متعدد في الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تنمية المشروعات الصغيرة ، سوف نتعرض لكل منه تبعا[1]

1-2-1- مراكز تنمية الصناعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية

أ – بدأ العمل في هذه المراكز في عام 1980 ومنذ ذلك الحين بلغ عدد المستنفدين من خدمات هذه المراكز ما يربو على 8,3 مليون عامل، وانتشرت فروعها في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية بواقع مركز واحد على الأقل لكل ولاية ، حيث بلغ عددها الآن 58 مركزا رئيسيا ويتبعها حوالي 100 مركز فرعي تخدم حوالي 600000 عميل في السنة.

ب – تتلقى هذه المراكز تمويلا من الكونجرس بواقع 87 مليون دولار سنويا ، وتعمل هذه المراكز على تنويع مصادر تمويلها بمساعدة اكبر عدد ممكن من المشروعات .

ج– تقوم هذه المراكز بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء ودراسة احتياجاتهم من اجل تصميم برامج الخدمات والمساعدات المناسبة لهم، حيث تقوم بتقديم خدمات تسويقية متنوعة وترويج لمنتجات هذه المشروعات من خلال شبكات الانترنت وذلك بتنسيق مع مركز معلومات الصناعات الصغيرة.

وتقوم هذه المراكز، للأصحاب أعمال صغيرة بعمل برامج التدريبية المتخصصة وكذلك تقديم الاستشارات الفنية المجانية ، وأيضا الخدمات للمشرعات التي تعمل بالخارج (الترجمة) والمعونة الفنية والأبحاث الخاصة بالتنمية .

كما أنها تعرف أصحاب الأعمال الصغيرة بالقضايا الهامة والأزمة لبدء أعمالهم واستمرارها وزيادة إنتاجها مثل التمويل والتخطيط والتسويق والموقع المناسب .

هذا ويقوم بتدريب خبراء في مجلات القانون ، المحاسبة والتسويق، وادارة الأفراد، ومتخصصون في مجالات المشروعات الصغيرة، وذلك في مقابل رسوم رمزية ، ربما يكون التدريب مورد من موارد التمويل إلى انه مورد بسيط .

1-2-2- مـــراكـــز الصناعـــات الصغيرة للمـــرآة فى الولايـــــات المتحدة الأمريكية .

كانت نواة تلك المراكز في عام 1988، عندما انشأن وزارة المشروعات الصغيرة ألأمريكية مكتبا خاصا لدعم سيدات الأعمال الصغيرة، حيث تنتشر هذه المراكز فى أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ عددها حوالى 200 مركز.

وتختص هذه المراكز بدعم البنية الأساسية لمراكز عدم مشروعات سيدات الأعمال الصغيرة في جميع أنحاء الولاية المتحدة ألأمريكية، وأيضا عرض أفضل الخبرات في مجال تقديم الخدمات ذات الجودة العالية للعملاء.

وكذلك مشاركة صانعي السياسات في معرفة المعلومات المتعلقة بأهمية واثر مشروعات المرآة على نمو المجتمع كما أن هذه المراكز تقوم بدور لا يقل أهمية عن دور مراكز دعم الصناعات الصغيرة لأنه يجري أبحاث عن أسواق، ويعمل على إيجاد سبل للتمويل، وتقديم الاستشارات الفنية ويقدم مختلف البرامج التدريبية على الأعمال المختلفة، كما انه يعمل على مساعدة المشروعات الصغيرة على أبرام عقود المشتريات مع الحكومة وكذلك التركيز على تقديم الخدمات للفقراء والفئات محدودة الدخل.

ومن إنجازات هذه المراكز زيادة عدد مشروعات سيدات الأعمال الصغيرة بالنسبة 100 % خلال الفترة من 1987 وحتى 1999 حيث بلغ إجمالى عدد هذه المشروعات 9.1 مليون مشروع في عام 1999 يعمل بها حوالي 27.5 مليون من العمالة ، وقد تولد عنها حجم مبيعات قدره 3.6 تريليون دولار .

وقد أدى ذلك الى ارتفاع معدل نمو الاقتصادي وزيادة دخل الأسرة وزيادة عدد المشروعات الصغيرة التي تديرها المرآة من خلال التفرغ التام.

1-2-3- مـــراكـــز معلومـــــات الصناعات الصغيـــرة في الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة :

تعمل هذه المراكز على توفير جميع احتياجات التكنولوجيان التي قد يصعب على المشروعات الصغيرة توفيرها فى مرحلة البداية، من اجل إعداد خطة العمل وخطط التسويق وإجراء الأبحاث اللازمة لمختلف الأنشطة والصناعات وعمل كتيبات عن أنشطة المشروعات وتصميم شعار للمنشأة، ودراسة احتياجات الأسواق العالمية.

كما تقوم هذه المراكز بجمع البيانات اللازمة عم العملاء من اجل التعرف على خصائص العملاء والشريحة المستهدفة منهم لتقديم المساعدات المناسبة مثل برامج تدريب ذات طبيعة معينة لشريحة خاصة وللأغراض محددة.

- هذا ويتم التعامل مع العملاء المراكز خلال إجراء مقابلة شخصية عميل بهدف مناقشة الإجراءات التي تسبق إنشاء المشروع، وكذلك عملية إدارة المشروع أو إجراء مقابلة بهدف تعريف العميل سواء المكتبية الإستشارية، والبرامج الحاسب الآلي ، أو الدورات التدريبية .

وتقوم وزارة الصناعات الصغيرة الأمريكية ، بتقديم الخدمات المالية للمشروعات المبتدئة والنامية والتي تواجه صعوبات اقتصادية، وذلك من خلال القطاع الخاص، والقطاع العام، أو بنظام المشاركة قبل البنوك والجهات المقترضة من غير المؤسسات المالية.

- ويتم الاقتراض على أساس، ما إن كان رأس المال العام دائما أو موسميا، وكذلك ما يمتلكه المشروع من أصول ثابتة من (ارض ، مباني ، معدات ....الخ) وأيضا مدى الحفاظ على البيئة وما ينتج عن المشروع من تلوث كذلك حجم القرض نفسه وقدرة المشروع على السداد ، والبحث والتطوير.

هذا ويناسب حجم القرض مع حجم المشروع وفقا للمعايير المحددة لكل نشاط، ويقوم صاحب المشروع والبنك المشارك بتعدد حجم القرض، وتاريخ الأسحقاق، والضمان، وسعر الفائدة والرسوم ... الخ، وتقوم الوزارة بمنح قروض حتى مليون دولار.

بعدما يتم تقيم مدى كفاءة المشروع عن طريق تحليل النسب، وتحليل الصناعة ، وتحليل اتجاه المشروع، وخطة العمل، وتجربة السابقة مع البنوك.

كما ان الوزارة تقوم بإصدار " سندات ضمان " حيث تكون لها الأولوية في الحصول على موافقة الإصدار، وتعتبر من الأوراق المفضلة، حيث تمنح الحكومة قبل إصدارها هذا تحسب أسعار الفائدة للجهة المقروضة بواقع 2,25 على القروض ذات فترات الاستحقاق حتى 7 سنوات، وفى حالة الزيادة عن 7 سنوات تكون الفائدة المقررة 2,75 % كما أن الوزارة تضع رسوما تتراوح بين 2 % إلى 8 %من قيمة الضمان على المبالغ التي تستحق سدادها بعد 12 شهرا، ورسوما تتراوح بين 0,25 % إلى 1 % على المبالغ المستحق سدادها قبل 12 شهرا .

والخلاصة هي أن التجربة الأمريكية تعتبر من التجارب التي تشجع وتساهم في إبرام عقود المشتريات مع المشروعات الصغيرة ، وتهدف الحكومة إلى تسهيل وزيادة عدد عقود المشتريات الحكومية المتاحة الصغيرة ، وكذلك توفر القرض للمشروعات الصغيرة للمشاركة في عقود الحكومة كمتقاعدين من الباطن.

1-3- التجربة الإيطاليـــــة:

بدأ التجربة الإيطالية في مجال النهوض بالصناعات الصغرى والحرف التقليدية واليدوية بداية متواضعة في الخمسينات حيث تم إنشاء (المكتب الوطني للحرف اليدوية وصناعات الصغرى) وتشمل مسعداته في تقديم العون للمؤسسات الصغرى في سائر الفروع ، وفى مجالات التجارية والمالية والتقنية بما في ذلك اختيار النماذج الحرفية الفنية .

كما ينظم المكتب دورات تدريبية ، ويصدر مجلة دورية ، إضافتا إلى مجموعة من المطبوعات والصور، إلى جانب ذلك تم إنشاء عدة تنظيمات وأجهزة منها " اللجنة والوطنية للصناعات الصغرى، والجنة المركزية للصناعات الصغرى، الاتحاد العام للصناعات الإيطالية " حيث يصدر هذا الاتحاد نشرة شهرية حول الصناعات الأخرى " إضافتا إلى اللجنة الوطنية ألإنتاجية والمعهد الوطني للإصابات " الذين يقدمان خدمات إلى المؤسسات بإحجامها المختلفة مع الاء اهتمام خاص بالمؤسسات الصغرى[1].

ولقد شهدت السنوات ألأخيرة سياسات ناجحة في مجال المجتمع من أزمات المؤسسات الكبرى العملاقة، وذلك بانتهاج سياسة التجديد والابتكار، وتنفيذ المشاريع التنظيمية التي بعثت الحياة في الهيكل الصناعي الإيطالي وجددت حيويته دون اللجوء الواسع إلى ممارسات العمل الأسود (العمل في ظروف مخالفة لتشريعات العمل وضماناته) أو التهرب الضرائبي .

وقد ساعدت في نجاح التجربة الإيطالية ، الضر وف والأوضاع الاجتماعية والمؤسسية التي تشبعت بروح المبادرة وابتكار والتجديد التكنولوجي القائم على المعلومات . وترجع الانطلاقة الأولى والكبرى للمؤسسات الصغرى إلى بداية السبعينات .

ففي هذه الحقبة تم إعادة هيكلة الصناعات الكبرى الإيطالية على أساس محورين وهما :

1- الإستراتيجية التقليدية، وترمي إلى إعادة ترميم عملية الإنتاج عالي أساس الأخذ بتجديد التقني المكثف

(1)-أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص: 135.

2- الحداثة ومقتضياتها أن تمر إعادة الهيكلة عبر سياسة إختيارية للتعاقد من الباطن، وهذه الظاهرة الجديدة بالمفهوم الذائع الصيت لامركزية الإنتاج التي تتمثل في نقل الأجزاء الهامة من الأنتاج خارج مصنع الأم بهدف تقليص نفقات التكلفة والتمتع بالمرونة الحقيقية لمواجهة تقلبات السوق ولقد أدى هذا إلى بلورة دور و مهمة المؤسسات الصناعات الصغرى بعكس الصورة السائدة سابقا.

ولقد زادت الأعداد المؤسسات الصغرى والمتوسطة، خلال الفترة من 1971 إلى 1981 بمعدل الثلث، و تبين الإحصاءات الرسمية أن المؤسسات الكبرى في الصناعات التحويلية فقدت العديد من الوظائف خلال الفترة المشار إليها، في حين نجد أن المؤسسات التي يعمل فيها أقل من مئة شخص قد زادت من جهازها البشري بمعدل 20%[1] .

ولا تقتصر هذه الحالة على قطاع الصناعات الصغرى للتقنيات المتقدمة وإنما تسري كذلك على القطاعات التقليدية مثل النسيج والأحذية وغيرها.

ولعل أبرز مثال على ذلك ما يشهده الإقليم الصناعي في " براتو " من إعادة الهيكلة الإنتاجية بنجاح متميز، بعد تجاوز أزمة الخمسينات التي هزت بعمق قطاع " النسيج "، حيث تفسر تجربة إقليم "براتو " ما تتحقق في مجال "التخصص والاندماج "، و بالاعتماد تقنيا على معلوماتية الإدارة والتسيير، فالمؤسسات الصغرى المتخصصة أصبحت تشكل جزء هاما من عملية المراحل التصنيع بدرجة كبيرة.

وقد أمكن لهذا النهج في تقسيم و توزيع أدوار مراحل الإنتاج، تحقيق النجاح المثمر خاصة بسبب وجود إندماج كامل بين المؤسسات الإنتاجية الصغرى لأعلى مستوى الإنتاج فحسب، بل على مستويات التسويق والخدمات (المصاريف، النقل، التامين .....الخ) تتميز الصناعة الإيطالية بخصائص وسمات منفردة، منها التحديث والتجديد والأصالة ، مما زاد من ارتفاع الصناعة الإيطالية، وذلك لوجود الروح الأسرية الواحدة ، والتمسك بالأرض والتاريخ والحضارة .

ومن المعلومات بان ايطاليا، تمتلك نحو مائة منطقة صناعية تقع في شمالها ووسطها، ويعمل فيها نحو نصف مليون عامل وصاحب مشروع، موزعة على حوالي 55 ألف مؤسسة صناعية ووحدة إنتاجية محلية وتشمل أنشطتها الملابس، النسيج، الأحذية، المدابغ، المصوغات الخشبية، الأدوات المعدنية، السيراميك، المجوهرات، الأعمال الزجاجية، الأدوات الموسيقية .....الخ.

وهذه المناطق تختلف عن أشكال أخرى التجمعات الصناعية حيث تتكامل منتجاتها وتخصصاتها المرنة وتترابط معاملاتها.

وتعتبر ايطاليا مثالا غير عادي بسبب كثرة عدد المنشآت الصغرى التي تربط فيما بينها ارتباطا أفقيا، بصورة أو بأخرى، على عكس علاقة (التعاقد من الباطن) الهرمية القائمة بين المنشآت اليابانية.

وتجسد المناطق الصناعية عمق إعادة الهيكلة الصناعية الإيطالية التي تتميز بتحديد الاهتمام بالوحدات الصغرى، وتطوير عملية (المقاولة من الباطن) و إعادة التنظيم والتقسيم الجغرافي للاقتصاد.

---

(1)- د/ أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص: 135.

ومن خصائص المناطق الصناعية الإيطالية أنها لا تعتبر بمثابة مراكز جذب للتنمية الصناعية يتم فيها الإنتاج دون تخطيط أو دراسة. وإنما تعتبر وحدات الإنتاج الصغيرة في هذه المناطق بمثابة شبكة مترابطة لمؤسسات يتوزع فيما بينها العمل الإنتاج سلعة محددة متخصصة، وذلك في إطار منطقة صناعية واحدة يجري إنتاج سائر مكونات السلعة الواحدة، وكافة الخدمات الضرورية لتصنيع عناصر متعددة لمنتج واحد (أي المكونات).

ومن المألوف أن تقوم بين هذه المؤسسات منافسات جادة حول نوعية الإنتاج والقدرة على التجديد والإبتكار. و لكن يجمعها في الوقت ذاته مصالح مشتركة على عدة أصعدة تتمثل في تجميع و نشر المعلومات حول التقنيات الجديدة و المنتجات المبتكرة أو في الإستفادة من خدمات مرافق مشتركة ...الخ[1] .

وليس مستغربا أن يطلق على هذه المجموعة الناجحة من المناطق الصناعية الممتدة حتى إقليم شمال شرق ووسط إيطاليا اسم (إيطاليا الثالثة) حيث تميزت عن إيطاليا الأولى (والتي تقع في إقليم شمال إيطاليا والمرتبطة بأوروبا) ، وكذلك إيطاليا الثانية (والتي تقع في الجنوب وتتسم بالتخلف والفقر والتي تعتمد على مساعدة الدول، بأنها تنفرد بالانطلاقة الاقتصادية لأقاليمها وترابط النسيج الصناعي وتتميز ظروف وشروط العمل في المؤسسات العاملة في نطاق المناطق الصناعية بشيء من المرونة من حيث مواعيد العمل والإنجازات السنوية .....الخ.

وعلى صعيد حماية مصالح المؤسسات الصغرى ورجال الأعمال الصغار تشكلت نقابة عرفت باسم "الإتحاد الوطني للحرفيين".

والخلاصة هي أن التجربة الإيطالية تعتبر شبيهة بالتجربة المصرية في مجال الصناعات الصغيرة نوعا ما، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه التجربة، وخصوصا في عملية اشتراك المناطق الصناعية باعتبارها "بمثابة الأم" ومن خلال شركات رئيسية تعمل على وضع علاقات عمل أفقية مع مجموعة من المؤسسات الصناعية الصغيرة، بهدف الإشتراك في إنتاج سلعة أو منتج محدد ،بغرض زيادة التنسيق مع الصناعات الكبرى، والتعاقد من الباطن معها.

ونأمل أن تعم تلك التجربة في الجزائر على كل المستويات (الولاية، والبلدية).

2- التجربة بعض الدول النامية في مجال الصناعات الصغيرة .

لقد خاضت مجموعة من الدول النامية ، تجارب ناجحة في مجال الصناعات الصغيرة، لاسيما دول الجنوب شرق آسيا، وهذه الدول (الهند، كوريا، ماليزيا) وسوف نتعرض لكل منهم في فرع مستقل.

2-1- التجـــربة الهنـــديـــــة

بدأت التجربة الهندية، في مجال المشروعات الحرفية والصغيرة، في الخمسينات وتعتبر تجربة الهند من أقدم التجارب في هذا المجال حيث تم تشكيل عدة هيئات للصناعة الصغيرة، وكذلك انشأ أكثر من 500 متابعة إقليمي، وفى عام 1980 تم وضع مبدأ الإتحاد التعاون الإقتصادي، بعد إنشاء مركز خدمات الصناعات الصغيرة في كل ولاية هندية وإقامة " معارض للبيع والشراء" والمؤتمرات التبادل للصناعات الفرعية.

(1)- د/ أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص: 137.

ولقد احتلت " التنمية الصناعات الصغرى " مكانا متميزا في أولويات الخطة الخمسية الثانية في الخمسينات حيث وضع برنامج لتشجيع هذه التنمية استلهاما بوجه عام من التوصيات الواردة فس التقرير أعده فريق من الخبراء تابع للمؤسسة فورد عام 1954 ولا تزال هذه التوصيات تشكل الإطار العام لسائر الخطط الخمسة التالية.

وتتولى وزارة التجارة والصناعة في الحكومة المركزية الهندية تطبيق هذا البرنامج ، ويقوم وزير التجارة والصناعة بهدف الصفة بمهام رئيس مجلس الصناعات الصغرى.

ويهدف هذا المجلس في عضويته مديري الشؤون الصناعية في معظم حكومات الولايات وممثلي مختلف وزارات الحكومية المركزية، والبنك المركزي، والبنك الدولة وقطاع الصناعة، وعدد من الأشخاص الذين يتم اختيارهم بصفة شخصية من قبل المجلس خبراء متخصصين.

وينبثق عن هذا المجلس إدارة تضم عددا من ممثلي المعاهدة الرئيسية لخدمة الصناعات الصغرى، وهم خمسة عشر معاهدات، بواقع معهد واحد من كل ولاية يرأسه مدير يعاون فريق العمل من التقنيين والاقتصاديين وهذه الإدارة عدة مهام[1].

ولقد اعد فريق البحوث الاقتصادية مجموعة، هامة من التقارير حول أفاق الصناعة إمكانات التطور والتنمية ألاقتصادية المتاحة فى ولايات وإقليم يعينها التوافر شرائط نجاحها، وتحليل الأسواق والدراسات الهامة الأخرى، ومن الأنشطة البارزة لهذا البرنامج إقامة ورشة ومعارض متنقلة في مجال صناعية بعينها.

وفى عام 1955، إنشاء الشركة الوطنية للصناعات الصغرى يهدف العناية بالجوانب التجارية لبرنامج التنمية الصناعية التي تتجاوز أمكنات المرافق، والإدارات الوزارية القيام بها بشكل فعال ومجد، حيث تقوم هذه الشركة بتأجير، وبيع المعدات والآلات و الإدارات، و أيضا تقديم رؤوس الأموال اللازمة لشراء المعدات، بالنسبة للمقترضين المعتمدين خلال فترة زمنية محددة.

كما أنها تقوم بتسويق و تعريف البضائع، وذلك من خلال عدة فروع، تظهر في قسم المشتريات الحكومية، وقسم خاص بالمعلومات حول السوق، وقسم بيع المنتجات ذات النوعية الجيدة، وذلك لتشجيع المؤسسات على تحسين

---

(1)- سعاد عبد الفتاح عبد الجواد ، دور الصناعات الصغيرة في التنمية ، ديبلوم معهد التخطيط القومي ، 1990 ص 34 .
هذه المهام هي: القيام باستقصاءات اقتصادية حول الصناعات والمناطق الخاصة ، يتم على أساسها وضع التوصيات العملية من اجل تنفيذ برنامج تنمية وتطوير هذه الصناعات .
– إعلام المؤسسات الصغرى بالوسائل والأساليب التقنية المتطورة في مجال استخدام الآلات والمعدات الحديثة.
– تنظيم عروض حول تطبيق هذه الأساليب والرسائل في ورش ومراكز (إدارة الترقية والتقنية).
– تعليم وتدريب صغار الصناعيين حول المناهج والوسائل للإدارة الأعمال وخاصة وسائل البيع .
– القيام بدور مراكز إعلامية وبوجه خاص بنشر الدوريات والتقارير والمطبوعات ووضع خطوط النموذجية لعناية صغار الصناعيين.
– إعداد البحوث حول المسائل ذات الأهمية الملحة ، مثل الاستخدام المجدي للمواد الأولية ونماذج المتطورة للآلات والمعدات .....الخ.
– ولقد ساعدت الدراسات الاستقصائية التي قامت بها (إدارة الترقية التقنية) الدولة في توجيه جهودها نحوى الصناعات التي لا تتطلب انتقال اليد العاملة وحيث ما يكون ممكن توسيع فرص العمل، وتجميع المعلومات الواقية الدقيقة والتوقعات التي يمكن أن تكون مفيدة لصغار الصناعيين أنفسهم

إنتاجها وفق مقاييس معينة، وقسم أسواق التصدير التي يحصل على الطلبات من اجل التصدير هذا ونوضح أمرا هاما ، هو قيام " الهند" بعمل تدابير حمائية وتشريعية للصناعات الصغرى "هدفها مزدوج" ترمي إلى الحد من إنتاج المؤسسات الصناعية الكبرى بما يسمح للمؤسسات الصغرى التي تنتج نفس السلع من إنتاج وتصريف سلعها.

ولقد عكست الحكومة الهندية، اهتماماتها بالصناعات الصغيرة، بأن جميع الوحدات التي تصل استثماراتها في بناء المصانع والآلات إلى سقف 2 مليون روبية تعتبر وحدات صغيرة، هذا ما يؤهلها إلى الاستفادة من إجراءات دعم خاصة.

وهذا لا يعني التحفيز لمجرد التحفيز ، ولكن يشترط أن تكون هذه المؤسسات الصغيرة ضمن هيكل صناعي متوازن يشتمل على مؤسسات ووحدات إنتاجية من سائر الأحجام، بحيث تنشأ فيما بينها روابط تعاونية وتنافسية صحيحة.

حيث قامت بحجز أكثر من (1200) بند إنتاجي حصر على المؤسسات الصغرى، فمن حيث المبدأ لا تستطيع المشاريع الصناعية الكبرى دخول مجال إنتاج هذه السلع هذا إلى جانب انتهاج سياسة تفصيل شراء المنتجات من المؤسسات في معاملات الحكومية وقطاع المؤسسات العامة ومن هنا نرى ضرورة التركيز على هذه النقطة، لما لها من جانب ايجابي هام، وهو تحديد مجال الأنشطة الصناعية الصغيرة، بحيث لا يحدث تنافس بين الصناعات الصغيرة والكبيرة في الأنشطة المشتركة، في حين لو تخصصت الصناعات الصغيرة في بعض المنتجات، و تركت البعض الأخر للصناعات الكبيرة لأصبح هناك توازن في المصالح، وبالتالي تنمية صناعية بشكل عام لكل منهما، وهذا ما يجعلنا نشير إلى ضرورة التركيز على هذا الموضوع في تلك المرحلة وفي المرحلة القادمة، وتوصي الجهات المعنية بضرورة مراعاة ذلك .

هذا و يساهم قطاع الصناعات الصغيرة بنحو 40% من إجمالي الناتج الصناعي، كما تبلغ نسبة الصادرات نحو 35%من صادرات الدولة، و من كل هذا قامت الهند بتقديم بغض الإمتيازات والإعفاءات لهذا القطاع و تظهر في[1]:

2-1-1- في مجـــــال إنشـــــاء المشـــروعـــــات :

أ- دعمت الحكومة هذه المشروعات بنسبة 30%من قيمة استثمار رأس المال على الأصول و التي تبلغ حدها الضريبي مليون روبية مع منح دعم إضافي 5%للمشروعات التي تساهم النساء بأكثر من 50%
من نسبة العمالة.

ب-عدم إشتراط الحصول على الترخيص لبعض المشروعات مع سرعة إتخاذ الإجراءات بالنسبة لاستخراج الترخيص على الأنشطة الأخرى .

ج- مساهمة المؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة في تكلفة دراسة جدوى المشروعات.

د- العمل على دعم أجهزة توليد الطاقة بأنواعها بالنسبة للمشروعات التي تخضع لشريحة ضريبية مقدارها مليون روبية.

(1)- د / فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، من 2005، ص: 165 -166.

2-1-2- في مجال تشجيع التطوير ورفع مهارة العاملين:

1- الإعفاء من ضريبة المبيعات لمدة 7 سنوات للمشروعات الجديدة أو القائمة و التي ترتب في التوسيع و تطوير إنتاجها.

2- تقديم الدعم لتوظيف العمالة الذين يتم تدريبها في الوحدات الصناعية.

2-1-3- في مجال الإعفاءات الضريبية :

1- منح إعفاء ضرائبي لمدة خمس سنوات للمشروعات الصناعية التي يزيد رأس مالها عن 30 مليون روبية ، و كذا بالنسبة للوحدات المقامة من أول أبريل عام 1993.

2- الإعفاء من ضريبة الدمغة عن قطاعات الصناعات الصغيرة التي يصل إنتاجه السنوي 5 مليون روبية.

3- تقديم دعم لسعر الفائدة مقداره 5% للمشروعات ذات الاستثمار البالغ 600 ألف روبية مع منح دعم إضافي قدره 2 %للمشروعات التي تبلغ نسبة عمالة النساء بها أكثر من 50%

2-1-4- فـــى مجال تشجيـــع الصـــــادرات :

يعفى المصدرون ، جمركيا عن الخامات المستخدمة في تصنيع المنتج الذي يتم تصديره ، كما يتم إعفاؤهم ضريبيا بالنسبة لمواد الخام التي تستخدم في تصنيع السلع المصدرة .

والخلاصة أن تجربة الهند تعتبر من التجارب الرائدة في مجال الصناعات الصغيرة، ويظهر ذلك في الحماية التشريعية التي تحظى بها هذه المشروعات في مواجهة المؤسسات الكبرى، عند إنتاج سلع من خلالها، وكذلك منح حوافز ودعم لتلك الصناعات من خلال السياسات الصناعية في الهند.

2-2- "التجربـــة الكـــوريـــــة "

سجلت مجموعة دول جنوب شرق أسيا ، نجاحا كبيرا في مجال الصناعات الصغيرة، حيث حققت تنمية شاملة ، وكذلك تغلبت على الحد من مشكلة البطالة ن ولعل من أشهر هذه التجارب، تجربة كوريا الجنوبية ، وهي تجربة من الممكن الإستفادة منها في تحقيق تنمية الصناعات الصغيرة وتوفير عمل للشباب.

ففي عام 1961 علمت الحكومة الكورية على تدعيم دور الصناعات الصغيرة من خلال إنشاء بنك متخصص لتمويل هذه الصناعات بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية للمنشات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الانتمائية بالعملات المحلية والأجنبية ن وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخدمات الإستشارية في الأعمال الدارية والفنية، كمنهاج لتنفيذ رسالته في التنمية الصناعات الصغيرة في كوريا الجنوبية[1].

---

(1)- د/أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص: 140.

(2)- د/أشرف محمد جمعة البنان، مرجع سابق، ص: 141.

(3)- د/ أشرف محمد جمعة البنان، مرجع سابق، ص: 141.

- وهي: - قانون الأساس للصناعات الصغيرة والمتوسطة 1966 - قانون تعاونية الصناعات الصغيرة والمتوسطة 1961 - قانون تنسيق عمليات الصناعات الصغيرة والمتوسطة 1961 - قانون تشجيع المقاولات من الباطن للصـــناعات الصـــغيرة والمتوســـطة 1975 - قانون تطوير الصناعات الصغيرة 1979- قانون بنك الصناعات الصغيرة والمتوســـطة 1961 - قـــانون لشـــراء المنتجـــات

كما علمت الحكومة على إنشاء هيئة تنظم التجارة (لتنمية الصادرات الكورية)، وإعداد البحوث التسويقية، حيث تقوم هذه هيّئة بالأشراف على 600 مكتب في العديد من دول العالم، كما تعمل على تقديم كافة المعلومات والبيانات التصدرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كذلك تم إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام 1979، وهي تهدف إلى مساعدة الحكومة الكورية في التصنيع السياسات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وقد عملت هذه السياسة على إنجاز عدد من الأنشطة والمهام[2].

ولقد عمدت الحكومة الكورية إلى زيادة الإعتماد على إستخدام تكنولوجيا حديثة حتى يمكنها منافسة اليابان في أسواقها الداخلية في صناعات حقيقية مثل " صناعة المنسوجات والأواني " وقد حققت قيمة مضافة أعلى مما حققته اليابان في الأعوام الأخيرة .

ولقد سمحت الحكومة الكورية منذ عام 1965 للمستوردين بإستراد السلع الرأس المالية والوسيطة دون قيود مع إعفائها من الرسوم الجمركية ، كما تم تخفيض الضرائب المباشرة على الدخول الناشئة عن التصدير بنسبة 50%كما قدمت الحكومة الإئتمان المتوسط والقصير الأجل بفائدة مدعمة كحافز للمصدرين عن طريق أسعار الفائدة من هذه القروض بالعملة المحلية بمنحهم أسعار تفضيلية مقدارها 18% بالمقارنة

بالمعدل السائد و قدره 26%هذا في الوقت الذي بلغت فيه معدلات الفائدة على القروض بالعملات الأجنبي لنفس القروض ما مقداره 12% ، ونجد أن القوانين المتعلقة بالصناعات الصغيرة و المتوسطة في كوريا[3].

وجميع هذه القوانين تخدم تنمية الصناعات الصغيرة في كوريا حيث تصل إلى 11قانونا ينظم مجال الصناعات الصغيرة.

كما تقدم الحكومة الكورية حوافز ضريبية لتلك المشروعات، تظهر في الإعفاء التام لتلك الشركات من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تكوينها، و إعفاءها من 50%من الضرائب لمدة سنتين بعد ذلك.

كما يتم تخفيض قيمة الدخل ، حيث أن هناك أنواع معينة من الدخل لاتدخل ضمن الوعاء الضريبي ومنها الدخل العائد من نقل التكنولوجيات والخدمات الفنية وغيرها، وكذلك ينظر على الإحتياطات بأنها حسابات مصروفات بالنسبة للضرائب، وكذلك الإهلاك الخاص يسمح لمختلف الأنشطة والإستثمارات بمشروعات تفصيلية للإهلاك .

وعلى الجانب الأخر تقوم هيئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمعهد الكوري الإقتصاديات لصناعية والتكنولوجيا بتوفير معلومات حديثة عن تكنولوجيا المحلية والأجنبية عن طريق المطبوعات وشبكة المعلومات الهاتفية وكذلك حسب الطلب الشخصي.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة 1981 – قانون تشجيع تكوين الصناعات الصغيرة والمتوسطة 1986 – قانون بشان عدالة عمليات المقاولات من الباطن 1984 – قانون بنك سيزتين الوطنى عام 1962 – قانون صندوق ضمان القروض عام 1974 تكوين مجلس تنمية المنشأة الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك تكوين شركة لتمويل وضمان المنشأت الصغيرة .

كما تعفى جميع المعدات و المرافق المستوردة لمعاهد البحوث و التعاونيات التكنولوجية الصناعية أو للإدارة البحوث و التطوير في المنشآت الصناعية بنسبة 80% .

وتوفر الحكومة الكورية عند الضرورة دعما ماليا مباشرا للمشروعات الصغيرة ، بهدف تطوير التكنولوجيا وتعاونيات البحوث في تلك الشركات .

كما تقدم الحكومة الكورية مساعدات إدارية أخرى تظهر في:

1-تحديد الشركات ذات الإمكانيات التنموية الكبيرة لدعمها .

2- حجز مساحات صناعية خاصة للصناعات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك من خلال حجز القطاعات صناعية فرعية معينة بالكامل للصناعات الصغيرة و المتوسطة ، أما الشركات الكبيرة تحتاج إلى الموافقة من الحكومة للدخول أو التوسيع في الأنشطة القائمة لهذه القطاعات الصناعية الفرعية .

3- يتم تشجيع المنظمات الحكومة لتخصيص جزءا من مشترياتها من الصناعات الصغيرة ، و لقد وصل نصيب الصناعات الصغيرة و المتوسطة من المشتريات الحكومية إلى 49.7%.

والخلاصة هي أن التجربة الكورية تعتبر تجربة رائدة في مجال الصناعات الصغيرة ، و يظهر ذلك من خلال الكم الهائل من القوانين التي تنظم المشروعات الصغيرة ، مما يؤكد على الدور التنموي و الفعال الذي تقوم به هذه الكيانات في كوريا ، من أجل ذلك ترى من الضروري الأخذ في الاعتبار بالتجربة الكورية لاسيما تخصيص جزء من المشتريات الحكومية للصناعات الصغيرة ، بشرط الالتزام بالجودة و السعر لهذه المنتجات، لأنه غير متصور فرض سلعة على الحكومة غير جيد و سعرها غير مناسب.

2-3- "التجربـــة الماليزيـــــة "

نشأت الصناعات الصغيرة في ماليزيا ،في ظل الخبرة التكنولوجية محدودة نسبيا، وكذلك لتغطية محدودة للسوق المحلي، مع استثمارات قليلة و إدارة بسيطة، وكانت منشآتها مملوكة في أول الأمر ملكية أسرية و تنتج سلعا لمنافذ أسواق الجملة المستقرة[1].

وكانت مجالات أنشطتها الأكثر شيوعا في صناعات " تجهيز الأغذية،و الجلود، وصناعة الأحذية، وصناعة الملابس، وصناعة الأثاث إصلاح السيارات، وصناعة الطباعة، والمنتجات الخشبية الأخرى ونحو ذلك".

ومن هنا يتضح أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى ماليزيا قد نشأت كأنشطة ها مستقلة نسبيا بعضها عن بعض الأخر، وكانت تتسم تقليل من الترابط ومع النمو المتصاعد للتصنيع في البلاد وإنشاء صناعات ثقيلة ، كصناعة الصلب وصناعات هندسية كصناعة السيارات في بداية الثمانينات من جانب حكومة ماليزيا ، تغيرت طبيعة وبنية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلاد بحيث أصبحت أكثر اندماجا في قطاع الصناعي مع ما تخدمه من مؤسسات اكبر وأكثر تطورا.

(1)-د/ أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص:143.

وأصبح مفهوم أنظمة الإنتاج والبرمجة والمراقبة والجودة والإدارة الحديثة هي السمعة الغالبة ، كما تزايد دعم المؤسسات الأكبر و المتعددة الجنسية كمؤسسات راعية ، و أصبحت المؤسسات المالية أكثر إستعداد لتقديم المساعدات إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل نموها و تحديثها.

وإدراكا من ماليزيا للأهمية هذه الصناعات باعتبارها جزءا من عملية التصنيع الشامل المتسم بالتكنوليجيا العالية ، على النحو المعلن في الخطة الإنمائية الطويلة الأجل (1971– 2000) و تحسب لعام 2020 وتستهدف ماليزيا من ذلك تأهيل نفسها كدولة صناعية كاملة[2] حيث تركزت أهداف هذه الخطة[3].

وفي منتصف الثمانينات ومع بداية التسعينات، نشأت صناعات صغيرة ومتوسطة ذات تكنولوجيا رفيعة، و خاصة في المجالات التالية :

– التشكيل الدقيق للبلاستيك .

–تصنيع العدد و الإسطمبات.

–قطع المعادن الدقيق.

–تصنيع أجزاء الحسابات مثل تجميع الدوائر المتكاملة و الحسابات الألية الشخصية .

–تصنيع اللوازم الكهربائية للمنازل و تجميع السلع الاستهلاكية الكهربائية المعمرة .

وقد وجدت منتجات الصناعة الصغيرة والمتوسطة طكانها في سوق التصدير خاصة مع اليابان ودول آسيوية أخرى. ولعبت السياسات الآسيوية المتعلقة ببرنامج التكامل الصناعي دورا مهما في زيادة صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيما بين الدول الأعضاء.

وقد تبعت الجهود الحكومية في تعزيز وتطوير برنامج البائعين حول جهود موازية من جانب القطاع الخاص ولاسيما المؤسسات المتعددة الجنسيات في تنشيط تسويق منتجات الصناعات والمتوسطة.

هذا وتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في قطاعات الإقتصاد الماليزي المختلفة، حيث توجد في أربعة قطاعات رئيسية هي الصناعة والزراعة، والخدمات، والتشييد، غير أن التركيز الشديد ينصب على قطاع الصناعة باعتباره محور التنمية ، وبمراعاة إن أي زيادة في مستوى أنشطة قطاع التصنيع من نشأتها أن تحدث أثارا نظيرة مضاعفة في قطاعات الاقتصادية القومي الأخرى فضلا عن اثر الارتقاء بالكفاية الإنتاجية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الكفاءة الشاملة لقطاع الصناعة والاقتصاد القومي ككل.

---

(2)– د/أشرف محمد جمعة البنان، مرجع سابق، ص: 143.

(3)–ترتكز أهداف هذه الخطة في: تحويل قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى قطاع منتعش وتنافسي قادر على دعم ادوار القطاع الصناعي الكبير في تحقيق هدف الدولة الصناعية الكاملة .

– توسيع القاعدة الصناعية ومصادر فرص العمل والتوظيف.

– توجيه الإستثمارات المحلية وإمكانيات البحث والتطوير نحو صناعات جديدة تتمتع بقيمة مضافة اعلى من حيث العائد الاقتصادي وتتميز بمضامين تكنولوجيا رفيعة المستوى .

هذا وتقدر العمالة الموظفة في الصناعتان الصغيرة والمتوسطة بما يربو 40% ومن المتوقع اطراد الزيادة في هذه النسبة مع اطراد النمو الاقتصادي واطراد التوسع في التصنيع صوب عام 2020.

كما أن حصة الصناعات الصغيرة والقيمة المضاعفة تصل إلى 20 % من الإنتاج الصناعي وعلى الجانب الأخر توافر المساعدات الفنية الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمكنها من إنتاج منتجات أفضل كما أن النقل المتزايد للتكنولوجيات التشغيل المتقدمة ، أدى إلى نشأة منافسة شديدة فيما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأسفر عن تحسين قدراتها الإدارية والناتجة وابتكار وتحسين المنتجات النهائية فضلا عن ترشيد التكلفة.

هذا وتظهر الرعاية الحكومية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا في أنها – وبصفة عامة يوجد فيها أكثر 30 إدارة ووكالة حكومية تشارك في مساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعكس التزام الحكومة بتنمية هذه الصناعات.

ويظهر في الجدول رقم (6-1) الجهات ومجالات التخصص[1].

م	الوزارات / الإدارة	مجالات التخصص
1	وزارة التجارة الدولية والصناعة	التسويق والحوافز
2	وزارة المالية	المساعدات المالية
3	وزارة العلوم والتكنولوجيان والبيئة	المساعدات التقنية
4	وزارة الموارد البشرية	التدريب والإدارة
5	وحدة التنفيذ والتنسيق برئاسة الوزارة	البيئة و الأساسية

–و إذا ما تعرضنا إلى المساعدات المالية الحكومية للصناعات الصغيرة و المتوسطة ، نجد أن هناك فرصة مالية ومتنوعة وضعتها الحكومة ووكالاتها لصالح الصناعات الصغيرة و المتوسطة. وعلى رأس هذه الجهات صندوق المساعدات الفنية الصناعية، وهذا الصندوق يقوم بأنشطة رئيسية متعددة وهي:

– إجراء دراسات جدوى للمشاريع و للسوق و للتدريب ، مع تحديد أحد البنوك للإشراف على ذلك .

– تنمية المنتجات و العمليات من خلال معهد البحوث الصناعية والقياس . – –

تحسين النوعية والإنتاجية من خلال إحدى الوكالات المتخصصة .

–تنمية سوق التصدير من خلال إحدى الوكالات المتخصصة .

ويدير صندوق المساعدات الفنية لجنة إدارة تمثل القطاعين – العام والخاص – وله أمانة في إدارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بوزارة التجارة الدولية و الصناعة وجميع الصناعات الصغيرة والمتوسطة المتخذة شكل الشركات ذات الشخصية القانونية وفق قانون الشركات والتي لا يتجاوز رأس ماله 2,5 مليون رنجة (أي نحو 962 ألف دولار)

(1)- د/أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص:144.

والمملوكة بنسبة 70%على الأقل للماليزيين، يحق لها أن تطلب ما مجموعة 580.000 رنجة (أي نحو 223 ألف دولار) للاضطلاع بالأنشطة الأربعة المتقدمة.

وهذا من خلال ست مؤسسات مالية إنتمائية كبرى مرنة وميسرة، لمشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم تلك المؤسسات بتقديم كافة التسهيلات المالية والتي تتخذ شكل قروض محددة المدة، و تسهيلات في رأس المال العامل، وضمانات مصرفية، وخصم الكمبيالات بشروط ميسرة، والمساهمة في رأس المال والاكتتاب في رأس المال.

أما التسهيلات غير المالية فتتخذ شكل الخدمات الاستشارية مثل ما يتعلق بالنواحي الفنية والإدارية، ودراسات الجدوى، والتسويق، والحصول على الشركاء في المشاريع المشتركة.

وبعض هذه المؤسسات تقدم خدماتها مجانا والبعض الأخر في مقابل رسوم اسمية، وتهدف هذه المؤسسات الأخذ بيد هذه المشروعات الصغيرة حتى تكون قادرة بذاتها على مواصلة التقدم في مواجهة المنافسة.

هذا ولقد تم إعفاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة من تراخيص التصنيع التي كان يتطلبها قانون التنسيق الصناعي عام 1975. وهذا يشجع كثيرا على الدخول في الأنشطة الصناعية. وكذلك تم تشجيع الصناعات الكبيرة على شراء مدخلات مكوناتها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية بما يتفق وسياسة الحكومة في زيادة الاكتفاء الذاتي وتعميق التصنيع المحلي.

وأخيرا فلقد اكتسبت الصناعات الصغيرة و المتوسطة المحلية في ماليزيا الثقة والقدرة على المنافسة من حيث التكلفة والجودة. وكان ذلك أحد الأسباب وراء تدفق توظيف الصناعة الأجنبية في ماليزيا.

هذا وتتعرض الصناعات الصغيرة في ماليزيا إلى عدد من المشاكل أهمها:

1- عدم وجود مفهوم محدد للصناعات الصغيرة و المتوسطة ، حيث مازال التعريف يشكل مشكلة في ماليزيا، و من الضروري وضع تعريف مناسب مع التطور السريع في التصنيع و يأخذ في الحسبان التوجيهات العالمية للدول المتقدمة.

2- تدفق الصناعات الصغيرة و المتوسطة الأجنبية . فقد تضاعفت أعداد المشروعات الصغيرة المملوكة ملكية أجنبية في ماليزيا حيث زادت 15 ضعفا الفترة 1987-1992 وهذه المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تقدم كثيرا من الناحية التكنولوجية ولها فعاليات مرتفعة من حيث التشغيل و التكلفة، ولكنها تشكل تهديدا للصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وخصوصا تلك التي في سبيلها إلى النمو.

3- صعوبة على الحصول على المساعدات المالية والائتمانية وتبني البنوك بناء القدرات، وذلك راجع إلى أن الممارسات المصرفية الماليزية، مازالت بوجه عام معرضة للمخاطر وذلك بالمقارنة بمثيلاتها في كوريا واليابان، حيث تتولى مؤسسات التمويل الائتماني في الواقع، أدوار المتدخلين لبناء القدرات.

والخلاصة أن التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجال الصناعات الصغيرة حققت تقدمها مشهودا، إلا أنها أيضا قابلتها بعض العقبات التي تواجه أغلب الدول التي تستهدف تنمية اقتصادية و اجتماعية.

هذا ونكتفي بهذا العرض، وننتقل إلى المبحث الثاني، بهدف عرض الدروس المستفادة من تلك التجارب (المتقدمة، النامية) في مجال الصناعات الصغيرة .

المبحث الثاني: الدروس المستفادة من.تجربة الدول المتقدمة و النامية في مجال الصناعات الصغيرة

باتت المشروعات الصغيرة بأنواعها المختلفة لاسيما الصناعات الصغيرة –أحد أهم العناصر الإستراتيجية في عمليات التنمية والتطوير الاقتصادي في معظم دول العالم الصناعية والدول النامية على حد سواء.

فقد ذكرت بعض التقارير الصادرة في مجال الصناعات الصغيرة، على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من99% من الشركات في غالبية اقتصاديات دول العالم، حيث توفر من 40– 80% من مجموعة فرص العمل، وتعتبر مسؤولة من أكثر من نصف الإنتاج القومي القطاع الخاص في العالم[1].

ويعرض الجدول رقم (6–2) بعض الأمثلة للمشروعات الصغيرة ومشاركتها في اقتصاديات دول العالم.

الدولة	عدد الشروعات الصغيرة والمتوسطة	المشاركة الاقتصادية لهذه المشروعات	مشاركة المشروعات فى العمالة
استراليا	859.000	95.00	50.6
الصين	8.608.200	99.9	84.3
الهند	2.725.00	96.0	79.4
ماليزيا	26.240	92.6	40.2
كوريا	2.115.795	99.8	78.5
تايلاند	63.230	91.8	83.7
الفلبين	77.807	98.7	50.00
الولايات المتحدة النتحدة	5.060.000	99.7	53.7

ويوضح هذا الجدول أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلك الدول ، فلقد شاركت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الصيني بنحو 99,9 % في حين بلغت في كوريا 99,8% أما في الولايات المتحدة ألأمريكية فلقد بلغت 99,7% وفى الهند فلقد وصلت 96%.

وعلى الجانب الأخر، نجد أن هذه المشروعات قد ساهمت في تقديم فرص عمل لطالب العمل والقادر عليه، حيث أوضح بشأن استيعاب العمالة من خلال تلك المشروعات، النسب التالية :

وصلت نسبة استيعاب العمالة في الصين لهذه المشروعات 84,3%، في حيث أن كوريا قد استوعبت 78,5%، أما الولايات المتحدة ألأمريكية فنجد أنها وصلت إلى 53,7% أما الهند وصلت النسبة فيها إلى

(1)– د.عبد العزيز جميل مخيمر، د.عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المرجع السابق، ص:87.

79,4% ، وهنا يتضح لنا أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما تحقق من تنمية اقتصادية واجتماعية وتوفير فرص العمل .

وسوف نستعرض أهم الدروس المستفاد من تلك التجارب، آملين أن تكون موضع التنفيذ لدى متخذي القرار، وذلك من خلال مطلبين، الأول نتعرض فيه إلى الدروس المستفاد من التجارب الدول المتقدمة، والثاني الدروس المستفاد من تجارب الدول النامية.

1- الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الصناعات الصغيرة .

إن نجاح أي تجربة أو فشلها، يرجع إلى أسباب متعددة منها ما يتعلق بالبنية الاقتصادية، والنظام المطبق، والتنمية البشرية ومدى الاهتمام بالتعليم والتدريب والتقدم التكنولوجي والتقني، والسؤال الذي يطرح نفسه، هل من الممكن الاستفادة من تجارب تلك الدول ؟ أم أن الأمر في حاجة إلى تعميق فكرة العمل الحر واستعداد عمليا وعلميا قبل الشروع في تبني أي فكرة أو التجربة ربما لا يكتب لها النجاح ؟ هذه الأمثلة وغيرها سوف نتناولها بالتحليل، من خلال هذا المطلب.

إذا عدنا مرة أخرى، للحديث عما حققته تلك الدول من نجاح منقطع النظير في مجال الصناعات الصغيرة، والمشروعات الصغيرة بشكل عام، نجد أن ذلك لم يتحقق كما يتصور البعض طفرة واحدة، لكن النجاح يرجع إلى التطوير الذي حدث في برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل لتلك الدول ن وذلك من خلال النظرة الشاملة الكلية التي واجهت بها تلك الدول مشاكلها الاقتصادية، بوضع الاستراتجيات والخطط الشاملة المتكاملة للنهوض باقتصاديتها، مما أدى إلى توفير الإمكانيات المادية والمؤسسية للمشروعات الصغيرة، والتي تساهم في النهاية بالنهوض بها[1].

ويمكن استخلاص أهم الدروس المستفاد من خلال تجارب الدول المتقدمة في مجال الصناعات الصغيرة في العناصر التالية:

1- تشجيع الحكومات على إقامة المجتمعات الصناعية والخدمية والتعاونية، بهدف تنظيم المشروعات الصغيرة وتشجيعها لكي تنافس الصناعات الأخرى .

2- تشجيع المنشآت الصغيرة على إقامة جمعيات تعاونية فيما بينها، بهدف القضاء على المشاكل الناتجة عن صغر حجمها، والتي تعوقها عن المنافسة والتسويق.

3- إصدار القوانين والتشريعات التي تعمل على نشر وتنمية المشروعات الصغيرة، وكذلك تشجيع التعاقد من الباطن والتسهيلات الإجرائية.

4- تشجيع إبرام العقود بين الحكومة، وبين المشروعات الصغيرة من خلال المشتريات الحكومية، بشرط إتفاق هذه المنتجات مع متطلبات السوق.

---

(1)- د/ أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص:148.

5- سن القوانين والتشريعات التي تنظم ارتباط الصناعات الصغيرة، داخل المناطق الصناعية، بما يؤدي إلى ارتباط هذه الصناعات الصغيرة " بشكل أفقي " أي توزيع العمل بالنسبة للإنتاج السلعة على أساس تخصيص مرحلة في الإنتاج لكل منشأة صناعية صغيرة، تكون مختصة بإنتاجها، فيؤدي ذلك إلى تحفيز أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة لتقديم المزيد من الإنتاج وفي أفضل صورة ممكنة، أي مراعاة كمية المنتج وجودته وأيضا سعره، لكي يمكنهم من المنافسة، و النفاذ إلى الأسواق المحلية والدولية.

ولا شك في أن أهمية هذه العناصر، وقدرتها على تحقيق النجاح، إلا أنه يتعذر تطبيقها بشكل كامل، نظرا لأن ظروفنا تختلف عن ظروف تلك الدول، وبالتالي لا يتصور تنفيذ جميع هذه العناصر إلا في حدود ما يتفق مع إمكانياتنا المادية والفنية والاقتصادية، مع مراعاة متغيرات البيئة التي تعمل تلك العناصر وتتفاعل من خلالها.

والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الخصوص، وبما يتفق مع واقعنا والتزاماتنا الدولية، فقد يكون من صوب الرأي الأخذ بالمقترحات الآتية :

- تخصيص حصة من المشتريات الحكومية الصناعية الصغيرة، بشرط أن تكون متفقة مع الشروط والمواصفات المطلوبة في مجال السعر والجودة.
- الاهتمام بالتعليم والتدريب الفني، ومد هذه الكيانات بأحدث الآلات لتحقيق الجودة المطلوبة، ومنحها بعض التسهيلات التمويلية، وتوفير المادة الخام بأقل تكلفة ممكنة، مع إعطائهم حوافز ضريبية، تظهر في زيادة مدة الإعفاء للمشروعات الصناعية الصغيرة.
- الاهتمام بالمناطق الصناعية ومنحها من المميزات ما يساعدها على تحقيق الطفرة المطلوبة، بالشكل الذي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما سلف الإشارة مع مراعاة أن تكون تلك المناطق على مقربة من المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، وأيضا على مقربة من أماكن التسويق، وذلك كله في إطار احتياجات الدولة، ومن خلال سياسة تلبية الحاجات الأساسية لمجتمعنا، وللمجتمعات الخارجية.

على أن يراعي في هذه المناطق تحديد الأنشطة والمنتجات والاستثمارات المطلوب إقامتها بهذه المناطق، وكذلك تحديد المنتج وتوزيع مراحل الإنتاج على أكثر من ورشة، من خلال تنسيق عام وتكامل أفقي ورأسي بين هذه الورش، للإنتاج سلع محددة، تكون أكثر جودة وأقل سعرا، وبكميات مناسبة ، بهدف تغطية الأسواق المحلية والدولية، إن كان لذلك محل، بعيدا عن المنافسة غير المشروعة التي تحدث من أغلب أصحاب الورش التي تنتج منتجات وسلع متماثلة .

2- الدروس المستفادة من تجارب الدول النامية في مجال الصناعات الصغيرة

تعتبر تجارب الدول النامية، أو تجارب الدول حديثة التصنيع، أو النمور الآسيوية أحد التجارب الهامة، في مجال الصناعات الصغيرة، لما حققته من التنمية اقتصادية و اجتماعية في هذه البلاد.

ولا يمكن إرجاع التنمية الاقتصادية لتلك الدول، إلى مجرد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، فالأمر أخطر من ذلك وأعمق، كما سبق الإشارة.

حيث أوضحنا –سلفا– أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها تلك الدول، من العمل على التنمية الشاملة في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية المختلفة (زراعية، صناعية، خدمية)، كان لها عظيم الأثر في التقدم الملموس في هذا المجال، ومن غير ذلك لا يتصور تقدم في مجال المشروعات الصغيرة كجزء من منظومة كاملة للإنتاج .

وإذا ما عرضنا للدروس المستفاد من تجارب الدول النامية، في مجال الصناعات الصغيرة، نستطيع استخلاص الحقائق التالية[1]:

1– الاهتمام بالاستثمار المباشر و غير المباشر في مجال المشروعات الصغيرة في تلك الدول.

2– يخصص للمشروعات الصغيرة (لا سيما الصناعات الصغيرة) إنتاج مكونات أو أجزاء صغيرة، ويحظر على الصناعات الكبيرة إنتاج مكونات أو أجزاء صغيرة، و يحظر على الصناعات الكبيرة إنتاج هذه الأجزاء أو المكونات، و ذلك من خلال وضع تشريعات في هذا المجال، ويتم إعلان كافة الجهات بها.

3– منح شروط تفضيلية لتوريدات منتجات المؤسسات الصناعية الصغيرة، و خصوصا للاحتياجات الحكومية

4– السماح بإنشاء مشروعات صغيرة ،دون ترخيص في بعض الدول حتى يتم تشجيع الاستثمار في هذا المجال بإجراءات مبسطة للغاية،

5– تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال الصناعات الصغيرة، لما يحققه من تفوق مادي و معنوي، وكذلك توفير فرص عمل للشباب، استخدام أحدث ما توصل إليه التقدم في مجال التكنولوجية.

فيما قد لا تتيحه فرص الاستثمار المحلية نظرا لمحدودية الخبرة التكنولوجية لدينا، وكذلك محدودية التمويل.

وهذه الحقائق لا تعمل بذاتها في فراغ، وإنما يلازمها أيضا وبنفس القدرة من العناية الاهتمام بالسياسة التعليمية، والاهتمام بالتدريب، ونشر فكر العمل الحرفي خلال المدارس والجامعات، والعمل على تغيير مفهوم الشباب عن العمل الحر، وتقديم كافة التسهيلات والإجراءات التمويلية والفنية ،دون الاعتماد فقط على الوظائف ذات المراكز الأدبية المرموقة.

(1)– عبد الحفيظ محفوظ الزقلعي، تمويل المشروعات الصغيرة آلية لمكافحة الفقر والبطالة، مرجع سابق، ص: 111.

خاتمة:

إن عرض هذه التجارب لا شك أنه يسمح لنا بإستخلاص بعض الدروس للإستفادة منها بنقلها إلى البلدان العربية، وتكييف واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية معها، بغية فرض إقلاع إقتصادي حقيقي.

فمثلا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان ذات أهمية كبيرة، حيث إعتمدت عليها الدولة في إعادة إحياء الإقتصاد، وما يميز التجربة اليابانية أيضا هو التنظيم الشديد للهيكل المؤسسي للعمل، من حيث تعدد الجهات التي تعمل من أجل دعم هذا القطاع وتوزيع الأدوار بمنتهى الدقة، بالإضافة إلى ذلك تتميز التجربة اليابانية بالعمل المنظم من اجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط داخل اليابان ولكن خارجها أيضا، حيث أنشأت الحكومة العديد من المكاتب حول العالم والتي تعمل على توفير المعلومات اللازمة لأصحاب الشركات عن الأسواق الأخرى والفرص المتاحة بها، بالإضافة إلى تقدم المنتج الياباني من هذا القطاع للأسواق أخرى.

بينما التجربة الإيطالية تميزت بخلق تكتلات صناعية في منطقة واحدة بالإضافة إلى تقسيم العمل بين الشركات حيث تكون كل منها مسؤولة عن مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، حيث ساعد هذا على زيادة التعاون بين الشركات بعضها مع البعض الآخر بالإضافة إلى مرونة التعامل ومرونة سير العمل، كما ساعد ذلك على زيادة الإنتاجية بما لا تستطيع عليها كبرى الشركات، كما أدى الإهتمام بمعايير الجودة إلى زيادة جودة المنتجات وتنافسيتها ليس فقط في السوق المحلي ولكن أيضا في السوق العالمي، هذا بالإضافة إلى سياسات التجارة الخارجية التي تعمل على أساسها الحكومة الإيطالية والتي أدت بدورها إلى وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى العالمية.

في حين التجربة الهندية تميزت بأنها ليست وليدة سياسة جديدة ولكنها تعود إلى عهد الإحتلال البريطاني، لكن الحكومة الهندية رعتها من خلال المعرفة الجيدة بظروف الدولة والواقع والمجتمع والدراسة المتأنية لها، حيث قامت بوضع السياسات والتشريعات التي تناسب طبيعة الشعب الهندي والتي تعمل على تشجيع العمل في هذا القطاع وفي نفس الوقت التحكم وحماية حقوق العاملين به.

إن هذه التجارب رغم قلتها إلا أنها جديرة بالإحتذاء وتسمح لنا بتدعيم خطوات الإتجاه نحو دعم تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة، فضلا عن السياسات المتخذة داخل كل دولة على حدة.

الخاتمـــــــة العـــــامـــــــة

تعتبر المؤسسات الصغيرة أحد أهم مداخل التنمية، فقد إعتمدت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على تطويرها وتهيئة المناخ الإستثماري لها وذلك من أجل ترقية مساهمتها في عملية التنمية الإقتصادية، وإذا كانت المؤسسات كبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الإقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة، إلا أن الإعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي السياسات الإقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية والمهتمة بشؤون التنمية الإقتصادية في الدول النامية تعترف بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في عملية التنمية، وذلك بعد أن تبينت محدودية التأثيرات الإيجابية للصناعات الكبيرة الحجم.

إن المؤسسات الصغيرة تلعب دورا هاما في إقتصاديات الدول المتقدمة وتعتبر من أهم الركائز في محاربة الفقر والبطالة، فقد أثبتت التجارب بأن دعم هذا القطاع الحيوي من خلال تشجيع المبادرة الفردية هو الحل الأمثل للوصول إلى تحقيق تنمية إقتصادية.

وقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة في تقليص عملية البطالة ودراسة مدى إمكانية هذه المؤسسات في إحداث وخلق مناصب الشغل والنهوض بعملية التنمية.

وفي ضوء الأوضاع الحالية للبطالة، وواقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر يمكن إستخلاص بعض النتائج التي تهم متخذي القرار وواضعي سياسات الإقتصادية والإجتماعية، ومن ثم تقديم الإقتراحات والتوصيات على ضوء هاته النتائج، وسوف نوجزها فيما يلي:

النتـــــائـــــــــج:

- ✓ لقد كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمشة لفترة طويلة من الزمن (المرحلة التي سبقت تطبيق سياسة الإصلاحات الإقتصادية) حيث تم إخضاع مختلف نشاطات القطاع الخاص بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المراقبة الصارمة والإشراف المباشر للأجهزة الدولة وتحديد وتوجيه نشاطات هذه المؤسسات بما يتماشى مع إستراتيجية التصنيع المنتهجة وطبيعة التوجه الإشتراكي للسياسة الإقتصادية، وقد ساهمت السياسات والإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة في عرقلة تطور منظومة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ هناك إهتمام متزايد من قبل السلطات العمومية بالمؤسسات الصغيرة، ولا سيما منذ إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، ومختلف الأجهزة الأخرى، سواء التي تساعد على خلق مناصب العمل بواسطة هذه المؤسسات، وتوجيهها بتقديم المساعدة الفنية والإدارية والإستشارة اللازمة لها، أو تلك التي تساعدها في توفير الأموال أو الضمانات للحصول على تلك الأموال، وهذا الإهتمام راجع إلى ظهور العديد من المشاكل التي لم تستطع المؤسسات الكبرى التعامل معها أو إيجاد حلول لها أ و القضاء عليها، بالإضافة إلى إيمان الحكومة والأفراد في الوقت الحالي بأهمية الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات؛

- ✓ التزايد الواضح في عدد المؤسسات الصغيرة ولا سيما التابعة منها للقطاع الخاص خلال العشرية الأخيرة، مما ساهم في توفير مناصب الشغل المتزايدة سنويا من طرف هذه المؤسسات، ولا سيما في ظل تقلص دور الحكومة الفعال في التوظيف ومنه يمكن إعتبارها المدخل الأساسي في الوقت الراهن للحد من البطالة؛
- ✓ التوزيع غير العادل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان على النحو التالي: 43% من المؤسسات في الوسط، 26 % في الشرق، 22 % في الغرب، 09 % في الجنوب وهذا التوزيع يتعارض مع أحد الأهداف التي من المفروض أن تحققها مثل هذه المؤسسات، ألا وهو التوازن الجغرافي للتنمية، وكأنها صورة مطابقة لتوزيع المشاريع الإستثمارية الكلية في الجزائر؛
- ✓ إنحصار وتمركز المؤسسات الصغيرة في مجالين بارزين في قطاعات الإنتاج المختلفة، وهما قطاعي الصناعات الغذائية والنسيج، وعليه لم تعمل على تنويع المنتجات وتنويع النشاطات؛
- ✓ وجود صعوبات إدارية وبيروقراطية مثل كثرة وتنوع الوثائق، وبطئ الإجراءات الإدارية وصعوبة الحصول على السجلات التجارية، مما يعيق الكثير من الشباب الحيوي في الإندماج والمساهمة الفعالة في النشاط الإقتصادي؛
- ✓ صعوبة الحصول على القروض المصرفية مع طول مدة دراسة الملفات، مما إنعكس وينعكس على تأخر إنشاء المؤسسات الصغيرة بالنسبة للذين حصلوا على هذه القروض، ومن ثم تنعكس أيضا على مناصب الشغل التي من المفروض إحداثها، فالقصور في تمويل هذه المؤسسات يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنميتها في جميع المدن الجزائرية؛
- ✓ تأخر تسريح المبالغ المتعهد بها كقروض من المتعاملين الأجانب لصالح المؤسسات الجزائرية في إطار التعاون، مثل قرض برنامج ميدا (MEDA) المقدر بـــ 4.685 مليار أورو الذي لم يرى النور، وكذلك ما حدث لقرض البنك الأوروبي للإستثمار (BEI) المقدر بـــ 2.310 مليار أورو الذي لم يتم تسريحه إلا بعد إنطلاق برنامج ميدا II (MEDA II)؛
- ✓ وكل ذلك لا ينقص من أهمية المؤسسات الصغيرة ومساهمتها ولو بشكل متواضع في توفير مناصب الشغل للعاطلين عن العمل خلال الأجل القصير والمتوسط، وعليه تبقى تمثل مصدرا إضافيا ومكملا لمصادر توفير الشغل في الجزائر، وهذا ما أكدته الوزارة المعنية من خلال تسطيرها الوصول خلال السنوات الخمس القادمة إلى 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة لخلق 6 ملايين منصب شغل كهدف بعيد في إطار بروتوكول إتفاق تعاون مع هيئات وطني مالية لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الذي ابرم بتاريخ 2001/12/23 ؛
- ✓ هناك تحول نسبي في تفكير وسلوك العديد من الخرجين في الجزائر وحتى لدى البعض من المشتغلين فعلا، لتكوين وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة إذا ما توفرت لهم الإمكانات المادية والمالية المناسبة، أو المشاركة في مثل هذه المؤسسات بشكل أو بآخر؛

- ✓ لقد رأينا أن هناك جملة من الصعوبات والمعوقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو والتطور، وفي هذا الشأن اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير وحلول لهذه الصعوبات، إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها الجزائر؛
- ✓ على الرغم من المشاكل التي تعيق طريق هذه المؤسسات إلا أن الناظر بعين الأرقام والإحصائيات لهذه المؤسسات يستنتج أن المستقبل لها فهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، ولعل السبب الرئيسي في تزايد عددها وإنتشارها يعود إلى الخصائص التي تتميز بها من سهولة التسيير والتحكم فيها وغيرها من المميزات؛
- ✓ لابد من الإشارة في الاخير أن قدرة المؤسسات الصغيرة على إستيعاب أعداد أكبر من الشباب العاطل عن العمل لا تعتمد فقط على تشجيع الإستثمار، وتوفير الأموال اللازمة لبدء مشاريع جديدة وإنما أيضا على توفير الآليات المناسبة التي تمكننا من رفع مستوى إنتاجية العمالة بها.

الإقتراحـــــــات والتوصيات:

ولتمكين المؤسسات الصغيرة من لعب دور حيوي في الإقتصاد الجزائري نقترح التوصيات التالية:

- ✓ تطوير محيط المؤسسات الصغيرة، وإدخال التسهيلات المالية المتعلقة بالمعدلات الفائدة وإستحقاقات التسديد للحصول على قروض بنكية، وتسهيلات إدارية للحصول على السجلات التجارية، وتسهيلات جبائية بخفض الضرائب والرسوم في مختلف المجالات لتشجيع الإستثمار مع إعادة النظر في الأعباء الإجتماعية لمواجهة التهرب من التصريح بالعمال، كل هذا لتتمكن المؤسسات الصغيرة من تفجير طاقاتها، وبالمقابل تحد من تكاثر الإقتصاد غير الرسمي، وأثاره السلبية على الإقتصاد الوطني؛
- ✓ تدعيم البنوك كشريك مفضل للمؤسسات الصغيرة للإستفادة منه في كل المجالات، منها الفنية للإستشارة والدراسات والخبرة والمعلومات، وكذلك المادية للتمويل والضمانات وتغطية المخاطر؛
- ✓ تطوير قدرات البنوك في مجال تقييم المشاريع، والهندسة المالية، وتسيير ومتابعة المخاطر، وكل المهام الجديدة للبنوك، ومن ثم تحديد الجهاز المصرفي لضمان تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة، ورفع عجلة التنمية الشاملة باعتبار أن هذا القطاع أصبح يحتل مكانة هامة في الهيكل الإقتصادي لأية دولة؛
- ✓ تشجيع قيام المؤسسات المالية ذات رأس مال المخاطر؛
- ✓ القيام بجرد شامل يحدد من خلاله الأراضي الشاغرة والغير مستعملة والحد من الإنتتشار والتوسع الفوضوي للبنايات؛
- ✓ توضيح ملكية الأراضي العمومية وذلك من أجل تفادي مشكل سنادات ملكية الأراضي؛
- ✓ إعادة النظر في كيفية منح الأراضي على مستوى المناطق الصناعية من جهة، وكذا إعادة النظر في المساحات الشاسعة المملوكة للمؤسسات الإقتصادية العمومية والتي تعتبر غير مستغلة بشكل عقلاني من جهة أخرى؛

- ✓ يجب إنشاء نظام فعال لجمع المعلومات الإقتصادية وتحليلها وإفادة المستثمرين بها وذلك من أجل توجيه الإستثمار، وكي تكون لدراسات الجدوى قاعدة من المعطيات الإقتصادية الأمر الذي يجعل هذه الدراسات فعالة في إتخاذ قرار الإستثمار على أسس سليمة؛
- ✓ تكوين إطارات ذات كفاءات عالية وتقنيين مختصين في تسيير وإدارة المؤسسات الصغيرة، نظرا لإفتقار العديد من الشباب على الخصوص إلى الخبرة التنظيمية، بإعتبار أن هذه المؤسسات تشكل منفذا جديدا لإستغلال الموارد والخامات المحلية، وإمتصاص فائض القوى العاملة المتاحة في الإقتصاد الوطني، لأن نقص العمالة المدربة والمختصة يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات بمختلف أصنافها؛
- ✓ الإهتمام بالتخطيط كأسلوب علمي ومتكامل يسمح بتجديد سياسات التنمية الوطنية والتنمية المحلية بصفة خاصة، وتحديد دور المؤسسات الصغيرة كأداة أساسية للتنمية الإقليمية المتوازنة.

وهكذا يتأكد أن المشروعات الصغيرة يمكن إذا أحسن التوسع فيها وإختيار أنشطتها ومواقع إقامتها وتطوير سبل تمويلها وتسويق منتجاتها وتكاملها مع المشروعات الكبيرة أن تكون أحد العوامل الرئيسية لخفض نسبة البطالة في الدول العربية والنامية عن طريق خلق عدد كبير من فرص العمل المنتجة كأحد إنجازاتها في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه البلدان بشكل عام.

قائمـــــة المصـــادر والمراجـــــع

الكتـــــــب:

1- القرآن الكريم، آية رقم 97 سورة النحل

2- الراغب الأصفهاني، الذريعة إلى مكارم الشريعة، دار الصحوة، دار الوفاة، المنصورة.

3- إبراهيم محمود عبد الراضي، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة مع نماذج لبعض المشروعات الصغيرة الناجحة للشباب، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

4- د . هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة – ط 1 القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية ألإدارية 2002.

5- د/ يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج مشكلة البطالة، مجلة الإقتصاد الإسلامي بنك دبي الإسلامي، العدد 62، سبتمبر .1989

6- د/منى الطحاوي، إقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، .1984

7- محمد عبد الفتاح منجي، التعاون الإنتاجي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، الإتحاد التعاوني والإنتاج المركزي ومؤسسة فريدرش الألمانية، يوليو 1995.

8- سعاد عبد الفتاح عبد الجواد ، دور الصناعات الصغيرة في التنمية ، ديبلوم معهد التخطيط القومي ، 1990

9- د/عبد العزيز جميل مخيمر، د/أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة، .2000

10- د/علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها – دراسة تحليلية تطبيقية- الدار الجامعية، مصر، 2005.

11- عزمي مصطفى علي، وسائل تنمية الصناعات في مصر، مركز التنمية الصناعية للدول العربية، القاهرة، ديسمبر، 1981.

12- عبد الحفيظ محفوظ الزقلعي، تمويل المشروعات الصغيرة آلية لمكافحة الفقر والبطالة، تصدرها الجمعية العربية للكتب الإقتصادية، مصر، السنة التاسعة، العدد التاسع عشر، ربيع 2000.

13- د/رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، .1997

14- د/خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي – المشكلة والحل – مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى.

15- د/نعمت الله نجيب إبراهيم، نظرية إقتصاد العمل، الدار الجامعية، مصر، .1997

16- نور القرموطي، البطالة في البل\ان العربية الأسوء بين جميع مناطق العالم، منظمة العامل العربية، دار الحياة، القاهرة.

17- د / فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، من 2005.

18- لمزيد من التفسير يمكن الرجوع إلى العلامة ابن منظور-راجع لسان العرب-المحيط- طبعة لسان العرب، بيروت، بدون تاريخ.

الرسائـــــــل الجامعية:

1- د/أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، مصر، 2002.

2- ياسمين محمود فؤاد، أثر برنامج إصلاح الإقتصادي على التضخم والبطالة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

الملتقيـــــــات العلميـــــة:

1- ورقة مقدمة من طرف: أ/ بسمة عولمي، أ/ثلايجية نورة، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي – متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، شلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

2- ورقة مقدمة من طرف أ. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، شلف، يومي 17 – 18 أفريل 2006.

3- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوم دراسي " الثقة والتشاور " (وثيقة) ، الجزائر 2000/11/11

4- منظمة العمل العربية، التعاونيات والصناعات الصغيرة الريفية في الوطن العربي، مكتب العمل العربي، الخرطوم، في الفترة من 02 – 09 فبراير.

5- د. مدنى بن شهرة ، المؤسسات المصغرة كأحد الحلول للحد من مشكلة البطالة ، ورقة مقدمة فى الملتقى الوطني، تيارت 2006.

6- د/ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.

7- مكتب العمل العربي الصناعات الصغرى والحرف التقليدية فى الوطن العربي أداة التنمية، منظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الحادية والعشرون من 4-11 افريل 1994.

8- ورقة مقدمة من طرف: عبد الرحمان بن عنتر : واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، ورقة مقدمة فى الملتقى الدولى سطيف، 29- 30 أكتوبر 2001 .

9- عبد الرزاق الكبيس، مشكلة البطالة في البلدان العربية وسبل معالجتها، مؤتمر سوق العمل في العالم العربي، المنعقد في كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 27- 28 أفريل 2002.

10- ورقة مقدمة من طرف: شبايكي سعدان : معوقات التنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر ، ورقة مقدمة فى الملتقى الدولى حول الـ (PME) ، الأغواط 8، حتى 9 افريل 2002

11- ورقة مقدمة من طرف أ : غياط شريف ، أ : بوقموم محمد التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسط والمتوسطة ودورها في التنمية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلى، شلف – الجزائر ص 111 ، يومي 17-18 افريل 2006 .

12- ورقة مقدمة من طرف: فرحي محمد، صالحي سلمة، المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي، (متطلابات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)، الشلف 17-18 افريل 2006

المجـــــــلات والتقاريـــــــر العلميــة:

1- د/ الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، جامعة المسيلة، المجلة الإلكترونية، .2004

2- د/ مدني بن شهرة، وصفة الصندوق النقد الدولي للجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي، مجلة مصر المعاصرة، تصدرها الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 479، القاهرة، جويلية .2005

3- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، لجنة أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية .2005

4- تقرير اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، الأثر الإجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة، الأمم المتحدة، نيويرك .2000

5- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي، (لجنة التقويم)، مشروع تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005.

6- التأمين عن البطالة الإقتصاديات العربية، المكتب العربي للعمل، الجزائر، 2002.

القوانيـــــــن والمراسيم التنفيذية:

1- المرسوم الرئاسي رقم 03 – 514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، المتضمن دعم إنشاء النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع المتراوح سنهم بين 35 – 50 سنة.

2- المرسوم التنفيذي رقم 04 – 01 المؤرخ في 03 جانفي 2004، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94 – 188 المؤرخ في 05 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

3- المرسوم التنفيذي رقم 04 – 02 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المحدد للشروط المساعدات ومستوياتها المخصصة للبطالين أصحاب المشاريع المتراوح سنهم بين 35 – 50 سنة.

4- المرسوم التنفيذي رقم 04 – 03 المتضمن إنشاء وتحديد القوانين الأساسية للصندوق الكفالة المشتركة لضمان مخاطر قروض إستثمارات البطالين أصحاب المشاريع المتراوح سنهم بين 35 – 50 سنة.

5- القانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون النوجيهي لترقية المؤسسات والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

المواقـــــع الإلكترونيـــــــة:

1- Site d'internet du Ministère des PME et l'Artisanat, Bulletin d'information économique pour l'année 2004, www.pmeart-dz.org

2- www.ensej .dz

3- www.ons.dz

4- www.cnac.dz

5- www.cnes.dz

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Lahcen Bouriche , Le chômage et les politiques de l'emploi "cas de l'Algérie", mémoire de magistèr, en sciences économiques, Université Tlemcen , 2003 – 2004,

الفهرس

مقدمة.....
الفصـــل الأول "البطالـــــة في الجـــزائـــــر".....
تمهيد.....
المبحـــث الأول: البطالـــة، مفهومهـــا، أنواعهـــا، كيفيـــة قيـــاسهـــا.....
1- مفهـــــوم البطالـــــة.....
2- أنـــــواع البطالـــــــة.....
2-1- منظور الشكل.....
2- 1- 1- البطالة السافرة.....
2-1-1-أ- البطالة الاختيارية .....
2-1-1-ب- البطالة الإجبارية.....
2-1-2- البطالة المقنعة.....
2-2- منظور المصدر.....
2-2-1- البطالة الدورية.....
2-2-2- البطالة الموسمية.....
2-2-4- البطالة الهيكلية.....
3- قيـــــاس حجـــم البطـــــالة.....
المبحث الثـــانـــي: أسبـــاب البطالة في الجـــزائـــر.....
1- القضيـــة السكـــانية.....
2- السياســـة التعليميـــة.....
3-أسباب أخرى ساهمت في زيادة معدل البطالة في الجزائر.....
3-1- الخوصصة في الجزائر.....
3-2- صعوبات في تحويل موارد هامة من الادخار إلى استثمارات.....
3-3- سياســـة استخـــدام الطـــرق الإنتـــاجية الحديثة.....
3-4- ارتفاع نفقات المعيشة.....
4- خصائـــص البطالـــة في الجـــزائر.....
4-1- تنتشر هذه البطالة وسط الشباب.....
4-2- العديد من الشباب لا يتمتعون بالخبرة والمؤهلات.....

4-3- شباب يعانون لمدة طويلة من البطالة.....
4-4- فوارق جهوية هامة تكاد تصل إلى حد الجهوية.....
المبحث الثالث: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة في الجزائر.....
1- الآثار السياسية.....
2- الآثار الاقتصادية.....
3-الآثار الاجتماعية.....
خاتمة.....
الفصل الثاني "لحلول التقليدية والغير تقليدية لمشكلة البطالة في الجزائر تحليلا وتقييما".....
تمهيد.....
المبحث الأول: الحلول التقليدية لمشكلة البطالة في الجزائر تحليلا و تقييما.....
1- الحلول التقليدية التي تبنتها الحكومة لمشكلة البطالة.....
1-1- في إطار أجهزة تشغيل الشباب (أجهزة التشغيل المؤقت).....
1-1-1- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية.....
1-1-2- عقود ما قبل التشغيل.....
1-1-3- منحة النشاط ذات المنفعة العامة.....
1-1-4- أعمال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.....
1-2- التأمين عن البطالة في الجزائر..... .....
1-2-1- مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة..... .....
1-2-2- المهمة الأخرى لجهاز التأمين عن البطالة..... ....
1-2-3- سياسة إعادة إدماج المؤمنين.....
1-2-3-أ- مركز البحث عن العمل.....
1-2-3-ب- مركز دعم العمل الحر.....
1-2-3-ج- تكوين إعادة التأهيل.....
1-2-3-د- مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات.....
1-3- الزكاة و مشكلة البطالة.....
1-3-1- موقف الإسلام من البطالة الإجبارية.....
1-3-2- موقف الإسلام من البطالة الاختيارية.....
المبحث الثاني: الحلول الغير تقليدية لمشكلة البطالة في الجزائر تحليلا وتقييما.....
1- الحلول الغير تقليدية لمشكلة البطالة في الجزائر.....

1-1- سيـــاســـة هجرة الأيـــدي العاملـــة الجزائريـــة.....
1-2-المخطـــط الوطني للتنميـــة الفلاحيـــة والريفيـــــة.....
1-3- برنـــامج لدعم الإنعاش الاقتصادي والعمل وتأثيـــراتـــه المـــاليـــــة.....
1-4- سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة في الجزائر..... .....
خاتمة.....
الفصل الثالـــــث "مفهوم وخصائص وأهمية الصنـــــاعات الصغيـــرة".....
تمهيد.....
المبحث الأول: مفهـــوم الصنـــاعـــات الصغيـــرة محليـــا ودوليـــــا.....
1-مفهـــوم الصنـــاعـــات الصغيـــــرة محليـــــا.....
1-1- التعريفـــــات الوصفيـــــة.....
1-2- التعريفـــــات الكميـــــة.....
1-2- 1- معيـــــار عـــــدد العـــــامليـــــن.....
1-2-2- معيـــار رأس المـــــال.....
1-2- 3- معيـــــار المبيعـــــــات.....
1-2-4- معيـــــار المستـــوى المستـــخدم من التكـــنولوجيا.....
2- مفهـــوم الصنـــاعـــات الصغيـــرة دوليـــــا..... ....
المبحـــث الثـــاني: خصائـــص الصنـــاعـــات الصغيـــــرة..... .....
1- الخصائـــــص التنظيميـــة للصنـــاعـــات الصغيـــــرة..... .....
2- الخصائص الإداريـــة للصنـــاعـــات الصغيـــــرة..... ....
3- الخصـــائص الفنيـــة والتكنولوجية للصنـــاعـــات الصغيـــــرة.....
المبحـــث الثالـــث: أهميـــة الصنـــاعـــات الصغيـــــرة اقتصـــاديا واجتماعيـــا.....
1- الأهميـــة الاقتصادية للصنـــاعـــــات الصغيـــــرة..... .....
2- الأهمية الاجتماعيـــة للصنـــاعـــــات الصغيـــرة..... ....
خاتمة.....
الفصل الرابـــــع "الصنـــاعـــات الصغيـــرة في الجزائـــــــر".....
تمهيد.....
المبحـــــــث الأول: تطور الصنـــاعـــات الصغيـــرة في الجـــزائـــــر..... .....
1- قطـــــاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في فتـــرة 1967-1980 .....
1-1- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.....

1-2- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.....
2- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة الثمانينـــات.....
2-1- بالنسبـــة للمؤسسات الصغيـــرة و المتوسطـــة العمومية.....
2-2- المؤسســـات الصغيـــرة والمتوسطـــة الخـــاصـــة.....
3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فترة التسعينيات.....
المبحـــث الثـــاني: أسبـــاب اهتمـــام الدولـــة بالصناعـــات الصغيـــرة.....
1-الحـــــد من مشكلـــة البطالـــــة.....
2- تحقيـــق الاستقرار الاقتصادي والاجتمـــاعـــي والسيـــاســـــــي.....
2-1- تحقيـــق الاستقـــــرار الاقتصـــادي من خـــلال الصنـــاعـــات الصغيـــــرة.....
2-1-1- خلق الناتج الداخلي الخام و في إنتاج القيمة المضافة.....
2-1-1-أ- دورها في خلق الناتج الداخلي الخام..... .....
2 -1-1-ب- دورها في إنتاج القيمة المضافة ....
2-1-2- دورهـــا في ترقيـــة النشـــاط المحلـــي ومنـــافسة المنتـــوج الأجنبي.....
2-2- تحقيق الاستقرار الاجتماعـــي والسياســـي من خلال الصنـــاعـــات الصغيـــرة.....
المبحـــث الثالث: آليات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائـــــر.....
1- الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على الصعيد المحلـــي.....
1-1- صنـــدوق ضمـــان القـــروض..... .....
1-2- صندوق رأسمال المخاطر.....
1-3- التمويـــل بالقـــرض الايجـــــاري .....
2- الدعـــم المالـــي المؤسســـات الصغيرة والمتوسطـــة في الجزائر على الصعيد الدولي.....
2-1- برنـــامج الميـــدا..... ....
2-2- البنـــك الإسلامـــي للتنميـــــة..... ....
2-3- الوكالة الفرنسية للتنمية .....
2-4-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.....
2-5- البنـــــك العالمـــــــي .....
2-6- التعـــــــاون الثنـــــائـــــــي.....
خاتمة.....
الفصـــل الخـــــامس "معـــوقـــات الصنـــاعـــات الصغيـــرة في الجـــزائـــــر".....
تمهيد.....

المبحث الأول: المعوقات التمويلية.....
1- ثقل العبء الضريبي و الجمركي.....
2- غياب الفضاءات الوسيطة (البورصة).....
المبحث الثاني : المعوقات الغير تمويلية..... ...
1- المعوقات التسويقية.....
1-1- محدودية قنوات و شبكات التوزيع.....
1-2- نقص المعلومات التسويقية.....
1-3- عدم كفاية الموارد لتوظيف الخبرات التسويقية المتخصصة..... ..
1-4-ضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين المنشآت الكبيرة.....
1-5- إنخفاض جودة المنتج..... .....
2- المعوقات التنظيمية والقانونية..... .....
3- عدم توافر المعلومات الأساسية (بالأسواق العمل، واحتياجاته وفرض الاستثمار والأسواق).....
4- معوقات التنمية البشرية..... .....
خاتمة.....
الفصل السادس تجارب بعض الدول الناجحة والدروس المستفاد منها في مجال الصناعات الصغيرة".....
تمهيد.....
المبحث الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في مجال الصناعات الصغيرة.....
1- تجارب بعض الدول المتقدمة صناعيا في مجال الصناعات الصغيرة.....
1-1- التجربة اليابانية.....
1- 1-1- فترة ما بعد الحرب ....
1-1- 2- الفترة 1955 - 1972..... .....
1-1-2-أ- التحديث..... ....
1-1-2-ب- التحسين الهيكلي.....
1-1-3- فترة ما بعد عام 1973 ....
1-2- التجربة الأمريكية.....
1-2-1- مراكز تنمية الصناعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية.....
1-2-2- مراكز الصناعات الصغيرة للمرآة ى الولايات المتحدة الأمريكية.....

1-2-3- مـــراكـــز معلومـــــات الصناعات الصغيـــرة في الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة .....
1-3- التجربة الإيطاليـــــة..... .....
2- تجربة بعض الدول النامية في مجال الصناعات الصغيرة.....
2-1- التجـــربة الهنـــديـــــة.....
2-1-1- في مجـــــال إنشـــــاء المشـــروعـــــات.....
2-1-2- في مجال تشجيع التطوير ورفع مهارة العاملين.....
2-1-3- في مجال الإعفاءات الضريبية..... .....
2-1-4- فـــى مجال تشجيـــع الصـــــادرات.....
2-2- التجربـــة الكـــوريـــــة..... .....
2-3- التجربـــة الماليزيـــــة ....
المبحث الثاني: الدروس المستفادة من.تجربة الدول المتقدمة و النامية في مجال الصناعات الصغيرة.....
1- الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الصناعات الصغيرة .....
2- الدروس المستفادة من تجارب الدول النامية في مجال الصناعات الصغيرة .....
خاتمة.....
الخاتمة العامة .....
قائمة الجداول
قائمة المراجع